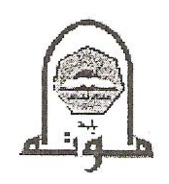


جامعة مؤتة
عمادة الدِّراسات العليا

توجيه الشاهد القرآني في معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ضوء نظريّة الأفضليّة اللغويّة (دراسة في علم اللغة المعاصر)

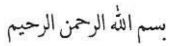
إعداد الطالب
أحمد عبد المجيد حمد القيسي

إشراف
الدكتور عادل بقاعين

رسالة مقدَّمة إلــى كلية الدراسات العليــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
فــي الدراسات اللغويّة قسم اللُّغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة ٢٠١٥ م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعيّة
لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة





MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب احمد عبدالمجيد القيسي الموسومة بـ:

توجيه الشاهد القرآني في معاني القرآن واعرابه للزجاج في ضوء نظرية الافضلية اللغوية " دراسه في علم اللغه المعاصر "

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. عادل سلمان البقاعين		٢٠١٥/٢/٢٦	مشرفاً ورئيسا
د. منصور عبدالكريم الكفاوين		٢٠١٥/٢/٢٦	عضواً
د. فايز عيسى المحاسنة		٢٠١٥/٢/٢٦	عضواً
د. منير تيسير شطناوي		٢٠١٥/٢/٢٦	عضواً

/عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٩٩-٠٣/٢٣٧٢٣٨٠
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روح والدي رحِمَهُ الله، إلى مفتاح جنتي إلى أمّي، إلى زوجتي وأطفالي، إلى أشقائي وشقيقتيّ، إلى كتيبة النُخبة التي تَشرفت بحملِ رايتِها؛ قائداً لمدة عامين تقريباً، كنت خلالها طالباً في مرحلة الدكتوراه، نعم إلى كتيبة الشريف ناصر بن جميل الآلية ٤٣: ضباطاً، وضباط صف، وأفرادا، إلى أبنائي سائِقِي سياراتِ قائدِ الكتيبةِ الذين أعياهم السفر ذهاباً وجيئةً، من معان وإليها : معاذ الملكاوي، وسالم البشابشة، ومدحت الربيع.

وبعد والديَّ، وقبل الجميع، أنحني احتراماً إلى أخي الأكبر، وصديقي الأعز، عطوفة اللواء الركن مرتضى محمد المجالي، قائد المنطقة العسكرية الجنوبية آنذاك، الذي وافق على طلب إكمال دراستى أولاً، ثم كان عوناً لي خلال تلك الفترة، منحني ثقة مطلقة في العمل، لم أخنها نهائياً، تكللت بفضل الله، ثم بتوجيهات عطوفته بتميز لا أدعيه في العمل، ثم بهذا اليوم الذي أتشرف فيه بالجلوس بين أيديكم؛ مناقشاً لأطروحتي لنيل درجة الدكتوراه، ثمّ مجدداً ودائماً وأبداً إلى رحيق الحياة ورياحينها: "زوجتي وأطفالي" الذين كانوا يتمنون رؤيتي في البيت خلال تلك الفترة ولغاية الآن.

أهدي هذا العمل المتواضع.

أحمد عبد المجيد حمد القيسي

الشُّكر والتقدير

ورد في الحديث الصحيح عن النبي - صلى الله عليه و سلم-: قال ((لا يشكرُ اللهَ منْ لا يشكرُ الناسَ)) [(1)] الحمد لله، ثم الحمد لله، ثم الحمد لله، وبعد:

فيطيبُ لي أنْ أتوجه، بجزيلِ الشكرِ، وعظيمِ الامتنانِ، لأستاذي الفاضل الدكتور عادل سلمان البقاعين، الذي تفضل عليّ بقبول الإشراف على رسالتي، إذْ لم يألُ جهداً في توجيهي منذ كانت الدِّراسة فكرة، أجده يردُّني إلى الصَّواب بأسلوبٍ كيِّسٍ لبقٍ، وذلَّل كلَّ التَّحدياتِ التي واجهتني، فهو يعاودُ قراءةَ ما أكتبُ في كلِّ مرَّةٍ بشيءٍ من التمحيص والأناةِ وكأنَّهُ لمْ يقرأها سابقاً، فله منِّي كلُّ الشُّكرِ والعرفانِ.

كما أتقدَّمُ بالشُّكرِ الجزيلِ إلى الأساتذةِ الأفاضل أعضاءِ لجنةِ المناقشةِ:

- الأستاذ الدكتور: منير تيسير شطناوي.
- الدكتور: منصور عبد الكريم الكفاوين.
- الدكتور: فايز عيسى محاسنـــة.

لتفضُّلهم مشكورين بقبول مناقشة هذه الرِّسالة.

كما لا يفوتني، أنْ أتقدمَ بخالصِ الشكرِ، وجزيلِ العرفانِ إلى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية، بعد أنْ تتلمذتُ على أيديهم في جميع مراحل دراستي الجامعية، كنت أنهلُ مِنْ ينابيع أخلاقِهم، ومحاسِنِ شيمِهم، أمّا العلمُ فنبعٌ قراحٌ، في روضٍ مزهرٍ نتنقلُ بينَهم طلباً لهُ كما يتنقلُ النحلُ على الزهرِ طلباً للرحيق، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة الذي ولّدَّ فكرة الدراسة " الأفضلية اللغويّة" في ذهني، وحفزني عليها. والشكر موصول إلى الدكتور منصور الكفاوين، رئيس قسم اللغة العربية، جامعة الحسين؛ الذي أبدى اهتماماً، وحماساً، وتشجيعاً للفكرة، وأسعفني بالكثير من المراجع التي أغنت الدراسة، وإلى أختي الأستاذة تماضر الشمايلة؛ التي ترجمت الملخص، ثمّ أخي الأستاذ ياسين القيسي الذي اعتنى بطباعة وتنسيق الرسالة.

أحمد عبد المجيد القيسي

---

(1) السجستاني، أبو داوود سُليمانُ بن الأشعثِ، (ت ٢٧٥ هـ): **سننُ أبي داوود**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٤ هـ ، ج ٢/ ٨٧٢ ، الحديث: "٤٨١١".

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

الملخَّص

توجيهُ الشاهدِ القرآنيِّ، في معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، في ضَوءِ نظريّة الأفضليّة اللغويّة (دراسة في علم اللغة المعاصر)

أحمد عبد المجيد القيسي
جامعة مؤتة ٢٠١٥

تناولت الدراسة نظريّة الأفضليّة اللغويّة، وهي نظريّة لغوية حديثة تحملُ وجهة نظرِ علمِ اللغةِ لمرحلةِ ما بعدَ تشومسكي، تناولَ الباحثُ نشأةَ النظريّةِ، وحاولَ التعريفَ بمفهومِها، لغةً واصطلاحاً - معتمداً على مفهومِ واضِعَيّ النظريّةِ؛ وهما: (ألن برنس)، و(باول سمولونسكي)، ثم تعديلات جون مكارثي - ، خصائِها ، مكوناتِها، مستوياتِها اللغويّة، مجالاتِها، آليّةِ عملِها، وتطبيقِها على اللغة العربية، والنقود التي وُجّهَت لها.

تتبّعتِ الدراسةُ المظاهرَ اللغويّة التي وردت عند الزجّاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه، ودرستْ توجيهاتِ الزجّاج للشاهدِ القرآنيّ؛ وفقاً للتحليلِ اللغويّ التفاضليّ الحديثِ؛ فتفرعت هذه التوجيهات حكماً على الشاهد المنفرد إلى ثلاثةِ أقسامٍ :

الأول : تماهى مع قيود القاعدة اللغويّة جميعها ، أو انبثقتْ عنه قاعدةٌ لمْ تكنْ معروفةً، وحَقّقَ حصولَ المعنى، مع سعة في الكلام، والاستعمال وهذا يمثلُ المستوى الأمثل، أو الأفضل لغوياً .

الثاني : ما تحققَ فيه حصول المعنى، لكنّه خرقَ القواعديّة في بعضِ عناصِرها الشكليّةِ، أو الجوهرية، وتكلمت به العرب (مستعمل في اللغة)، وهذا يُعَدُّ مستوى مقبولاً في اللغةِ.

الثالث : الذي اختل فيه المعنى، سواء أخَرَقَ القاعدةَ، أم وافقها شكلياً، حتى لو كان مستعملا في اللغة، وهو المستوى المرفوض لغوياً .

وما ينطبق على التوجيه الواحد ينطبق على المفاضلة بين عدة توجيهات، مع الأخذ بعين الاعتبار هنا، أنَّ التوجيه الأفضل؛ هو التوجيه الذي حقق حصول المعنى، وتكلمت به العرب، مع أقل عدد من الخروقات القواعدية، مقارنة بالتوجيهات الأخرى معه في حيز المقارنة نفسه، بمعنى: لا يُعَدُّ شرطاً لكونه الأفضل من بين التوجيهات أنْ يتماهى مع القواعدية تماهياً مطلقاً، والأفضلية هنا ليست مطلقة، بل نسبيّة محصورة بمجال المفاضلة فقط؛ فالتوجيه الذي يحقق الأفضلية في جدول مفاضلة ما قد لا يحقق الأفضليّة في جدول آخر، مع توجيهات أخرى، لكنّه لن يكون مرفوضا لغوياً.

أمّا ما كان مقبولاً في حالة التوجيه الواحد، فقد يصبح الأفضلَ لغوياً من بين التوجيهات المتعددة في ضوء جدول تفاضلي معين، لكنّه أيضاً لن يكونَ مرفوضاً لغوياً.

والحديث في المستوى المرفوض واحد في التوجيه المنفرد، أو في جدول التفاضل، الفيصل في الأمر هو مدى تحقيق التوجيه لحصول المعنى المراد، ومثال ذلك جملة: "جاءَ الزُجَاجُ"، إنْ حُملت على أنَّ الزُجَاجَ فاعلٌ حقيقي قام بالعمل، كان ذلك مرفوضاً لغوياً، أمّا إنْ حُملت على توجيه أنَّ الزُجاجَ فاعلٌ نحويٌّ فقط، والمعنى المراد هو أنَّ شخصاً أحضرَ الزجاجَ، فيصبح التوجيه مقبولاً لغوياً، ولو تمت المفاضلة بين هذين التوجيهين، يحقق التوجيه الثاني الأفضلية اللغوية في جدول التفاضل بين التوجيهين.

وخلصت الدراسةُ إلى أنَّ النصَ القرآني بمجملهِ يمثّلُ المستوى الأمثلَ لغوياً؛ لأنَّ القرآن هو مصدرُ السماع الأول، الذي تم على أساسهِ تقعيد اللغةِ، وهو نصٌ إعجازيٌّ لغةً، وبلاغةً، ولكنَّ توجيهاتِ النحاةِ، وآراءَهم النحويّةِ في شواهد القرآن، تُعدُّ ميداناً خِصباً لتطبيقِ نظريّةِ الأفضليّةِ اللغويّةِ، قال أبو حيّان في تفسير البحر المحيط : (القراءةُ سنّةٌ متّبعةٌ، ويوجدُ فيها الفصيح، والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآنَ للذكر) [١].

(1) أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ) : **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ ، ج ٢٥٥/٧.

Abstract

The Direction of the Quran Evidence, in ma<āny alqurāni wa ><rābihi for alzajjāj in the view of the Linguistic Optimality Theory
(A Study in the Contemporary Language Science)

Ahmad Abd AlMajeed Al Qaisi
Mutah University 2015

The study dealt with the theory of language optimality which is a modern linguistic theory bear viewpoint linguistics to post-Chomsky, the researcher dealt with the advent of the theory and tried to define-language and idiomatic- its concept relying on the notion of the theory authors: Alan prince and Paul Smolensk then the McCarthy modifications; characteristics, components, linguistic levels, fields, work mechanism, implementing the Arabic language and criticisms upon it.

The study followed the linguistic manifestations mentioned in Zajjaj's book (ma<āny alqurāni wa ><rābihi lizajjāj) and mainly discussed according to the linguistic differential analysis the Zajjaj directions of Quran evidence and then these directives branched judgmentally on the solo evidence into three sections:

First, similarity with the all linguistic rule constraints, or an unknown emanated rule, and achieved the meaning, with capacity of speech and its usage so this represents the ideal level or linguistically the best.

The Second, what had been achieved in the meaning, rather, it violated the applied grammar in some of its formal or core elements, spoken by Arabs(common in the language) and this is grammatically accepted in the language.

The Third, what disrupted the meaning either violated the rule or in formality agreed even it is commonly used in language which is eventually, linguistically rejected.

What goes on per direction, goes on the preference between several directions, by taking into consideration here that the best direction is which achieved the occurrence of the meaning spoken by Arabs, with a less number of violations compared with the other directions altogether in the same circle of comparison, that is, not considered a prerequisite because it is the best among those directions to go with absolutely similar with grammar, optimality here is not absolute, rather, relatively just limited to optimality. With the availability of other directions, one of them which can get the advantage in a differentiation schedule may be no longer achieved in another one, but not linguistically rejected.

But if it was acceptable in case of one direction, it might be linguistically the best among several directions in view of a particular differentiation schedule, but also will not be linguistically rejected.

And talk in unacceptable level in one single direction or in the differentiation table, the cut-off point is the extent to which direction to get intended meaning, an example of this " Zajjaj came" if Zajjak is taken as a

serious subject does an action, it will linguistically be rejected. On the other hand if it is taken grammatically as a subject and the intended meaning was that another one brought Zajjaj, then the direction here would be linguistically accepted, if a difference made between the two directions, the second one would get the linguistic advantage in a differentiation schedule between the two.

The study concluded that entirely the Quran text is linguistically considered the ideal level because Quran is the first hearing source which on that base the language had been grammatically ruled, which is rhetorically a miraculous text, rather the Quran readings and the grammarian directions and their viewpoints in the Quran evidences are considered a rich place for implementing the linguistic optimality theory. In his book AlBahr AlMoheet, Abu Hayyan said in his interpretation : "Reading is a followed route(sunnah) where there is the eloquent and the more eloquent, and indeed all of this was by Allah who made Quran easy to remember".

مقدِّمة:

لم يتوقف علم اللغة المعاصر عند الحدِّ الذي وصل إليه علماء النحو التوليدي التحويلي وعلى رأسهم تشومسكي، بل ظهرت نظريات ما بعد تشومسكي، والدافع إلى ذلك أنَّ العديدَ من المعايير التي اعتمد عليها النحو التوليدي قد انتهكت بشكل متكرر في الاستعمال الفعلي للغة، ومن هنا برزت الحاجة للتحليل اللغوي الموضوعي من خلال ظهور نظريّة لغوية جديدة تكون هي الحل الأفضل للتحرر من القيود الشكلية، وهذه النظريّة هي نظريّة الأفضليّة اللغويّة، التي لم تحظ بعناية الدارسين في اللغة العربية؛ لجفافها الذي يكد الذهن، واعتمادها بشكل مطلق على المصادر الأجنبية، أو تلك المكتوبة باللغة الإنجليزية.

وقد هدفت الدراسة إلى رَجْع النَّظَرِ في الدرس النحويّ العربيّ، من خلال كتاب معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، في ضوء النظريات اللغويّة الغربية الحديثة، مطبقاً نظريّة الأفضليّة اللغويّة، محاولا تقييم توجيهات الشواهد القرآنية عند الزجّاج، وتصنيفها، وفقا لما توصلت له الدراسة من تقسيم لمستويات الأفضليّة اللغويّة في الدرس النحوي العربي.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ كتاب معاني القرآن للزجاج قد تعرّض لعدد كبير من الدراسات وفقاً للمنهجية التقليدية، وإعادة الدراسة وفقاً للآلية نفسها يقود إلى النتائج السابقة نفسها ؛ فتكون الدراسة اجتراراً لما سبقها؛ ومن هنا يجدر بنا أنْ نقول بأنَّ الدراسة تميزت بتفرُّدها بآليّة عمل؛ وفقاً لمعطيات علم اللغة المعاصر مرتكزة على مبادئ النظريّة التفاضلية ومنهجها ، لا بل إنّها تدخلت في النظريّة بالشكل الذي يراعي خصوصيّة اللغّة العربيّة.

وهي بهذا الوصف تكون رائدةً تفردت عن جميع ما سبقها، ففي حدود علمي أنَّه لم يكتب لغاية الآن أيَّة دراسة علمية في موضوع الأفضليّة اللغويّة باللغة العربية، ولم تطبق هذه النظريّة على المستوى التركيبيّ للغة العربية قبل هذه المحاولة، وإنّما طبقها واضعاها على بعض القضايا الصوتيّة جزئياً ، ثم من قبل رينيه كاجر، ثم نشر حسام المبيضين بحثاً عن الأصوات الساكنة في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية(١)، وكذلك قدم موسى البطوش ورقة عمل في جامعة تكساس تناولت تحليل المقطع الصوتي في لهجة الكرك وفق منهجية النظريّة التفاضليّة(٢)، كما ردَّ أحمد السكارنة على مطاعن جون مكارثي التي وجهها إلى ظاهرتي جمع التكسير، والإعلال في العربية، بأنَّهما ظاهرتان تستعصيان على الفهم، وإنْ كان يُحسب للسكارنة السبق في رد المطاعن، إلا أنَّها تحتاج إلى رجع النظر مرة أخرى من صاحب اختصاص في اللغة العربية (٣)، وجميع هذه الدراسات كانت باللغة الانجليزية ومن قام بها مختصون باللغة الانجليزية.

---

(1) المبيضين، حسام الدين: Consonant Underpaying in Arabic: An Optimality theoretic Approach, Dirasat, Proceedings of F.I.C.A.E.C.C.S Special Issue, University of Jordan, 1999 "،"

(2) البطوش، موسى: " Continuous Syllabification in Karak Arabic: An Optimality Theoretic Analysis. 10th Annual University of Texas at Arlington Student Conference in Linguistics, Arlington, TX, U.S.A, 2003

(3) السكارنة، أحمد خلف: "A Proposed Model of Optimality Theory for Jordanian Arabic Broken Plurals, English Language Teaching, ISSN 1916-4742,

واقتضى منهج الدِّراسة أنْ تكون في ثلاثة فصول يسبقها تمهيد وتتلوها خاتمة، مع وجود فهرس أمين لمحتويات الرسالة، وجريدة بأسماء المصادر والمراجع العربية والأجنبية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

ففي التمهيد تحدثت عن: تعريف الشاهد لغة واصطلاحاً، والشاهد القرآني ، ثم نبذة مختصرة عن الزجّاج ومنهجه في كتاب معاني القرآن وإعرابه.

أمَّا الفصل الأول فقد خصصته لنظرية الأفضلية اللغويَّة، ثم بحثت جوانبها من حيث: تعريف الأفضليّة اللغويّة، ونشأتها، وعناصرها، ومقوماتها، ومبادؤها، ومستوياتها، ومجالاتها، والنقود التي وجّهت لها.

وخصَّصت الفصل الثاني : لتوجيهات الشواهد القرآنيّة في "المرفوعات" في كتاب معاني القرآن وإعرابه في ضوء الإطار الذي ارتضيناه ملائماً للتطبيق على المستوى النحوي في اللغة العربية، مراعياً خصوصيتها.

وجعلت الفصل الثالث : لتوجيهات الشواهد القرآنيّة في "المنصوبات" في كتاب معاني القرآن وإعرابه وفقاً للآلية نفسها في الفصل السابق.

نهجت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً تفاضليّاً؛ يصف الشاهد النحوي وتوجيهاته، والحجج النحوية فيه، ومدى توافق التوجيهات مع حصول المعنى المراد في الشاهد، ثم نعرض كل توجيه على القيود القواعدية المتعلقة به، بعد وضعها في جدول تفاضلي وترتيبها فيه وفقاً لأهميتها وهيمنتها من الأكثر أهمية إلى الأدنى، وهذا الجدول التفاضلي، ليس معيارياً بل سيبقى موضع خلاف دائماً للصراع القائم بين القيود القواعديّة، وقد تعمدت أنْ أفرد بعض القيود عن أرومتِها اللغويّة الكبرى في بعض الأمثلة حتى تتضح الفكرة؛ فمثلاً قد تجد الرتبة قيداً مستقلاً في بعض الجداول التفاضلية في حين ستجدني أعالجها ضمن قيد عام سلامة البنية التركيبية في موقع آخر.

وقد كانت الدراسة أمينة في عرض الحجج النحوية المختلفة، والمتخالفة أحياناً، كما كانت إيجابية أيضاً في تضعيف بعض هذه الحجج، وتقوية بعضها اعتماداً على اختبارها وفقاً للتحليل التفاضلي.

كما كانت الدراسة أمينة في توثيق أسماء العلماء الأجانب وفقاً للرسم الإملائي للاسم على صفحة المؤَلف، وهذا ما يفسر تعدد صور رسم الاسم الواحد؛ فمثلاً ستجد: "نعوم تشومسكي"؛ يرد أحياناً "نوم جومسكي"، وكذلك "كاغر"، تجده "جاغر"، أو "جاكر" أو "كاقر"، وفضلت رسم هذه الأسماء كما هي ليسهل رجوع الباحثين إليها ، والله الموفق.

تمهيد

الزجّاج اسمه وكنيته[١]:

هو أبو اسحق إبراهيم بن السَّري بن سهل الزجّاج، ولد سنة مائتين وإحدى وأربعين للهجرة، ثمانمائة وخمس وخمسين ميلادية، في بغداد، وتوفي فيها، سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة للهجرة، تسعمائة وثلاث وعشرين ميلادية[٢]، لُقّب بالزجّاج لأنّه كان يعمل في خرط الزُجّاج، ثم تركه وتوجه إلى الأدب واشتغل به، فنُسِبَ إليه، فهو لقب مهنته ، وكان دخله من هذا العمل ضئيلاً لا يكادُ يتجاوز الدرهمين، وتاقت نفسه مع ما هو فيه من إقلال إلى التعلم، ومعرفة اللغة؛ فاتصل بمجلس ثعلب، وظل يستفيد منه حتى وفد المبرد على بغداد واتخذ له حلقة في المسجد فانتقل الزجّاج إلى حلقة المبرد وترك ثعلباً[٣].

كتاب معاني القرآن وإعرابه

يُعَدُّ الزجّاج حُجّة في النحو واللغة، أغنى كتابَه معاني القرآن وإعرابه بطائفةٍ من الشواهد النحويّة القرآنية، استدلالاً على الآراءِ النحويّة التي ساقها، سواء أكانت آراءه أم آراء غيره من العلماء، **و** يُعَدُّ كتاب معاني القرآن وإعرابه من أهم آثار الزجّاج، وتصنفه كتب التراجم في رأس قائمةِ كتبهِ ، وذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء : (ابتدأ أبو إسحاق بإملاء كتابه الموسوم بمعاني القرآن، في صفر سنة خمس

---

(1) انظر ترجمته: ابن النديم، أبو الفرج محمَّد بن إسحق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي (ت ٤٣٨ هـ): **الفهرست**. اعتنى به وعلّق عليه الشيخ: إبراهيم رمضان، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٩٧، ٨٤/١، والقفطي، الوزير جمال الدِّين أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٢٤ هـ): **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٦، ج ١٩٤/١-٢٠١، و الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦ هـ): **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، تحقيق: إحسان عباس، ط ٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠، ج ١٣٠/١-١٥٠، واليماني، عبد الباقي ابن عبد المجيد (ت ٧٤٣ هـ): **إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين**، تحقيق: عبد المجيد ذياب، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٦، ص: ١٢، والسّيوطي: الحافظ جلال الدِّين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ): **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر، ١٩٧٩، ج ٣٠٩/١، والبغدادي، إسماعيل باشا: **هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون)**، د.ط، دار الفكر، ١٩٨٢، ج ٥/١، و الزركلي، خير الدِّين بن محمود بن محمَّد بن علي بن فارس (ت ١٣٩٦ هـ): **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط ١٥، دار العلم للملايين، لبنان – بيروت، ٢٠٠٢، ج ٤٠/١، و بروكلمان ، كارل : **تاريخ الأدب العربي** ، ترجمة : عبد الحليم النجار، ط ٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ج ٢ / ١٧١ .

(2) الزركلي، خير الدِّين بن محمود بن محمَّد بن علي بن فارس (ت ١٣٩٦ هـ): **الأعلام** ، ج ٤٠/١.

(3) ابن خلكان ، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١ هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق : إحسان عباس، د. ط ، دار العلم للملايين، لبنان ، بيروت، ١٩٨٤، ج ٤٩/١ .

وثمانين ومائتين، وأتمه في شهر ربيع الأول سنة إحدى وثلاثمائة) [1]، ويدلنا اسمُ الكتابِ على أنَّ الإعرابَ قسيمٌ للمعنى عند الزجّاج في هذا الكتاب، ويشير الزجّاج صراحة إلى مثل هذا إذ يقول : (وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير، لأنَّ كتابَ اللَّه ينبغي أن يُتَبيَن ألا ترى أنَّ اللَّه يقول : (أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)[2]، (فحُضِضْنَا) على التدبر والنظر، ولكنْ لا ينبغي لأحدٍ أنْ يَتكلم إلا على مذهب اللغّة، أو ما يوافق نقلة أهل العلم) [3].

وذهبَ الزجّاجُ مذهباً قدّمَ فيه الإعرابَ على المعنى، إذ نجده يطوع المعنى ليتلاءم مع الإعراب، وعندما يعجزُ عن ردِّ المعنى إلى الإعراب يلجأ إلى ما قاله المفسرون ينقله دون تدخل منه فيه.

ويرى محمد عبد الخالق عضيمة، أنَّ فسادَ المعنى يكونُ نتيجةً للإعراب الخاطئ ، ثم تكون القراءةُ القرآنيّة كفراً ولحناً لا تَصِحُ بها الصلاة، ولو استقام الإعراب ما فسد المعنى[4].

أما منهج الكتاب فهو يذكر الآية القرآنية، ثم يختارُ بعضَ الألفاظِ منها فيردّها إلى أصولها اللغويّة ويبين دلالاتِها، ويعزز رأيه بكلام العرب، شعراً ونثراً، وربما يستطرد لشرح ما جاء به، ثم يعود لإعراب الآية إنْ كان فيها ما يحتاج إلى إعراب، ويعرض آراء النحاة يؤيد رأي بعض ويرد رأي بعض، ونجده يستشهد بالقراءات الشاذة والمشهورة، ولم يغفل حروف المعاني فنجده يقف عند بعضها يشرحه شرحاً وافياً مستعرضاً آراء النحاة في ذلك [5].

وهو أقربُ إلى مذهب البصريين – لأنّه تلميذ المبرد – ولكنّه يأخذ ببعض آراء الكوفيين، ويَجْري عليها أحياناً مع أنَّه صاحب مذهب خاص، كثيراً ما يكون مرفوضاً من الآخرين [6].

الشاهد

الشاهد لغة :

الشاهد العالِمُ الذي يُبَيِّنُ ما عَلِمَهُ، ومنه قوله تعالى :(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلاَةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لاَ نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللّهِ إِنَّا إِذًا

---

(1) انظر : الحمْوي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦ هـ): **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، ج ١٣٠/١.

(2) سورة: النساء ، آية: ٨٢ .

(3) الزجّاج : أبو اسحق إبراهيم بن السري (ت : ٣١١ هـ): **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، ط ١ ، عالم الكتب ، ١٩٨٨ ، ج ١٨٥/١

(4) عضيمة ، محمد عبد الخالق : **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، د ط ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، ج ٢٩/١ .

(5) الزجّاج : **معاني القرآن** ، ج ٢٢/١ " مقدمة المحقق"

(6) الزجّاج : **معاني القرآن** ، ج ٢٢/١ " مقدمة المحقق"

لَمِنَ الآثِمِينَ)[١]، والشَّهادَة خَبرٌ قاطعٌ، تقولُ منه: شَهِدَ الرجلُ على كذا.... وشَهِدَ الشاهِدُ عند الحاكم؛ أي بين ما يعلمه وأظهره، وأصل الشهادة الإِخْبار، وقوله عز وجلّ: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا)[٢]؛ أي على أمتك بالإِبْلاغ والرسالة وقيل مُبَيِّناً، قلنا لأبي أيوب ما الشَّاهِدُ ؟ قال النَّجمُ كأنه يَشْهَدُ في الليل أي يحْضُرُ ويَظْهَر[٣]، وفي الصحاح، الشهادة: خبر قاطع ... وشهده شهوداً أي حضره فهو شاهد[٤]، وجاء في الوسيط أنَّ الشاهد: من يؤدي الشهادة والدليل، والجمع: شهود وأشهاد، وجمع غير العاقل شواهد، وصلاة الشاهد صلاة المغرب وصلاة الفجر، الشهادة: أنْ يُخْبِرَ بما رأى، وأنْ يُقِرَّ بما عَلِمَ، والشهادة البينة: هي أقوال الشهود أمام جهة قضائية[٥].

الشاهد اصطلاحاً:

هو جملة من كلام العرب، أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة، وتقوم دليلاً على استخدام العرب لفظاً لمعناه، أو نسقاً في نظم أو كلام، أو على وقوع شيء إذا اقترن بغيره، أو على علاقةٍ بين لفظٍ وآخرَ، أو معنى وغيره، وتقديم أو تأخير ، واشتقاق أو بناء، ونحو ذلك مما يَصْعُبُ حصره ومما هو محسوب في مناحي كلام العرب الفصحاء[٦]، أو هو إثباتُ صحةِ قاعدةٍ، أو استعمالُ كلمةٍ أو تركيبٍ، بدليلٍ نقلي صحَ سَنَدُهُ إلى عربيٍّ فصيحٍ سليمِ السليقةِ[٧].

الشاهد القرآني

ارتبطَ القرآنُ بالعربيةِ ارتباطاً وثيقاً، تجلى بكماله اللغوي، قال تعالى: (الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)[٨].

نالَ القرآنُ الكريمِ عنايةً فائقةً، لا يرقى إليها أيُّ نصّ في التراثِ العربي ، وهو مثلٌ أعلى، احتل المرتبة الأولى في سُلّم أولويات النحاة، واللغويين، منه يأخذون شواهدهم التي قعّدوا عليها قواعد اللغة، أو تأييد قاعدة موجودة، أو ردّ قاعدة، وفي هذا يقول صاحب خزانة الأدب :(فكلامُه –عز اسمه – أفصحُ كلامٍ وابلغُه ، ويجوز

---

(1) سورة: المائدة ، آية: ١٠٦.

(2) سورة: الأحزاب، آية: ٤٥.

(3) الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، (ت ٢٨٢ هـ) : **تهذيب اللغة** ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، ط ١، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ج ٤٧/٦ .وابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمَّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١ هـ): **لسان العرب**، د.ط، دار صادر، بيروت، (٢٠٠٠ م) ، ج ٢٣٨/١ مادة: " شهد".

(4) الجوهري ، إسماعيل بن حماد(ت ٣٩٣هـ) : **الصحاح** ، تحقيق : محمد زكريا يوسف، ط ٤ ، دار العلم للملاين ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ج ٣ / ٥٦.

(5) مصطفى ، إبراهيم ، و أحمد الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد النجار : **المعجم الوسيط** ، د.ط، دار الدعوة ، مجمع اللغة العربية ، ج ٤٩٧/١.

(6) جبر ، يحيى عبد الرؤوف: "الشاهد اللغوي"، **مجلة النجاح للأبحاث** ، المجلد ٢ ، العدد ٦، ١٩٩٢ ، ص ٢٦٥ .

(7) الأفغاني ، سعيد بن محمد بن أحمد: **من تاريخ النحو العربي** ، د.ط، دار الفكر ، بيروت ، ص: ١٧ .

(8) سورة: هود ، آية : ١ .

الاستشهاد بمتواتره وشاذّه) [١]، بل يتجاوز الأفغاني ذلك إلى القراءات القرآنية، ويعدُّها: (أقوى سنداً وأصحَ نقلاً من كل ما احتَجَّ به العلماءُ من الكلام العربي غير القرآن) [٢]، ثم يفصِّل ذلك ويؤكده بقوله: (قراءات القرآن جميعها حجة في العربية، متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات الشواهد المُحْتَجَّ بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشدَّ إحكاماً)[٣]؛ لأنَّ القرآنَ من العربية بمنزلة القطب من الرحى[٤]، نعم يَقْدِرُ العربي أنْ لا يكون صحيح العقيدة ولا مسلماً، ويكون نصاب اللغةِ عنده القرآن، والحديث، وكلام السلف، لأنّها هي الطبقة العليا التي تصح أنْ تكون مثلاً [٥].

ومن هنا، فإنّي أدعو إلى اعتماد النصوص القرآنية للتقعيد النحويّ من جديد، من أجل تيسير النحو، وتقليص القواعد، بالعودة إلى القرآن الكريم وقراءاته جميعِها بما فيها الشاذة، ونخرج على النحاة الذين جعلوا قواعدهم أساساً في تأويل النصوص القرآنية، بما يتلاءم مع القواعد التي وضعوها من استقراء ناقص، بقواعد نحويّة عامة، محصورة، يكون من شأنها تبسيط النحو.

كان الزجّاج من أكثر النحاة تمسُّكاً بالشاهد القرآني؛ فجاء كتابه خدمة للنص الشريف، منزّهاً له من شبهة اللحن، يقول الزجّاج [٦]: (والقرآن محكَم لا لحن فيه، ولا تَتكلم العرب بأجود منه في الإعراب)، قال عزَّ وجلَّ : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)[٧] ، وقال: (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ)[٨]. وكان ينكر أي رأي لغوي أو إعراب يكون فيه جرأة على كتاب الله .

---

(1) البغدادي عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط ٢، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ج ١/ ٩.

(2) الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، د.ط، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٩٩٤، ص: ٢٩ .

(3) الأفغاني ، سعيد : **في أصول النحو** ، ص: ٤٥

(4) الرافعي ، مصطفى صادق : **تحت راية القرآن المعركة بين القديم والجديد** ، د.ط، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص: ٢٩

(5) الرافعي ، مصطفى صادق : **تحت راية القرآن المعركة بين القديم والجديد** ، ص: ٣٢

(6) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ١٣١/٢ .

(7) سورة: فصلت، آية: ٤٢ .

(8) سورة الشعراء، آية: ١٩٥.

الفصل الأول
الأفضليّة اللغويّة

١,١ مقدمة

يقول جون ليونز، صاحب كتاب (نظريّة تشومسكي) في خاتمة الكتاب : (ولا بدَّ من أنْ يأتي يومٌ تنهارُ فيه نظريّة تشومسكي هذه، على يد عدد من العلماء الذين يرون أنّها غيرُ ملائمة لدراسة ووصف اللغات الإنسانيّة) [١] ، والحقيقة أنَّ نعوم تشومسكي رائدُ النظريّة التوليدية التحويلية نفسه، دعا في نهاية كتابه البنى النحويّة إلى إيجاد نظريّة أكثر شمولاً للغّة، تضم نظريتّه - القائمة على الشكل اللغوي - و علم الدلالة، واستخدام اللغة، يقول : (إنَّ وجود التوافقات بين السمات الشكليّة والدلالية حقيقة لا يمكن نكرانها، وينبغي أنْ تُدرس نقاطُ التطابق هذه ضمن نظريّة أكثر شمولا للغة، تضم نظريّة الشكل اللغوي، ونظريّة استخدام اللغة ... إنَّ البحثَ في الوظيفةِ الدلالية لبنية المستوى قد يكون خطوة معقولة في اتجاه وضع نظريّة للتلاقي بين النحو والدلالة ...والواقع أنَّ العلاقاتِ المشتركة بين شكلِ اللغةِ واستعمالها يمكن أنْ يزودنا ببعض المعايير التقريبية لصلاحية نظريّة من النظريات اللغويّة وأنظمة القواعد المنبثقة منها؛ فنستطيع تقييم النظريات الشكلية طبقاً لقدرتها على شرح وتوضيح مجموعة من الحقائق التي تخص الطريقة التي تستعمل بها الجمل وتفهم) [٢]، وفي موضع آخر يقول : (إننّا نجد كثيراً من الصلاتِ المهمة بين البنية النحويّة والمعنى، وهو أمر طبيعي، أو بعبارة أخرى ، نَجدُ أنَّ الوسائل القواعدية تُستخدمُ بصورة منتظمة. إنَّ هذه الصلات يمكن أنْ تؤلف جزءاً من مادة لنظريّة لغوية أكثر شمولاً، تهتم بالنحو، وعلم الدلالة، ونقاط التلاقي بينهما) [٣] .

وربّما تكون هذه الدعوات تجديدية، و إنْ كانت مبكرةً، حيث إنَّ تشومسكي طوّرَ نظريّته عدةَ مراتٍ؛ لتخرج في إطار لا يتلاقى مع ما دعا إليه هنا، حتى ظهر علماءُ يدرسون علم لغة ما بعد تشومسكي، مثل : تيرينس موور، وكريستين كارلنج، في كتاب (فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي)، و ألن برنس وباول سمولنسكي في كتابهما (الأفضليّة اللغويّة).

---

(1) ليونز ، جون : **نظرية تشومسكي اللغويّة** ، ترجمة وتعليق : حلمي خليل ، ط ١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص: ٢٦٩.

(2) جومسكي(تشومسكي) ، نوم(نعوم) : **البنى النحويّة** ، ترجمة : يؤيل يوسف عزيز، مراجعة : مجيد الماشطة ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص : ١٣٢.

(3) جومسكي ، نوم : **البنى النحويّة** ، ص : ١٤٠.

٢,١ مفهوم نظريّة الأفضليّة

١,٢,١ الأفضلية لغة

(فضل) الفَضْل والفَضِيلة معروف ضدُّ النَّقْص والنَّقِيصة، والجمع فُضُول... والتَّفاضُل بين القوم؛ أنْ يكون بعضهم أفضَل من بعض... وفاضَلَني ففَضَلْته، أفْضُلُه فَضْلاً غلبتُه بالفَضْل، وكنت أفضَل منه... وفَضَّلته على غيره تَفْضِيلاً إذا حكَمْتَ له بذلك، أو صيَّرته كذلك، وأفْضَل عليه زاد..... قال الزجّاج معناه: من كان ذا فَضْل في دينه، فضَّله الله في الثواب، وفضَّله في المنزلة في الدُّنيا بالدِّين كما فضَّل أصحاب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

٢,٢,١ الأفضلية اصطلاحاً

نظريّة الأفضليّة اللغويّة؛ نظريّة لغوية حديثة وضعها ألن برنس وباول سمولنسكي عام ١٩٩٣، وأخذت تنتشر الآن بشكل ناجح بديلاً عن النحو التوليدي وتعالج جميع المستويات اللغويّة[2]، وهي تقوم على تفاعل المعايير اللغويّة بعضها مع بعض؛ وفقاً لسلم تفاضلي يُرتّبُ الشروطَ اللغويّة من الأهم إلى الأقل أهميّة، ثم تُعرضُ النصوصُ اللغويّة على هذه المعايير واحداً تلو الآخر؛ وفقاً لسلم الرتب التفاضلي، فإنْ توافق النص معها جميعها فقد حقق شرط الأفضليّة اللغويّة، وعندما تكون المقارنةُ بين نصّين لغويّين للوقوف على الأفضل لغوياً منهما يُعرضُ النصان على كل معيار على حدة، فإنْ حققا هذا المعيار نتجاوزه إلى المعيار التالي، ويسقط المعيار السابق من التفاضل، إلى أنْ نصل إلى نقطة يخرق أحدُ النصين معياراً ما، ويتحقق الشرط في النص الآخر؛ وهكذا مع جميع المعايير، ثم نحصي الخروقات للمعايير؛ فيكون الأقل خرقاً للمعايير هو الأفضل لغوياً، حتى لو لم يحققْ الشروط جميعها.

يقول جون مكارثي[3] : (هي الخيار الأفضل من بين الخيارات المتاحة وحتماً الخيار الأفضل لا يعنى الكمال It is about being the best among a choice of options , not about being objectively perfect).

تقوم نظريّة الأفضليّة اللغويّة على مفهوم بسيط نظرياً، حيث إنَّ المدخلات تُعرضُ على المعايير التي يضعُها اللغوي وفقاً للمستوى اللغوي، نحويّ تركيبيّ ، أو صرفيّ، أو صوتيّ ،والأكثر تماهياً مع القيود؛ بمعنى: الأقلُّ انتهاكاً لها يكون هو الأفضلَ في هذه الحالة، بناءً على قياس معدل الانتهاكات بين المدخلات، لكنَّ فكرةَ تفاعلِ القيود مع قيمتها تُعَدُّ مستغربة؛ حيث إنَّ القيودَ تختلف في أهميتها ودرجة

---

(1) ابن منظور : **لسان العرب** ، ج ٥٢٤/١١.

(2) جيرارد ، جاغر (Gerhard Jager): **Some Notes on the Properties of Bidirectional Optimality Theory Kluwer** – Academic Publisher – Netherlands – 2002 – PAGE 427

(3) مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory , Research Surveys in Linguistics ,Cambridge University Press , UK , First Published 2002 ,Page 8

الإقناع من قيد لآخر؛ لأنَّ القيدَ الأكثرَ إقناعاً يأخذ الأولويّة المطلقة على الآخر، ولحلِّ الصراع بين القيود يتم ترتيب القيود وفقَ الهيمنة الصارمة للقيد الأهم على الأدنى رتبة منه [١].

ويعرفها مكارثي بشكل أوضح[٢]: هي إطارٌ عام لتفاعل القيود (OT is a general framework for constraints interaction) .

وتتلخص الفكرة الرئيسة للنظريّة عند كاجر (في أنَّ الصيّغ السطحيّة تمثّل حلولاً مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها تلك المطالب المتضادة لعدد من القيود، فنجد أن تفضيل صيغة سطحية ما يعتمد بالأساس على كونها تتكبد الحد الأدنى من الانتهاك لمطالب قائمة محددة من القيود المنتهكة، التي تنتظم بدورها في تسلسلية تعكس ترتيباً مخصصاً لغويّاً) [٣].

أمّا وظيفتها، فهي البحث عن الشكل الأمثل اعتماداً على القواعد النحويّة[٤]، ولا يعني الشكل الأمثل الكمال المطلق؛ (لأنَّ سلامة الصيغةِ للصيغ المخرجة لا يمكن أنْ تكون مقياساً للنحويّة، فمن الضروريّ انتهاك بعض القيود في كل المخرجات، حيث إنَّ هذا المدخل لسلامة الصيغة يتنبأ بأنْ يوجد لكل مدخل مخرج سليم الصيغة يسمى بالمخرج الأمثل، الذي يكون انتهاكه للقيود المتضادة في حده الأدنى، في أي تسلسلية محددة، ولكنْ يجب أنْ نعرف أنَّ اللغاتِ لا تُطابقُ دائماً هذه الصورة ، لأنّها قد تُظهرُ حالات من اللانحويّة التامة، حيث إنّه قد يوجد مدخل محدد ليس له مخرج نحويّ سليم الصيغة) [٥].

٣,١ نشأة نظريّة الأفضليّة

تُعَدُّ النظريّة التفاضلية تطوراً لنظريّة النحو التوليدي، وهما تشتركان في تركيزهما على التوصيف المنهجي، وفي تتبعهما للمبادئ الكونيّة، منطلقتين من أرضيّة بحث تجريبيّة تُعْنَى بالتصنيف اللغوي، واكتساب اللغة الأولى[٦].

---

(1) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , ROA Version , August , 2002 , Page : 2

(2) انظر :مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory, Page 17 ،

والاختصار: "OT " هو اختصار : " Optimality Theory "

(3) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ترجمة : فيصل بن محمد المهنا ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص : ز ، مقدمة المؤلف.

(4) انظر: KAUM، Abigail Rhoades : The Typology Of Rounding Harmony : An Optimality Theoretic Approach , University Of California , Los Angeles , Degree Doctor Of Philosophy in Linguistics, 1995 ,Page 136

(5) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي**، ص :٥٠٦ .

(6) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص : ز ، مقدمة المؤلف.

إنَّ أولَ وصف لهذه النظريّة كان على يدي واضِعَيها، ألن برنس، وباول سمولنسكي في ندوة قُدِّمت في جامعة كاليفورنيا، سانتا كروز، سنة ١٩٩١، ثم جاءت التفاصيل في كتاب منشور سنة ١٩٩٣، وكان أولُ تطبيق لهذه النظريّة على علم الأصوات (الفونولوجي ، التشكيل الصوتيّ)، ثم بدأت تتوسع إلى علم الصرف (المورفولوجي)، ثم المستوى النحويّ، ثم علم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم الدلالة، ثم صارت ميداناً للدراسة في كثير من الدراساتِ في الأدب الحديث[١].

٤,١ الأفضلية اللغوية واللغة العربية

يمكنْ تطبيقُ هذه النظريّة على النصوص العربية في حال كنا نفاضل بين نصين، أو أكثر، مع مراعاة خصوصية اللغة، وقواعدها التي تمثل القيود التي تقوم عليها المفاضلة؛ وفقاً لمبدأ تفاعل القيود، والترتيب التفاضلي لها.

لكنْ في مثل دراستنا هذه فإنَّ الواقع يتطلب أنْ نتدخل في النظريّة لتوائم اللغة العربية أكثر، خاصة في حال الحكم على النص الواحد، وهذا ممكن بالطبع، دون أن نخل بالإطار العام للنظريّة، وذلك بأنْ نعرض النص على معايير اللغة، فإنْ توافق معها جميعاً يكون هذا النص هو الأمثل لغوياً، وإنْ خرقَ النصُ أحدَ هذه المعايير، أو أكثر فقد حقق شرط المقبولية اللغويّة ما لم يكن هذا الشرط رئيساً يؤثر في حصول المعنى؛ فإنّه في هذه الحالة يكون مرفوضاً لغوياً، وسيتضح ذلك في الفصول اللاحقة إنْ شاء الله.

٥,١ مكونات الأفضليّة اللغويّة[٢]

١,٥,١ المولّد GEN (The universal candidate generator): وهو ابن اللغة القادر على توليد اللغة وفقَ نظام الكفاية اللغويّة الخاص بلغته، ونجد أنَّ هذا المكون مشترك مع تشومسكي.

٢,٥,١ مجموعة القيود العالمية الشائعة CON (A putatively universal set of constraints) ويرى كاجر (أنَّ اللغاتِ لنْ تختلف إلا في طرائق ترتيبها لهذه القيود، معطية الأولوية لبعضها على بعض) [٣].

٣,٥,١ التدرج أو التسلسل الهرمي H (The language particular constraint hierarchy) وله وظيفة رئيسة: إيجاد المخرج الأكثر توافقية من المدخلات[١].

---

(1) انظر :مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory, page 8.

(2) انظر :مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory, page 8.

(3) كاخر ، رينيه : النظريّة **التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص :ز ، مقدمة المؤلف.

١,٥,٤ **المقيِّم :** يعتمد التقييم الوظيفي العالمي الذي يحدد التسلسل أو التدرج الهرمي وفقاً للسلاسل التوافقية (The universal function EVAL)

١,٦ السلاسل التوافقيةharmonic serialism's

وأرى أنَّ هذه السلاسل مكونة من مجموعة حلقات متصلة كل حلقة تمثل قيداً من القيود اللغويّة التوافقيّة، ويختلف عدد الحلقات وفقاً لنوع القضيّة اللغويّة المطروحة للمفاضلة، ووفقاً للمستوى اللغوي والمدخل الأمثل هو الذي يحصد سلسلة أطول من سلاسل المدخلات الأخرى.

ومفهومها عند سمولنسكي[٢] هي السلسلة التي يقوم المولّد (ابن اللغة) بإدخال أنماط مرشحة للتحليل التفاضلي؛ للوصول إلى النمط الأفضل من خلال عرض الأنماط على القيود الموضوعة الواحد تلو الآخر حتى نصل إلى النقطة التي يستحيل فيها التفاضل

harmonic serialism , by which Gen provides a set of candidate analyses for an input, which are harmonically evaluated; the optimal form is then fed back into Gen, which produces another set of analyses, which are then evaluated; and so on until no further improvement in representational Harmony is possible.

ويعرفها مكارثي: بأنَّها تطبيق القيود التي يضعها المقيّم على الأنماط المرشحة بحثاً عن نقاط تلاقٍ بين القيود، والأنماط، وصولاً إلى النمط الأمثل[٣].

١,٧ الافتراضات التي تدحضها نظريّة الأفضلية اللغوية[٤]

- الافتراض الأول : ينظر النحويّ من زاوية رؤيا ضيّقة، ومحدودة الأفق عند وصف القواعد والتغيرات الحاصلة عليها.

---

(1) انظر: KAUM، Abigail Rhoades : The Typology Of Rounding Harmony : An Optimality Theoretic Approach , Page 136

(2) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 5

(3) انظر :مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory , Page 11

(4) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 6

البديل عند سمولنسكي : إنَّ نظريّة الأفضليّة اللغويّة تمنح المدخلات (الأنماط المرشحة للتحليل) مساحة واسعة وغير مقيدة من التحليل من خلال ممارسة آلية عمل نظريّة الأفضليّة، وبالتالي فإنَّ المخرجاتِ تقع في مكانٍ ما ضمن هذا الحيز الواسع من القيود النحويّة القادرة على تمييز النمط الأفضل.

- الافتراض الثاني : الإيمان المطلق بصحة القيود اللغويّة (قداسة القيود)

البديل : هو أنَّ القيود هي حقوق عالمية تتكون من صياغات عامة يعتريها الكثير من الاختلافات، والصراعات على صحة البناء اللغوي مما يفسر الانتهاكات التي تحدث لها، وهناك خصوصية لكل لغة في وضع القيود الخاصة بها، وللتغلب على الصراعات جاءت فكرة ترتيب القيود وفقاً لأهميتها.

٨,١ خصائص نظريّة الأفضليّة

١,٨,١ **العالمية (UNIVERSALITY) :** تشترك جميع اللغات في وجود نظام قواعدي لكل لغة، ووجود هذا النظام القواعدي يُعَدُّ شرطاً لتطبيق هذه النظريّة؛ لأنَّ القيود التي هي ركن رئيس من أركان بناء النظريّة مستنبطة من هذا النظام ويرى مكارثي[1]: أنَّ هذه القيود عالمية ومشتركة في جميع اللغات (All constraints are universal and universally present in grammars of all languages)

يقول برنس وسمولنسكي [2]: (إنَّ المفهوم الذي نود أنْ نؤطره في أنقى صوره هو : أنَّ النحو العالمي يوفر مجموعة كبيرة من المعايير العامة، وهذه المعايير غالباً ما تكون متضاربة في اللغات الخاصة، وهذه اللغات تختلف في كيفيّة حلّ هذه الصراعات والمواءمة بينها؛ لاختلافها في طريقة ترتيب هذه المعايير وفقاً لهيمنة كل معيار بشكل هرمي من الأعلى إلى الأسفل لنتمكن من تحديد الظروف التي تؤدي إلى خرق هذه المعايير، وقواعد كل لغة هي الوسيلة لحل هذه الصراعات بين هذه المعايير، إنَّ النحو العالمي يوفر آليات رسمية ليس لبناء قواعد النحو خاصة، بل يوفر مادة للغاية التي تم إنشاؤها من قواعد النحو).

---

(1) مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory , Page 11

(2) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 3

إنَّ الفكرة الرئيسة التي يطرحها[1] أن النحو العالمي يحتوي على كم هائل من القيود التمثيلية للبناء الأفضل ، ومن قواعد النحو العالمي انبثقت قواعد اللغات الخاصة .

The basic idea we will explore is that Universal Grammar consists largely of a set of constraints on representational well-formedness, out of which individual grammars are constructed.

وربما نوافقه في هذا الكلام إذا عرفنا أنَّ دراسته هي دراسة فونولوجية، وهذا الكلام جاء في التمهيد للدراسة، ويكون كلامه صحيحاً لأنَّ الدراساتِ الفونولوجية هي دراسات عالمية تشترك اللغات جميعها في قواعدها، لكن على المستوى النحويّ فإنَّ هذا الكلام غير دقيق، ولا يجوز أنْ نعممه على اللغات جميعها لأنَّ الأسرَ اللغويّة متعددةٌ ومختلفةٌ، و الاختلافات موجودة ضمن الأسرة اللغويّة الواحدة.

١,٨,٢ قابليّة الانتهاك أو الخرق(VIOLABILITY)

إنَّ قواعد النحو العالمي لم توضع بناءً على استقصاء اللغات كلها ؛ وهذا يفسره وجود ظواهر الشذوذ والقلة والندرة والغرابة في اللغات الإنسانية، وكذلك التعقيد في اللغات الخاصة، وإنْ سلّمنا بهذا نجد المنطق يقودنا إلى أنّ أيّة قاعدة ناتجة عن استقراء ناقص للغة؛ فإنَّها حتماً ستكون قابلة للخرق، والانتهاك في جانب من جوانبها أو أكثر، ومن هنا نفاضل بين الشواهد وفقاً لمعدلات خرق القاعدة، فالشاهد الذي تحقق فيه حصول المعنى، وكان أقل خرقاً للقواعدية من بين الشواهد ضمن حيز المفاضلة، ومستعملا في اللغة؛ فإنَّه الأمثل أو الأفضل في حيز المقارنة هذا.

١,٨,٣ الترتيب وفق التسلسل الهرمي[2] (RESPECT TO HIERARCHY OFRANKED CONSTRAINTS)

إنَّ القيود تمارس بعض الضغوط باعتبار قواها النسبية، التي يمكن التعبير عنها من خلال مؤشر ما [3]، ويقوم محور النظريّة على تقليب الرتب للقيود[4]، بحيث يَعْتَمِد آلية تفاعل القيود والمعايير(constraint interaction)؛ وفقاً للسيطرة الصارمة للقيد الأقوى والأهم (a strict dominance hierarchy)، فيأخذ الأولوية في السلم

---

(1) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 2

(2) مكارثي ، جون ، و ألن برنس (Alan Prince and John McCarthy): Faithfulness and Reduplicative Identity ,University of Massachusetts , Amherst , 1995 , Page : 119

(3) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي**، ص :٥٣٤ .

(4) مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory , Page 1.

التفاضلي الهرمي على القيود الأقل رتبة منه [1]، وعملية ترتيب القيود وفقاً للأولوية؛ هي عمليّة جزئيّة أو نسبيّة تَعتمد في الأساس على القيود اللغويّة العامة المشتركة عالمياً – ربما هذا يكون صحيحاً في المستوى الصوتيّ فقط – مع مراعاة أنَّ الترتيب الكلي صعبٌ عادة، لكن الترتيب الجزئي المقنع ممكن خاصة في حالة عدم وجود صراع أو تفاعل بين القيود، وعملية الترتيب تتم بإحدى طريقتين [2]:

- الحجية اللغويّة المباشرة التي تمايز بين القيود .
- الاستدلال اللغوي اعتمادا على الحجية اللغويّة المباشرة، فعندما نُرتّب القيود المنصوص على حجيتها لغوياً نستدل على أولوية القيود الأخرى اعتماداً عليها، ويرى كاجر: أنّ الصيغ المثبت أنّها المخرج الأفضل تصبح حجة للحكم على مدخلات أخرى، وبهذه الطريقة سنتمكن من تحقيق الاستفادة القصوى من المعلومات الإيجابية التي يقدمها المصدر الأوحد للتفاضل، ويقصد بها مخرجات الجدول التفاضلي [3]، وأرى أنَّ هذا النوع من الاستدلال اللغوي يفتقر إلى الدقة أحياناً.

٤,٨,١ مراعاة الضرورة و الإجراء

إنّ المفهوم العام للنظرية التفاضلية يعتمد على: أنَّ الضرورة تسوغ الإجراء والإجراء: هو التغيير الذي يطال البنية الأساسية السليمة المثالية، (تركيبية، أو دلالية، أو صرفية، أو صوتية)، كالحذف، والإضمار، أو الزيادة، أو تغيير الرتبة، في حين أنَّ الضرورة: هي الحاجة، يقول ابن منظور : **(** والضَّرائِرُ المَحاويج، ورجل ذو ضارُورةٍ، وضَرُورةٍ، أي: ذُو حاجةٍ، وقد اضْطُرَّ إلى الشَّيء، أي: أُلْجِئَ إليه**)** [4].

وأرى أنَّ العلاقة بين الضرورة والإجراء مِنْ وجهة نظر الأفضليّة اللغويّة هي أنَّ أي إجراء دون وجود ضرورة ملحة، سيُفضي إلى إنكار هذا الإجراء، وبالتالي سيكون هذا الإجراء غير المسوغ خرقاً في السلسلة التوافقية، يؤثر سلباً في مثالية الشاهد موطن الإجراء.

وفي حال المفاضلة بين شاهدين أحدهما وقع فيه إجراء من باب الضرورة، وآخر جاء سليم البنية، فإنَّ الأخير يكون هو الأمثل لغوياً، ويكون الاضطرار في هذه الحالة خرقاً لمثالية الشاهد.

---

(1) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 2

(2) مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory , Research Surveys in Linguistics ,Page 6

(3) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي**، ص: ٣٧٥.

(4) ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٤٨٢/٤ " ضرر " .

٥,٨,١ التقييم المتوازي[1] (PARALLEL EVALUATION OF CANDIDATE)

وهو يقوم على الشواهد المزدوجة على الأغلب، ويُخْضِع الشاهدين للاحتكام إلى كل قيد بشكل متوازٍ، للمفاضلة بينهما بدءاً من القيد الأعلى رتبة، وأهمية، وأولوية، ثم الذي يليه، ثم الذي يليه؛ وصولاً إلى إحصاء النتائج الموازية لكل شاهد ومتعامدة مع كل قيد، ويكون الأقل خرقاً للقاعدة في مجموع النقاط هو الأفضل لغوياً، وهذا سيتضح مع دراسة الشواهد في الفصول اللاحقة.

أو هو تقييم جميع القيود المتعلقة بتركيب بنيوي ما من خلال تسلسلية واحدة للقيود، أو هو التقييم الذي يمكن أنْ يتنبأ بتفاعل قيود المحافظة، مع قيود الموسومية في تسلسلية واحدة[2]

٦,٨,١ **الإلغائية (Teleologically)** [3] حيث إن عملية التقييم تلغي القيود المتساوية من المفاضلة، وكذلك رتبة القيود المتساوية تلغى أولويتها ويمكن أن تتبادل مواقعها.

ومثال الإلغائيّة، لو فاضلنا بين شاهدين وقع في كل منهما إضمار؛ فوجود هذا الخرق المشترك بين الشاهدين يُخرجه خارج حيز المفاضلة، في حين يبقى إنْ كان الإضمار في أحدهما فقط، وهذا ينطبق أيضا على جداول المفاضلة التي تحتوي أكثر من شاهدين؛ فإنْ كان الإضمار مشتركا بين الشواهد جميعها يخرج كذلك، وإلا فإنَّه يبقى.

٩,١ أنواع القيود و المعايير[4]

١,٩,١ **القيد** : هو متطلب بنيوي يمكن موافقته أو انتهاكه من خلال صيغة مخرجة، فيمكن لصيغة ما أنْ توافق أحد القيود إذا توافقت تماماً مع المتطلب البنيوي، بينما يمكن القول: بأنَّ الصيغة التي لا توافق هذا المتطلب هي الصيغة التي تنتهك ذلك القيد[5] ، وهي على نوعين [6]:

٢,٩,١ **القيود الموسومة (Markedness):** (وهي تقتضي جذب التمثيلات اللغويّة نحو التمام حسب مقتضيات الكونية، الأمر الذي يستدعي مستويات أبعد

---

(1) مكارثي ، جون ، و ألن برنس (Alan Prince and John McCarthy): Faithfulness and Reduplicative Identity , Page : 119

(2) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص :ح ، مقدمة المؤلف.

(3) انظر :مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory ,Page 24

(4) انظر :مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory ,Page 13

(5) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي**، ص :١٠ ، .

(6) انظر :مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory ,Page 13

من مجرد الأفضليّة)[1]، وأراها من مفهومي الخاص بعد أنْ استعصى عليَّ الوقوف على مفهوم واضح لها فيما عدت إليه من مراجع أنّها مجموعة القيود التي تصف المادة اللغويّة من حيث سلامة الصيغة النحويّة أو اعتلالها من منظور حداثي يناهض المنظور التقليدي المحافظ، وهي غير مطردة، ومتناقضة أحيانا، وتشيع كثيراً على المستوى الصوتيّ، ومنها، شروط المقطع في العربية التي تحكم سلامة صيغة المقطع قبل حذف بعض الأصوات منه، بينما قيود المحافظة ترفض التعدي على الأصوات وتحافظ عليها. وتصنف القيود الموسومة إلى صنفين :

١,٩,٢,١ **قيود سلامة الصيغة أحادية المستوى**: وهي القيود التي تصف مخرجات التفاضلية بعد انتهاء عملية التفاضل، فمثلاً نُقيّم المُخرج وفقاً لتحقيقه لشروط المقطع بغض النظر عن التفاعلات المحافظة التي قُيِّم عليها المُدخل، وعلى المستوى التركيبيّ قد تكون شروط صحة القراءة القرآنية شروطا موسومة للشاهد المخرج الناتج عن العملية التفاضلية، ولو افترضنا أنَّ ناتج العملية التفاضلية لمجموعة من الأنماط المرشحة نتج عنه كلمة مثل (هعخع) فإن هذه الصيغة غير سليمة إذا ما اعتبرنا مخارج الحروف قيوداً موسومة.

٢,٩,٢,١ **قيود سلامة الصيغة ثنائية المستوى**[2]: وهي القيود التي تعمل في مدخلات العملية التفاضلية وتصف مخرجاتها بعد انتهاء عملية التفاضل
والمقصود بمفهوم سلامة الصيغة النحويّة هو التلاؤم أو درجة موافقة القيود[3].

١,٩,٣ **قيود المحافظة** (Faithfulness Constraints): وهي القيود التي تُقَيّم على أساسها المدخلات التفاضليّة، أو (هي القوى التي تناهض التغيير ...أي هي التي تعمل على تأصيل المحافظة) [4]، وأستطيع أن أصنفها إلى صنفين:

١,٩,٣,١ **قيود جوهرية**: وهي المتفق عليها عند الجمهور، وقد بنيت على شواهد لا يشك في اطرادها، ومن ذلك الإسناد، و العامل[5]، ومنها الحركة الإعرابية عندما تكون دالة على الوظيفة النحويّة في مثل قوله تعالى:(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ)[6].

---

(1) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي**، ص : و، مقدمة المترجم.
(2) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص :٤٧٧.
(3) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص :٤ .
(4) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص :و ، مقدمة المترجم.
(5) الجاسم ، محمود حسن : "أسباب التعدد في التحليل النحويّ" ، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد: ٦٦، ٢٠٠٤ م، ص : ٩٥ .
(6) سورة: فاطر، آية: ٢٨.

٢,٣,٩,١ **قيود شكلية:** ومنها الحركة الإعرابية عندما تكون دالّة على موقع الكلمة داخل الجملة بشرط أمن اللبس فمثلاً إذا رأينا زيداً يدخل البيت فقلنا: "دخل زيدٌ البيت" أو "دخل زيداً البيت" ففي حالة النصب تكون العلامة الإعرابية دلالة شكلية، وأقصد بالشكلية هنا أنّه لا دور لها في تحديد المعنى؛ لأنَّ "زيدا" فاعل، وهو من قام بالفعل، سواء أكان مرفوعا، أم منصوباً بدليل المقام.

١٠,١ **تفاعل المعايير والقواعد**[١] **(**constraint interaction**)**

يقوم على صراع بين القواعد المختلفة، والمتضاربة، بحيث تخضع في النهاية إلى الهيمنة الصارمة للشرط الأقوى؛ فيأخذ الأولوية في السلم التفاضلي الهرمي على جميع الشروط الأدنى رتبة.

ويرى مكارثي[٢] أنَّ تفاعل القيود يعتمد الترتيب، فالترتيب يسبق التفاعل (Interaction comes from ranking)

ومن المبادئ العامة لتفاعل القيود: الهيمنة الصارمة، والانتهاك الأدنى [٣].

١,١٠,١ **والهيمنة الصارمة:** هي أنَّ كل شرط له الأفضليّة المطلقة على ما دونه[٤].

(**Strict *dominance hierarchy***. Each constraint has absolute priority over all the constraints lower in the hierarchy)

ويصفها رينه كاجر (بأنّها تعطي الأولوية للقيد الأعلى ترتيبا، بغض النظر عن عدد أو حدة الانتهاكات لأيّ قيد يليه في الترتيب)[٥].

ونحن لا نفترض أنّ القيود القواعديّة تتفق فيما بينها، بل على العكس من ذلك فإنّنا نؤكد أنّ القيود التي تعمل في لغة معينة هي متضاربة للغاية، يقول ابن هشام: (إِنَّ الْعَرَب يشترطون فِي بَابٍ شَيْئاً، ويشترطون فِي آخر نقيض ذَلِك الشَّيْء، على مَا اقتضته حِكْمَة لغتهم، وصحيح أقيستهم، فَإِذا لم يتَأَمَّل الْمُعْرب اخْتلطت عَلَيْهِ الْأَبْوَاب والشرائط) [٦].

---

(1) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 2

(2) انظر :مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory ,Page 19

(3) كاخر ، رينيه : النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي ، ص :٤٦٧ .

(4) مكارثي ، جون ، و ألن برنس (Alan Prince and John McCarthy): Faithfulness and Reduplicative Identity , Page : 119

(5) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي**، ص : ز ، مقدمة المؤلف.

(6) ابن هشام ، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) :**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط ٦، دار الفكر ، دمشق، ١٩٨٥ ، ج ٧٤١/١.

وينبغي أنْ يُحمل الكلام في صحته على ظاهر لفظه، وأنّه لم يُحذف منه شيء ما أمكن أنْ يفعل ذلك، فإنْ لم يُمكن حَمَلنا الكلام على أنَّ فيه محذوفاً، وإذا كانت الضرورة في الوجهين جميعاً، فالقول: الذي لا يحتاج معه إلى تقدير محذوف[1].

لذا فإنّ النحويّ مطالب بإيجاد وسيلة عامة للتغلب على الاختلافات القواعدية والشكلية من أجل تحقيق الموضوعية في أهمية القيود اللغويّة وأولوياتها؛ فالقيد الذي يكون مهيمناً هنا يتربع على قمة الأولويّة للقيود، قد يكون ثانوياً هناك، ولا يؤثر في مدى مقبولية الشاهد أو رده .

وبما أنّ العديد من الشروط القواعدية انتُهكت بشكلٍ متكررٍ في الاستعمال الفعلي للغّة فإنَّ التحليل الموضوعي يصبح مشروعاً، وفي هذه الحالة تكون نظريّة المثالية اللغويّة هي الحلُّ الأفضل للتخلص من القيود الشكلية[2]، مع أنّ القيود الشكلية وصحّة البناء اللغويّ، وحصول المعنى تُعَدُّ عوامل مهمة في تحديد درجة الأفضليّة اللغويّة، لكنَّ وزن قيمة كل عامل أمر مستحيل؛ لأنّها جميعا عوامل رئيسة مهيمنة من الناحية العملية.

لكنّي أنتهي إلى أنَّ حصول المعنى يُعَدُّ شرطاً مهيمناً له الصدارة في رأس السلم التفاضلي، (إنَّ الاعتماد على المعنى يُعدُّ مسألة جوهرية بالنسبة لتكوين الأحكام التي تتعلق بدرجة المقبولية النحويّة للجمل اللغويّة ...، وينبغي أنْ يكون واضحاً الآن بأنَّ الجملة التي تحتوي على معنى معقول هي التي توفر لنا الأسس الصحيحة لتقرير فيما إذا كانت سلسلة الفصائل النحويّة سليمة من الناحية اللغويّة أم لا ؟) [3]، (ولا يمكن أنْ يُقال، وبشكل منطقي، بأنَّ علم النحو يسبق علم الدلالة في التدرج أو الأهمية لأنَّ متكلمي اللغّة غيرُ قادرين على تكوين أحكام تخص درجة المقبولية النحويّة بشكل مستقل عن المعنى) [4].

ويشير مكارثي إلى أنّ القيود التي لا تتصارع فيما بينها، فإنَّ تغير الرتبة بينهما لا يكون مؤثراً [5] .

١١,١ مرونة المعايير

---

(1) السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت ٣٨٥ هـ) : **شرح أبيات سيبويه** ، تحقيق : محمد علي الريح هاشم ، د.ط، دار الفكر ، القاهرة، دار الفكر بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٤ ، ج ١١٤/١.

(2) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 2

(3) موور ، تيرينس ، و كارلنغ ، كريستين : **فهم اللغة نحو علم لغة ما بعد تشومسكي** ، ترجمة : حامد حسين الحجاج ، مراجعة : سلمان داود الواسطي ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص : ١١٦.

(4) موور ، تيرينس ، و كارلنغ ، كريستين : **فهم اللغة نحو علم لغة ما بعد تشومسكي** ، ص:١٢١.

(5) مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory , Page 12

إنَّ اللغة غير ملتزمة بجميع أحوالها بالقواعدية، بل تبقي مساحة ما من الحرية التي تسمح لها بممارسة فعلها بعيداً عن هذه القواعدية الصارمة، أو النحو الضيق، واللغة كائن على درجة رفيعة من المرونة التي تعطينا الحق في الاستعمال المرن، وربما المراوغ [١].

وفي ضوء نظريّة الأفضلية اللغويّة هذه تتركز المرونة في تطبيق المعايير القواعدية اللازمة للمفاضلة، وتعتمد هذه المعايير على تفاصيل كل لغة، وآلية ترتيب القيود، وخصوصية الأنماط المرشحة للتفاضل، ويكون القيد فعّالاً إذا كان الأعلى رتبة، وقادراً على التمييز بين النمط الفائز والنمط الخاسر، مع أنَّ كل قيد بغض النظر عن رتبته، أو أولويته، يُقيِّم كلَ نمطٍ مرشحٍ، ومع هذا فليسَ كل قيد فعالاً، والقيود قد تكون فعالة أحياناً، وقد تكون غير فعالة أحياناً أخرى اعتماداً على الأنماط المرشحة[٢].

ويرى كاجر أنّه يمكن لأيّ قيد إذا أعطي الفرصة – بغض النظر عن موقعه في التسلسليّة – أنْ يتدخل في تحديد المُخرج الأفضل[٣]، وأنّنا قادرون على بناءِ نظامٍ لغويٍّ من نظام آخر؛ بإعادة ترتيب قيوده الكونية الأساسية [٤]، وهذه المرونة تُعطي النظريّة واقعيّة أكبر للتعامل مع اللغة العربية.

١٢،١ الترتيب التفاضلي وفقاً لخرق المعايير اللغويّة[٥]

إنَّ اللغاتِ تَختلفُ أساساً بترتيبها للقيود، وهي لا تُفّضل انتهاك أيٍّ من هذه القيود، ولكنْ يتم تفادي انتهاك القيود الأعلى ترتيباً بحرصٍ أكبر من تفادي انتهاك تلك الأدنى ترتيباً[٦]؛ بمعنى أنَّه يَتمُّ ترتيب القواعد اللغويّة التي نَعْرِضُ عليها الشاهد اللغوي وفقاً لأهميّتِها منْ الأعلى إلى الأسفل، ثم نَعْرِضُ الشاهدين على كل قاعدة، وفي حال خَرَقَ أحدُ الشاهدين هذه القاعدة نَضعُ نجمة في المربع المحاذي لذلك الشاهد، ونُبقي المربع المحاذي للشاهد الآخر فارغاً وهذا الفراغ يعنى أنَّ هذا القيد لم يُخرق [٧] (an empty list of marks is more harmonic than a non-empty list) ، وهكذا مع المعايير جميعها، ثم نحدد أيّهما هو الأمثل لغوياً، وعندما نُخرج النسبة بينهما

---

(1) عباينة ، يحيى: "ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي"، **مجلة جذور** ، العدد ٣٤ ، النادي الأدبي الثقافي، جدة ، ٢٠١٣ ، ص : ١٠٦.

(2) مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory , Page 12.

(3) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص :٢٩ .

(4) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص :٤٠ .

(5) مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory ,Page2- 6

(6) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص :٤.

(7) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 76

نُخرِج النقاط التي اشتركا فيها من حيث عدم خرقها، ولتوضيح ذلك نلاحظ الأمثلة التالية :

جدول رقم ١

الشاهد	حصول المعنى	الإسناد	الرتبة	العلامة الإعرابية
قرأ الجبلُ الكتابَ	*			
قرأ زيدٌ الكتابَ				
قرأ زيدا الكتابَ				*

إنَّ المثال الأول خرق معيار المعنى؛ إذ لم يتحصل المعنى، و هو شرط مهمٌّ في اللغة العربية، فيكون مهيمناً وفقاً لنظريّة الأفضليّة؛ فيسقطُ هذا الشاهد مع أنّه سليمُ التركيب؛ فهو يتألف من مسند ومسند إليه، وسليم الترتيب أيضا : فعل ثم فاعل، والعلامة الإعرابيّة صحيحة؛ فالفعل مبني على الفتح، والفاعل مرفوع، لكنّه وفقاً لنظريّة الأفضليّة يَخْرُجُ من التفاضل، ويكون مرفوضاً حتى لو تساوى مع الشاهد الثالث في عدد الخروقات للمعايير، لكنَّ الشاهد الثالث خرق معياراً ثانوياً، لم يؤثرْ في حصول المعنى؛ فزيد قام بالفعل لكنه جاء منصوباً خرقاً للقاعدة الشكليّة في هذه الحالة التي تشترط أنْ يكون الفاعل مرفوعاً.

أمّا الشاهدُ الثاني فلم يخرق المعايير الموضوعة مطلقاً؛ فقد حصل المعنى، وتحقق الإسناد، والرتبة، والصيغة الإعرابية، وهذه الشروط جميعها الموضوعة للمفاضلة.

ونخلص إلى أنَّ الشاهد الثاني حقق الأفضليّة اللغويّة لتطابقه المطلق مع المعايير والقيود الموضوعة؛ فتفوق على الأول والثالث، ونلاحظ أنَّ الثالث خرق القاعدة فهو لم يحققْ الأفضليّة، لكنَّ هذا الخرق ثانويٌّ، ومستعملٌ في اللغة، وذهب ابن هشام إلى أنَّه ملمح من ملامح كلام العرب الذي يُفضي إلى تقارض اللَّفْظَيْنِ فِي الأحكام، ومن ذلك إِعْطَاءُ الْفَاعِلِ إِعْرَابَ الْمَفْعُول وعكسه عِنْد أمن اللّبْس كَقَوْلِهم خرق الثَّوْبُ المسمارَ، وكسر الزّجاجُ الحجرَ، ويدلل على ذلك بقولَ الشَّاعِر[1]:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نَجْرَان أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

وقول الشاعر[2]:

إن من صَاد عقعقاً لمشوم ... كَيفَ من صَاد عقعقان وبوم

فيكون مثل هذا الشاهد حقق المقبوليّة اللغويّة، أمّا الشاهد الأول فإنْ كان حقق الشروط جميعها ما عدا الأول فإنّ أهميّة هذا الشرط، ورتبته في سلم المفاضلة، وسيطرته على ما دونه جعلت الشاهد مرفوضا مطلقا.

---

(1) الأخطل، غيّاث بن غوث (ت ٩٢ هـ)، **الديوان** ، شرحه وصنف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين ، د.ط، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص: ١٠٩، وابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ج ٩١٧/١ ، والبغدادي: **خزانة الأدب** ، ج ٢٧١/٩.

(2) ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ج ٩١٨/١.

١٣,١ طريقة حذف علامات المفاضلة

تسقط علامات المفاضلة، أو علامات الانتهاك للقيود من الاعتبار عند المفاضلة في حال اشتراك كلا النمطين فيها ؛ لأنَّ هذه العلامات المشتركة بين الشاهدين لا تسهم في التمايز بينهما لاشتراكهما في الحالة نفسها ، ومثال ذلك لو حقق أحدُ النمطين خمسة خروقات، بينما حقق الآخر ثلاثة خروقات فإنَّ نتيجة المفاضلة تكون اثنين إلى صفر[١]، ويرى كاجر أنَّ الانتهاكات المشتركة لا يمكنْ أنْ تفرز أيّة اختلافات في التلاؤم بين مرشحين، وهذا من وجهة نظر النظريّة يُحتّم علينا شطب علامات الانتهاك التي ليست لها أيَّة قيمة دلالية معلوماتية، وتتم عمليّة الإلغاء عنصراً بعد عنصر[٢].

١٤,١ ملاحظات التقييم التفاضلي

إنَّ هذا التقييم وإنْ وصفه سلمونسكي بأنَّه شامل واسع النطاق، عميق البناء ، علمي ، مسؤول[٣]،

The characteristics of harmonic evaluation emerge in the context of detailed, full-scale, depth-plumbing, scholarly, and responsible analyses.

إلا أنّنا نُلاحظ عليه ما يأتي:

- غياب الشروط والمعايير التي تحدد الجملة المقبولة من الناحية النحويّة، أو الجملة المثلى نحويّا يجعل الباب مفتوحا على مصراعيه للتأويل(فوضى لغوية).
- صعوبة ترتيب السلم التفاضلي وفقا لأهمية المعايير اللغويّة.
- صعوبة تحديد الشرط المهيمن.
- السلم التفاضلي يصبح عديم الأهمية عند تحكيم الشاهد المنفرد وتبرز أهميته عند مقارنة غير شاهد.
- صعوبة وزن قيمة العوامل والمعايير المتصارعة.
- العلاقة بين الضرورة والإجراء علاقة مرنة، مائعة، لأنَّ الضرورة أمر نسبيٌّ في غير الشعر من ناحية، وصعوبة تحديد قيمة الضرورة التي تسوغ الإجراء في حال فقدان الحجة النحويّة التي تبرر الضرورة من ناحية أخرى.
- مقاييس الصواب والخطأ مقاييس متغيرة متجدده، ومثال ذلك جملة "لم يرم"، ففي السابق - النحو التقليدي، التعليمي- كان الإعراب المثالي للفعل المعتل المجزوم، هو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة

---

(1) مكارثي ، جون (John J. McCarthy) : A Thematic Guide to Optimality Theory , Page 6

(2) كاخر ، رينيه : **النظريّة التفاضلية في التحليل اللغوي** ، ص :٣٨٥-٣٨٧ .

(3) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 86

من آخره، ومع تطور علم الأصوات وظهور المختبرات الحديثة أصبح هذا المقياس خاطئاً، وحلّ مكانه مقياس معاصر يقول: بأنَّ الفعل المضارع المعتل الآخر مجزوم وعلامة جزمه تقصير الحركة الطويلة؛ بدليل أنَّ الفعل الصحيح "يلعبُ" مثلاً عند دخول أداة جزم عليه "لم يلعبْ"، لم يترتب على ذلك حذف الساكن، وإنَّما حذفت حركة الصوت الساكن "الضمة" فقط، وما يجري على الصيح يجري على المعتل.

وهذا يثبت أنَّ المقاييس متغيرة، فما كان مثالياً في الماضي أصبح مرفوضاً اليوم في ضوء علم اللغة المعاصر، وما هو مثالي اليوم قد يصبح مرفوضاً في ضوء التطورات اللغوية المستقبلية.

١٥,١ مستويات الأفضليّة اللغويّة

وأرى أنَّ هذه النظريّة في حال أردنا أنْ نطبقها على بعض نصوص اللغة العربية فإنّنا يجب أنّ نراعي خصوصيتها، ونحتكم إلى الإطار العام للنظريّة، أمّا آلية المفاضلة والمعايير والقيود فهي خاصة بالعربية، وهذا ما أشار إليه سمولنسكي نفسه: (النحو العالمي يوفر مجموعة كبيرة من المعايير العامة، وهذه المعايير غالباً ما تكون متضاربة في اللغاتِ الخاصة ، وهذه اللغاتُ تختلف في كيفيّة حل هذه الصراعات والمواءمة بينها، لاختلافها في طريقة ترتيب هذه المعايير وفقاً لهيمنة كل معيار بشكل هرمي من الأعلى إلى الأسفل لنتمكن من تحديد الظروف التي تؤدي إلى خرق هذه المعايير، وقواعد كل لغة هي الوسيلة لحل هذه الصراعات بين هذه المعايير) [(١)].

وأعتقد أنَّ كلَّ باب نحويّ يحتاج إلى معاييره الخاصة أيضاً، لكنّني أجعل حصول المعنى عاملاً رئيساً، وشرطاً جوهريّاً في المفاضلة في العربية مع مراعاة أنَّ بعض التراكيب اللغويّة لا يمكن فهمها دلالياً على نحو سليم يفضي إلى الحكم على حصول المعنى إلا من خلال تحكيم القواعدية، مثل الرتبة في جملة (ضرب عيسى موسى) فلولا احتكامنُا للقاعدة لما أدركنا أنَّ عيسى هو من قام بالفعل وموسى وقع عليه الفعل.

وهذه الأمثلة محدودة في اللغّة يمكن أنْ تُعامل كحالات خاصة يشار إليها عند المفاضلة، وتمنح درجة أولوية مساوية لحصول المعنى، لكنْ في حال توافر القرينة اللفظية، أو التركيبيّة، أو الحركة الإعرابية؛ فيتسع المجال أمامنا في إهمال بعض القيود مثل الرتبة، ولَنَعُدْ إلى المثال السابق ولنؤكد عيسى بلفظ (نفسه) ولنقل: (ضرب عيسى نفسُهُ موسى) فالتابع قرينة على الفاعل تقدّم أم تأخر، وإنْ كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير كما يقول ابن جني ويضرب على ذلك أمثلة : (نحو أكل يحيى كمَّثرى: لك أنْ تُقدِّم وأنْ تؤخِّر كيف شئت، وكذلك ضَرَبَتْ هذا هذه، وكلّم هذه هذا، وكذلك إنْ وَضُحَ الغرضُ بالتثنية، أو

---

(1) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 3

الجمع، جاز لك التصرف نحو قولك: أكرم اليحييان اليشريين وضرب اليشريين اليحيون) [١] .

نلاحظ على المثال الأول أنَّ الترتيب كان شرطاً لازماً (تقديم الفاعل وتأخير المفعول) لعدم وجود قرينة، وانتفاء الحركة الإعرابية، ولو ظهرت لجاز التقديم والتأخير، وتَقِلُّ أهميّة القيد اللغويّ، وكذلك في أكل يحيى كمّثرى؛ فالفاعل هو يحيى تقدم أو تأخر لوجود قرينة معنوية.

إنَّ الاعتماد على المعنى يُعَدُّ مسألة جوهريّة بالنسبة لتكوين الأحكام التي تتعلق بدرجة المقبوليّة النحويّة للجمل اللغويّة، وينبغي أنْ يكون واضحاً الآن بأنَّ الجملة التي تحتوي على معنى معقول هي التي توفر لنا الأسس الصحيحة لتقرير فيما إذا كانت سلسلة الفصائل النحويّة سليمة من الناحية اللغويّة أم لا [٢].

ولا بُدَّ من وجود عوامل مساعدة في تحديد المعنى، أهمها من وجهة نظر أحمد علم الدين : (السياق اللغوي ، والتنغيم ، والموقف ، والترقيم في اللغات المكتوبة) [٣].

وانطلاقاً من هذه القناعة وخصوصيّة اللغة العربيّة فقد أضَفْتُ إلى مستويات الأفضليّة مستوى آخر وهو المستوى المرفوض لتكون كما يلي:

١,١٥,١ المستوى المرفوض : ويقسم إلى قسمين :

- أيُّ تركيب لغويّ صحيح لا يتحقق فيه حصول المعنى، ومن ذلك جميع الأنماط النحويّة الشكلية عند تشومسكي، ومن أشهر الجمل في الدرس اللغويّ المعاصر (The colorless green ideas sleep furiously)أي (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بعنف)[٤] ، ومنه في العربية ما ذكره سيبويه وصنّفه أصنافاً منها: المُحال، والمُحال الكذب، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، ومثال المُحال: آتيك غداً ... وسآتيك أمس ، ومثال المُحال الكذب؛ كأنْ تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ ، ومثال المستقيم الكذب؛ فقولك حَمَلْتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح؛ فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت وكي زَيدٌ يأتيك وأشباه هذا [٥] .

---

(1) ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ): الخصائص ،تحقيق : محمد علي النجار، ط ٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج ٣٦/١.

(2) موور ، تيرينس ، و كارلنغ ، كريستين : **فهم اللغة نحو علم لغة ما بعد تشومسكي** ، ص:١١٦.

(3) الجندي ، أحمد علم الدين : "في التركيب اللغوي" ، **مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة** ، ج ٧٢ ، ١٩٩٣، ص:٤٤.

(4) ليونز ، جون : **نظرية تشومسكي اللغويّة** ، ص : ١٨٤ .

(5) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠ هـ): **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢، ج ٢٥/١-٢٦. وانظر تفصيل ذلك عند: ياقوت ، محمود سليمان ، **التراكيب غير الصحيحة نحويّا**

- أيّةُ صياغاتٍ عشوائية صادرة عن اللاوعي اللغوي، و لا تحتوي على بناء نحويّ صحيح، أو صادرة عن الوعي اللغوي غير مستعملة، يقول سيبويه: (وأمّا قول النحويّين: " قد أعطاهوك وأعطاهوني"؛ فإنّما هو شيء قاسوه لمَ تَكَلّمْ به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه) [1]، ومنه ما ذكره ابن مضاء (أعلمت وأعلمانيهما إياها الزيدين الصهرين منطلقين) وهذا كلام ألصَقُ بالرطانة منه بأسلوب العربيّة الفصيح أو عبارات تصورها النحاة لم يُنطق بها[2].

٢,١٥,١ المستوى (المقبول)

وهو المستوى الذي يوفر مجموعة من المعايير القواعدية، وليس المعايير كلها، مع حصول المعنى، بحيث يتوفر تجانس نسبي بين القواعد، والمعنى، والاستعمال ، ويمتاز بأنَّه يتوسع في تطبيق قاعدة لغويّة ، وفي إهمال قاعدة أخرى.

وهذا المستوى ناتج عن حرية ابن اللغة في استعمال النمط الذي تسمح به اللغة متى كان ذلك مُحَقِقاً لغرض التواصل[3].

وربما يشترك هذا المستوى مع المستوى الثاني من مقاييس الصواب والخطأ في اللغة عند عبد الصبور شاهين؛ وهو مستوى الصواب اللغوي؛ وهو المستوى المتصل باللغة من حيث هي كائن متحرك فاعل في المجتمع يساير مقتضيات التطور، ولابدَّ للغة أنْ تتسعَ لكلِّ احتمال قدْ يُؤثِّرَ في مبناها، لتكون أداةً معبرة عن توقعات عصر جديد[4].

وقد ينطبق عليه وصف يحيى عبابنة، بالمتبقي، ويعرفه بأنَّه استعمال متمرد على النظام العام للغّة تقبله اللغّة على ما فيه من مراوغة للقاعدة وتجنب للالتزام بقواعد المستوى المعياري، أو ما يعرف بمستوى النحو الضيق [5]، وفي موضع آخر يعاود يحيى عبابنه وصف المتبقي، بأنَّه النمط الذي يكون قد انزاح عن القاعدة، أو زاغ عنها لينتقل من الشكل القواعديّ إلى الشكل غير القواعديّ ، مع احتفاظه بالمقبوليّة على مستوى التداول اللغوي[6].

في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية ، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ص : ٢٧٠-٢٧١.

(1) سيبويه: **الكتاب،** ج ٣٦٤/٢.

(2) الزيدي ، كاصد ياسر: **دراسات نقدية في اللغة والنحو** ، ط ١، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٣ ، ١٥٠.بتصرف

(3) عبابنة : "ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي" ، ص : ١١٤.

(4) شاهين ، عبد الصبور : **في علم اللغة العام** ، ط ٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص : ٢٣٧.

(5) عبابنة ، يحيى : "ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي" ، ص : ١٠٠.

(6) عبابنة ، يحيى : "ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي" ، ص : ١٠٠.

٣,١٥,١ المستوى المثالي (الأفضل) التوافقي أو القواعدي أو مستوى النحو الضيق

يعرفه سمولنسكي بأنّه النمط التوافقي وهو النمط الأكثر توافقية من بين الأنماط المفاضل بينها وتكون باقي الأنماط قاصرة [١]:

Harmony is a well formedness scale along which a maximal-Harmony structure is well-formed and all other structures are ill-formed.

كما يعرفه أيضاً بالنمط الأمثل وهو الأكثر توافقية [٢]:

The most harmonic analysis of all, the optimal one

وتتحقق الأفضليّة اللغويّة، أو الأمثليّة، أو الأسبقية من خلال كشف الشاهد النحويّ عن نفسه محققاً عمومية واسعة في سعة الكلام، والاستخدام مع توافق تام مع التفاعلات القواعدية، فلا يخضع لحجب القواعد اللغويّة، ولا لظروف خاصة كالشذوذ، والقلة، والندرة، مع توفر علاقات مفاهيميّة دلاليّة خالية من الغموض تصل إلى درجة الاتساق بين القاعدة والمعنى والاستعمال؛ وذلك لأنّ بعض العمليات النحويّة لا يمكن فهمها على نحو سليم وتحديد الأمثل من بين مجموعة شواهد، إلا من خلال تحكيم القاعدة، وسبق أنْ ذكرنا أمثلة على هذا.

وهذا المستوى يتطابق تماماً مع المستوى الأول من مقاييس الخطأ والصواب اللغوي عند عبد الصبور شاهين، وهو مستوى الصواب النحويّ (وهو المستوى الذي تفرضه القواعد النحويّة الصارمة ... وقد تكون مراعاة الصواب النحويّ بمثابة اللجام الذي يكبح جماح الانطلاق الذي يستهدف التخلص من التقاليد اللغويّة العريقة) [٣].

١٦,١ أصول النظريّة في التراث العربيّ في (كتاب سيبويه) وفي (معاني الزجّاج)

نجد أثراً واضحاً لهذه النظرية في التراث اللغوي العربي من خلال الأحكام النقديّة اللغوية للنحويين العرب، فلم يغفل كتاب سيبويه عن الإشارة إلى نظريّة الأفضليّة دون أنْ يسميها، والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب منها :(وحمضيّة أجود، وقد يقالُ: بعيرٌ حامضٌ وعاضٌ إذا أكل العضاة؛ وهو ضربٌ من الشجر وحمضيةٌ أجود وأكثر وأقيس في كلامهم) [٤]، (وتقول في الإضافة إلى أناس إنسانيٌّ

---

(1) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 16

(2) برنس ، ألن ، و سمولنسكي ، باول (Alan Prince and Paul Smolensky) : Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar , Page : 3

(3) انظر مقاييس الصواب والخطأ عند: شاهين ، عبد الصبور : **في علم اللغة العام** ، ص: ٢٣٦-٢٣٧.

(4) سيبويه: **الكتاب**، ج ٣٣٦/٣.

وأناسيٌ لأنّه لم يكسر له إنسان وهو أجود القولين) [١]، (والتفسير الأول: أجود) [٢]، (فهذان قولان والأول أقيس) [٣]، (وإثبات الياءات والواوات أقيسُ الكلامين وهذا جائز عربيٌ كثير) [٤]، (والنَّصبُ في الأوّل أقوى وأحسنُ لأنَّكَ أدخلت الجرَّ على الحرف الناصب، ولم تجئْ ههنا إلاّ بما أصله الجرُّ ولم تُدْخِلْه على ناصبٍ ولا رافعٍ، وهو على ذلك عربي جيد، والجُّر أجودُ) [٥]، (والرفعُ أجودُ وأكثر في: "ما أنت وزيدٌ"، والجر في قولك: "ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ" أحسنُ وأجودُ كأنّه قال : "ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ") [٦](والتذكير أجود) [٧] .

وحتى لا نكرِّرَ المكرَّر فأود أن أشير إلى كتاب محمود سليمان ياقوت "التراكيب غير الصحيحة نحويّا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية" ، فقد أغنانا بقائمة إحصائية للمصطلحات التي تمسُّ هذا الجانب عند سيبويه من مثل الجائز والمحال والقبيح ، وتقع هذه القائمة في خمس عشرة صفحة[٨].

كما نلمس أثراً واضحاً لنظريّة الأفضليّة اللغويّة في مواضعَ عدّةٍ في معاني القرآن للزجّاج دون أن يسميها، مع أنَّ المفهوم ناضج في ذهنه واضح في كتابه يقول الزجّاج في توجيه قرآءة (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى)[٩] : (والذي عندي - واللّه أعلم - وكنت عرضته على عالِمَيْنَا - محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد ابن زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا، وهو " أنَّ" قد وقعت موقع " نعم "، وأنَّ اللام وقعت مَوْقِعَهَا، وأنَّ المعنى هذان لَهما ساحِرَانِ ، والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة، لأنَّ حق الألف أنْ تَدُلَّ على الاثنين، وكان حقها ألا تتغيَّرَ كما لم تتغيرْ ألفُ رحى وعصا، ولكن كان نقلها إلى الياء في النصْبِ والخفض أبينَ وأفْضَلَ للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور، فأمَّا قراءةَ عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء فلا أُجيزها لأنّها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أُجِزْ مخَالفَتَه، لأنَّ إتّباعه سنّة) [١٠]، نلاحظ نضج المصطلح لديه وهو المصلح المعاصر نفسه (أجود ما سمعاه، والذي يلي هذه في الجودة ، والخفض أبينُ وأفْضَلُ ، فأمَّا قراءةَ عيسى ابن عمر، وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها لأنّها خلاف المصحف) أليست هذه العبارات تختصر مفهوم النظريّة وسابقة له ؟.

---

(1) سيبويه: **الكتاب** ، ج ٣٧٩/٣.
(2) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٩٤/٤.
(3) سيبويه: **الكتاب** ، ج ٤٤٩/٣.
(4) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٨٥/٤.
(5) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٧٠/١.
(6) سيبويه: **الكتاب** ، ج ٣٠٩/١.
(7) سيبويه: **الكتاب** ، ج ٢٤٣/٣.
(8) ياقوت ، محمود سليمان ، **التراكيب غير الصحيحة نحويّا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية** ، ص : ١٥-٣٤
(9) سورة: طه ، آية: ٦٣ .
(10) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٣٦٣/٣ .

ثم في العصر الحديث فقد تطرقنا إلى معايير الصواب والخطأ اللغوي التي ذكرها عبد الصبور شاهين في كتابه في علم اللغة العام وهو منشور قبل نشوء النظريّة بعشر سنوات [1].

(1) شاهين: **في علم اللغة العام**، ص : ٢٣٧.

الفصل الثاني
توجيه الشاهد القرآني في باب المرفوعات في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية

٢،١ المبتدأ
٢،١،١ الابتداء بالنكرة

قال تعالى: (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[(١)]، يُوجّهُ الزجّاجُ رفع (بَرَاءَةٌ) على وجهين: الأول: على خبر الابتداء، على معنى:"هذه الآيات براءَةٌ من اللهِ ورسولهِ"، والثاني: على الابتداء، ويكون الخبر "إلى الذين عاهدتم"؛ لأنَّ براءَة موصولة بـ "مِنْ"، وصار كقولك: "القصد إلى زيد، والتبرؤُ إليك"، وكلاهما عنده جائز حسن[(٢)]، و ذهب الفراء قبله إلى أنَّها مرفوعة على الخبرية: (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مرفوعة، يضمر لَهَا "هَذِهِ"، ومثله قوله: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)[(٣)]. وهكذا كل ما عاينته من اسم معرفة، أو نكرة جاز إضمار "هذا" و "هذه" فتقول إذا نظرت إلى رجل: جميلٌ والله، تريد: هَذَا جَمِيلٌ) [(٤)].

إنَّ الأصلَ في المبتدأ أنْ يكونَ معرفة[(٥)]، والأصلُ في الخبر أنْ يكون نكرة؛ لأنَّ الغرض هو الإخبار بفائدة، والإخبار عن النكرة لا فائدة منه إلا في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، من هذه المواضع أنْ تكون نكرةً موصوفةً [(٦)]، و"براءةٌ" هنا جاءت موصوفة، موصولة، يقول النحاس : (وحَسُنَ الابتداءُ بالنكرة لأنّها قد وصلت) [(٧)]، وجوّز الزمخشري ذلك قال: (ويجوز أنْ يكون "بَرَاءَةٌ" مبتدأ لتخصيصها بصفتها، والخبر "إِلَى الَّذِينَ عاهَدْتُمْ") [(٨)]، وكذلك قال أبو حيان: (وارتفع "براءةٌ" على الابتداء ، والخبر "إلى الذين عاهدتم"، و"من الله" صفة مسوغة لجواز

---

(1) سورة: التوبة ، آية: ١ .

(2) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٤٢٨/٢ .

(3) سورة: النور، آية: ١.

(4) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ): **معاني القرآن** ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، و عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط ١ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، ٢٠١٠ ، ج ٤٢٠/١.

(5) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ): **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط ١، د. دار نشر، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م)، ج ٨٢/١.

(6) انظر : ابن يعيش ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ) ، **شرح المفصل** ، قدم له : إميل بديع يعقوب ، ط١ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ج ١ /٢٢٤-٢٢٦.بتصرف.

(7) النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحّاس (ت ٣٣٨ هـ)،**إعراب القرآن** ،تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط ١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ ، ج ١٠٨/٢.

(8) الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت : ٥٣٨هـ): **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** ، ط ٣ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، ج ٢٤٢/٢.

الابتداء بالنكرة، أو على إضمار مبتدأ أي : "هذه براءة". وقرأ عيسى بن عمر براءة بالنصب) [١].

جدول رقم ٢

الشاهد	حصول المعنى	الإسناد	الحذف	الرتبة
(براءةٌ) مبتدأ				
(براءةٌ) خبر			*	

في ضوء نظريّة الأفضليّة اللغويّة نجد أنَّ حصول المعنى متحقق في الحالات جميعها ، أي: قدْ بَرِئ من إعطائهم العهودَ والوفاءَ لهم، ذلك أنْ نكثوا، وتحقق عنصرُ الإسناد الاسمي في التوجيه الأول؛ لتوافر المسند "إلى الذين عاهدتم من المشركين" والمسند إليه "براءة"، في حين أنّنا لا ننكر توافر الإسناد في التوجيه الثاني إلا أنّه إسناد تقديري؛ فالمسند محذوف، والمسند إليه موجود.

نلاحظ أنَّ التوجيه الأول؛ وهو الرفع على الابتداء، أقلُ خرقاً للقاعدة من التوجيهين الثاني والثالث، فجاء سليمَ البنية التركيبيّة، وسليمَ الصيغة الإعرابيّة، وإنْ قصره قاصر عن التماهي التام مع القواعديّة المبنيّة على استقراء ناقص للغة، كالابتداء بالنكرة؛ فإنَّ هذا الاجراء مسوغٌ نحوياً، ومقبول عند النحاة، ولم يتأتّ لهم قبول المسوغات إلا لقناعتهم بأنَّ قواعديتهم قاصرة عن استيعاب لغة العرب جميعها.

ربما يكون للإعجاز القرآني دور بحذف البسملة من سورة براءة؛ لربطها مع سورة الأنفال على استئناف الآيات، كما أنَّ الابتداء بالنكرة مع حصول الفائدة بالإخبار عنها، لا يقارن نهائياً مع تقدير محذوف ليس موجوداً أصلاً في البنية التركيبية التي كلما توافرت عناصرها البنائية كافة مالت إلى المثالية.

وهذا يجعلُ التوجيهَ الأولَ هو الأفضل لغوياً من بين التوجيهات من منظور نظريّة الأفضليّة اللغويّة، وهو على سعة في الكلام أيضاً، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى:(لَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ)[٢]، و قوله تعالى:(قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا)[٣] ، وقوله تعالى:(وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ)[٤]، وقوله تعالى:(تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)[٥] ، و(تَنْزِيلٌ) [٦] رفع بالابتداء، وخبره (كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ) [٧].

وذهب ابن الجزري إلى أنَّ عدم الفصل بين سورة الأنفال وسورة براءة بالبسملة جعل الكلام مستأنفاً وفي هذه الحالة لا يجوز في "براءة" إلّا الرفع على الابتداء يقول: (ولا خلاف في حذف البسملة بين الأنفال وبراءة ، وكذلك في الابتداء

---

(1) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، **البحر المحيط** ، ج ٢/٥.
(2) سورة: البقرة ، آية: ٢٢١ .
(3) سورة: مريم ، آية: ٤٧ .
(4) سورة: المطففين ، آية: ١ .
(5) سورة: فصلت ، آية: ٢ .
(6) الزجّاج: **معاني القرآن ، ج ٣٧٩/٤**
(7) سورة: فصلت ، آية: ٣.

ببراءة على الصحيح عند أهل الأداء، وممن حكى بالإجماع على ذلك: أبو الحسن بن غلبون، وابن القاسم بن الفحام، ومكي وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه) [1].

٢,١,٢ حذف المبتدأ لدلالة المقام عليه

قال تعالى : (إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ)[2].

جدول رقم ٣

الشاهد	حصول الإسناد المعنى	الحذف	التقدير
خَصْمَانِ		*	نحن خصمان
خَصْمَيْنِ		***	أَتَيِنَاكَ خَصْمَيْنِ

القراءة - الرفع، والرافع لِ "خَصْمَانِ" نحن، والمعنى: "نحن خَصْمَانِ"، ولو كان في الكلام: "لاَ تَخَفْ خَصْمَيْنِ بَغَى بَعْضُنَا على بَعْض لجاز"، على معنى: "أَتَيِنَاكَ خَصْمَيْنِ"؛ لأنّه أنكر إتيانهم، وإِتْيَانُ الخُصُومِ قَدْ كَان يعتاده كثيراً[3] وقد قال الفراء مثل ذلك : (وقوله: "خَصْمان" رفعته بإضمار "نحن خصمان"، والعرب تُضمر للمتكلّم، والمكلّم المخاطب ما يرفع فِعْلَه. ولا يَكادونَ يفعلونَ ذَلِكَ بغير المخاطب أو المتكلم. من ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ للرجل: أذاهبٌ، أو أنْ يقول المتكلم: واصِلُكم إنْ شاء اللهُ ومحسنٌ إليكم. وَذَلِكَ أَنَّ المتكلّم والمكلَّم حاضِران، فتعرف معنى اسميهما إذَا تُركا..... ولو جاء فِي الكتاب[4]: "خصْمَين بغى بعضُنَا" لكان صَوَابًا بضمير أتيناكَ خصمين، جئناكَ خَصْمين فلا تَخفنا) [5]، والرفع عند أبي حيّان على تقدير "نحن" ، أي: "نحن خصمان" [6]، ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة:(بَلَى قَادِرونَ عَلَى أن نُسَوِّيَ بَنَانَهُ)[7]،على تقدير نحن قادرون[8].

---

(1) ابن الجزري ، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣ هـ): **النشر في القراءات العشر** ، تحقيق : علي محمد الضباع ، د.ط، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج ٣٠٤/١ .

(2) سورة: ص ، آية: ٢٢ .

(3) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٢٢٦/٤ .

(4) يَقْصِدُ بالكتاب: المصحف الشريف ، وأظن أنَّ الزجّاج استدرك على الفراء هذا الافتراض الخاطئ، وكان أكثرَ دقة من الفراء حرصاً على القرآن بقوله الذي أشرت إليه بالهامش السابق: "ولو كان في الكلام خصمين" ولم يقل بالكتاب كما فعل الفراء.

(5) الفراء: **معاني القرآن** ، ج ٤٠١/٢-٤٠٢ .

(6) الزمخشري: **الكشاف**، ج ٨٣/٤ ، أبو حيان : **تفسير البحر المحيط** ، ج ٣٨٧/٧ .

(7) سورة: القيامة ، آية: ٤ ، قرأ الجمهور: قادرين، وهو نص المصحف.

(8) الصغير: محمود أحمد : **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي** ، ط ١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩، ص : ٢٨٩ .

وبالمفاضـلة اللغويّـة بـين التـوجيهين نجـد أنَّ التوجيـه الأول حقـق الأفـضلية اللغويّة لأنَّ حذف المبتدأ "نحن" مع وجود الدلالـة عليـه"بغى بعضنا على بعض" لا يُشكّل قيداً مهيمناً يُخلُّ بالقاعدة مع وضوح المعنـى فـي تقدير المحذوف، فـي حين أنَّ التوجيه الثاني يحتـاج إلـى تقدير جملـة فعليـة كاملـة، الفعل "المسند"، والفاعل"مسند إليـه"، والمفعول بـه، "أتينـاك"، لا وجـود لهـا أصـلاً لتأويـل نـصب اسم لا علاقـة لـه بالعمليّة الإسناديّة إلا مشابهته للمفعول به كونه جاء منصوباً، وجيء به لإزالة الإبهام عما لا وجود له أصلاً.

٢,٢ الخبر

١,٢,٢ تعدد الخبر

قال تعالى : (قَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ)[١]

وجّه الزجّاج هذا الشاهد عدة توجيهات أبرزها[٢]:

أنْ يُرْفَع "عَتِيدٌ" بإِضْمارٍ، كأنّك قلت: هذا شـيءٌ لَدَيَّ هو عتيد، وهذا يعنـي أنَّ عتيد هـي خبـر لمبتـدأ محـذوف تقديره: "هو عتيـد"، ويجـوز أنْ ترفعـه علـى أنَّـه خبـر بعـد خبر، كما تقول هذا حلو حامض، فيكون المعنى هذا شيء لَدَيَّ عتيدٌ.

جدول رقم ٤

الشاهد	**حصول المعنى**	**سلامة التركيب**	**سلامة الصيغة**	**الحذف**	**الزيادة**	**ملاحظات**
هَـذَا مَـا لَـدَيَّ عَتِيـدٌ"خبـر مبتدأ محذوف"				*		هو عتيد
هَـذَا مَـا لَـدَيَّ عَتِيدٌ"خبر بعد خبر"						هذا شيء لدى عتيد

أمَّا رفع عتيد على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف؛ فلا يحقق الأفضليّة علـى توجيـه رفعـه خبـراً ثانيـاً، وذلـك لأنَّ إضـمار المبتدأ، و تقدير مـا لـيس موجـوداً، يُشكّل خرقـاً للقاعدة المثاليّة في اللغة التي تميل إلى الكمال ولا تلجأ إلى الإضمار إذا كـان الظـاهر يحقق المعنى، ولا يخرق القواعدية، ومستعملا في اللغة، وأيدته الحجة النحوية، وهذا

(1) سورة: ق ، آية: ٢٣ .

(2) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٤٥/٥

رأي سيبويه يؤيد ذلك يقول : (وأمّا هذا ما لديّ عتيد فرفعه على شيء لدى عتيد) [١]، وهو كذلك عند الفراء جعله خبراً لصلته بما [٢].

وجوّز فيه النحاس غير وجه لكنَّه قدّم القول بأنَّه خبر ثان يقول: (هذا في موضع رفع بالابتداء، و"ما" خبر الابتداء، و"عَتِيدٌ" خبر ثان، ويجوز أنْ يكون مرفوعاً على إضمار مبتدأ، ويجوز أنْ يكون بدلاً من "ما"، ويجوز أنْ يكون نعتاً لـ "ما" على أن تجعل "ما" نكرة، ويجوز النصب في غير القرآن) [٣]، وإلى مثل ذلك ذهب الزمخشري يقول: (إنْ جعلت ما موصوفة، فعتيد: صفة لها: وإنْ جعلتها موصولة، فهو بدل، أو خبر بعد خبر. أو خبر مبتدأ محذوف) [٤]وذهب ابن يعيش إلى جواز أنْ تكون "مَا" بمعنَى "الذي"، و"لديّ" بعده الصلةُ، وهو خبرٌ عن "هذَا"، و"عتيد" خبر ثان [٥].

وتعدد الخبر جائز وشائع في اللغة، يقول ابن جني: (ولك أنْ تأتي للمبتدأ من الأخبار بما شئت)[٦]، وكذلك عند ابن هشام: (والأصح جواز تعدد الخبر) [٧]، يقول ابن مالك:

وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحدٍ كهم سراةٌ شعرا[٨]

وذلك؛ لأنَّ الخبر حكم على المبتدأ، وقد يحكم على الشيء الواحد بغير حكم، يقول الصبان: (وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن" مبتدأ "واحد" لأنَّ الخبر حكم، ويجوز أنْ يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر) [٩]، ومنه قوله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ)[١٠]، فهل يُعقل أنْ نتأول وجود مضمر في كل هذه الأخبار؟ حتى لا نقول بتعدد الخبر.

٢,٢,٢ زيادة الفاء في الخبر

---

(1) سيبويه: **الكتاب**، ج ١٠٦/٢ .
(2) الفراء: **معاني القرآن**، ج ٨٢/٣ ، وأبو حيان: **البحر المحيط**، ج ١١٧/٨.
(3) ابن النحاس: **إعراب القرآن**، ج ١٥١/٤.
(4) الزمخشري: **الكشاف**، ج ٣٨٦/٤ .
(5) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٤٠٣/٢ .
(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ): **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، د.ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ج ٣٠٧/٢ .
(7) ابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت ٧٦١ هـ) : **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج ٢٢٣/١ .
(8) ابن مالك ،محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ): **متن ألفيّة ابن مالك**، ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف بن محمد الخطيب ط ١،، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، النقرة ، ٢٠٠٦ م ، ص: ٩ باب الابتداء.
(9) الصبان: أبو العرفان الشيخ محمد بن علي الشافعي(ت ١٢٠٦هـ): **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م) ، ج ٣٢٥/١.
(10) سورة: البروج، آية: ١٤-١٦ .

قال تعالى : (ذلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلكافِرِينَ عَذابَ النَّار)[1]

أنكر الزجّاجُ رأي الأخفش بدخول الفاء في الخبر ورفع ما قبلها على الابتداء بعائد الذكر، يقول : (موضع "ذلكم" رفع على إضمار "الأمر"، المعنى: الأمر ذلكم فذوقوه، فمن قال: إنه يَرْفعُ ذلكم بما عادَ عليه من الهاءِ أو بالابتداءِ وجعل الخبر فذُوقوه فقد أخطأ؛ لأنَّ مَا بَعدَ الفاءِ لا يكونُ خبراً لمبتدأ؛ فلا يجوز: "زيد فمنطلق"، ولا: "زيد فاضربُه"، إلّا أنْ تُضمر " هذا " تريد: "هذا زيد فاضربه".

قال الشاعر:

وقائِلَةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ. . . وأكْرُومَةُ الحَيّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا) [2]

وهذا ما جاء به سيبويه : (ألاَ ترى أنَّك لو قلت: "الذي يأتيني فله درهمٌ"، و"الذي يأتيني فمُكْرَمٌ محمودٌ" كان حسناً، ولو قلت: "زيدٌ فله درهمٌ" لم يجز ، وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ قوله: "الذي يأتيني فله درهمٌ" في معنى الجزاءِ؛ فدخلت الفاءُ في خبره كما تدخل في خبر الجزاءِ ، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : (الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)[3] ومن ذلك قولهم: "كلُّ رجل يأتيك فهو صالحٌ"، و"كلُّ رجل جاءَ فله درهمانِ"؛ لأنَّ معنى الحديث الجزاءُ) [4].

ويفصّل ابن يعيش ذلك، ويجعل الأسماء على نوعين:

نوع عارٍ من معنى الشرط والجزاءِ، مثل: "زيد" و"عمرو" وشِبْهِهما ، وهذا النوع لم تدخل الفاءُ في خبره. تقول: "زيدٌ منطلق" ولو قلت: "زيدٌ فمنطلقٌ" لم يجز.

والنوع الثاني يتضمّن معنى الشرط والجزاء: كالأسماءُ الموصولةُ، والنكراتُ الموصوفةُ؛ فالأسماء الموصولة نحوُ: "الذي"، و"التي"، وأخواتِهما، فهذه الأسماءُ لا تتِمّ إلّا بصلاتٍ وعائدٍ، وصلاتُها تكون جملة خَبَريّة محتمِلة للصِّدْق والكِذْب، وهي الجُمَلُ التي تقع أخباراً للمبتدأ، فالموصولُ لا يُخْبَر عنه حتّى يتمّ بصلته، فإذا اَستَوْفَى صلتَه، صار بمنزلةِ الاسم الواحد، فقولُك: "الذي أبوه قائمٌ"، أو"الذي قام أبوه" بمنزلةِ "زيد" أو "عمرو" ويفتقر إلى جزءٍ آخرَ يكون خبرًا حتى يتمّ كلامًا، كما يفتقر "زيدٌ" و"عمرٌو"، فتقول: "الذي أبوه قائمٌ منطلقٌ"، فيكون "الذي أبوه قائم" بمنزلةِ "زيد"، ثمّ أخبرتَ عنه بـ "منطلقٌ"، كما تقول: "زيدٌ منطلقٌ".

واشترط ابن يعيش أنْ يكون الاسم شائعاً غير مخصوص لدخولِ الفاء في خبره ، وأنْ تكون صلتُه فعلاً أو جارًّا ومجرورًا، لأنَّه إذا كان كذلك، كانَ فيه معنى الشرط والجزاءِ، فدخلتْ فيه الفاءُ كما تدخل في الشرط المَحْضِ، وذلك أنَّه إذا كانَ شائعًا، كان مُبْهَمًا غيرَ مخصوص، وبابُ الشرط مبنيٌّ على الإبهام، ومثال ذلك : "الذي يأتيني فله درهم" فهو شائع لا لمخصوص فإنْ كان لواحد مخصوص، نحوَ:

---

(1) سورة: الأنفال، آية: ١٤.

(2) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٤٠٧/٢ ، انظر البيت في : سيبويه : **الكتاب** ، ج ١/ ١٣٩، ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٥٠/١، والسيرافي: **شرح أبيات سيبويه** ، ج ٢٧٣/١ ، والبيت من الطويل ، وهو مجهول القائل.

(3) سورة: البقرة، آية: ٢٧٤.

(4) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٣٩/١-١٤٠.

"زيدٌ الذي أتاني فله درهمٌ"، لم يجز دخولُ الفاء في خبره لبُعْده عن الشرط والجزاءِ [١].

وذهب النحاس في إعراب الآية : "ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ" كما تقدّم في الأول وأشار إلى أنَّ "ذلك" في موضع رفع بالابتداء أو خبر. والتقدير ذلك الأمر أو الأمر ذلك[٢].

ويرى ابن جني: أنَّ هذا من باب المضمر على شريطة التفسير؛ الذي لا يوصف، ولا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه، ولا يعود عائدُ ذكر عليه؛ وذلك لضعفه من حيث كان مفتقراً إلى تفسيره [٣].

وفي البحر المحيط : (لا يجوز أنْ يكون "ذلكم" مبتدأ أو "فذوقوه" خبراً ،لأنَّ ما بعد "الفاء" لا يكون خبراً لمبتدأ إلا أنْ يكون المبتدأ اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة، نحو: "الذي يأتيني فله درهم" و"كل رجل في الدار فمكرم") [٤].

جدول رقم ٥

الشاهد	حصول المعنى	معنى الشرط	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الحذف	الزيادة	ملاحظات
ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ	*					*	ذَلِكُمْ:مبتدأ فَذُوقُوهُ : خبر
ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ					*		ذَلِكُمْ: خبر فَذُوقُوهُ : معطوفة

إنَّ توجيه الزجّاج هو الأفضل لغويًّا؛ وهو رأي سيبويه، إذْ نلاحظ أنَّ الشاهد الثاني كانَ أقلَّ خرقاً للقاعدة اللغويّة من الشاهد الأول، الذي أخلَّ بشرط تضمن معنى الشرط ، وليس اسماً موصولاً، ولا نكرةً مقصودةً، وجاءت "الفاء" زائدة في التركيب، بينما جاء التوجيه الثاني على تقدير: "الأمر ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ"، أقلّ خرقاً للقاعدة، فلا يحتاج إلى الشروط المخترقة في الشاهد الأول جميعها ، مع أنَّه أخلَّ بإضمار المبتدأ "الأمر"، أمّا الفاء فلا تكون زائدة فيه؛ إنّما هي عاطفة للجملة الفعليّة على الجملة الاسميّة، وينقل ابن يعيش عن سيبويه : (وسيبويه لا يرى زيادتَها ويتأوّل ما وَرَدَ من ذلك على أنَّها عاطفةٌ ، وأنَّه من قبيلِ عطفِ جملةٍ فعليّةٍ على جملة اسميّة) [٥].

٣,٢ نواسخ العملية الإسنادية

١,٣,٢ إضمار كان واسمها

(1) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٢٥٠/١-٢٥٢ بتصرف.
(2) النحاس: **إعراب القرآن**، ج ٩٢/٢-٩٣.
(3) ابن جني: **الخصائص**، ج ١٠٧/١ بتصرف.
(4) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٤٧١/٤.
(5) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٢٥٠/١ ، ولم أجد هذا النص في الكتاب، وربما استنتجه ابن يعيش من آراء سيبويه.

قال تعالى:(مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَّسُولَ اللَّـهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا)[1]

جوّز الزجاجُ: "ولكنْ رسولُ اللـهِ وخاتمُ النبيين" ، فمن نصب فالمعنى: "ولكنْ كانَ رَسُولَ اللّـهِ وكان خاتَمَ النبيينَ" ، ومن رفع فالمعنى: "ولكنْ هُوَ خَاتَمُ النبيين" [2]. ومن قالَ (خاتَم) أراد هُوَ آخر النبيين[3]، وهي عند الأخفش بالنصب فقط، أي: ولكنْ كانَ رسولَ اللهِ وخاتَم النبيين[4].

جدول رقم ٦

الشاهد	حصول المعنى	الاستعمال	الحذف	ملاحظات
خَاتَمَ النبيين			**	وكان هو خاتمَ
خَاتَمُ النبيين		*	**	ولكن هو خاتمُ

و القراءة بالرفع لابن أبي عبلة فرَفَع "رسولَ" و"خاتَم" ، ولكنْ تبقى قراءةُ الجمهور بالنصب أقلَّ خرقاً للقاعدة بتقدير: " كان واسمها" مقارنة برأي الزجّاج الرفع على تقدير: حرف الاستدراك "لكن" والمبتدأ "هو" ، ومما يُعزز ذلك كثرة حذف كان في كلام العرب، يقول ابن يعيش:(اعلم أنَّ "كَانَ" قد تُحذَف كثيرًا، وهي مُرادة، وذلك لكثرتها في الكلام)[5].

ويتضح أنَّ التوجيه الأول بالنصب هو الأفضل لغوياً اعتماداً على جدول المفاضلة، فالأكثر في حذف كانَ: أنْ تُحذف مع اسمها ويبقى الخبر[6]، وبه قرأ الجمهور، وكثر في كلام العرب.

٢,٣,٢ جواز أنْ يكون اسم الإشارة في موضع اسم "ما زال أو خبرها"

قال تعالى: (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ)[7] أي: ما زالت الكلمةُ التي هي قولُهم: "يَا ويلَنَا إنا كُنا ظَالِمِينَ" دعواهم، ويجوز أنْ تكون "تلك" في موضع رفع اسم "زَالتْ"، و "دعواهم" في موضع نصب خبر "زالت"، وجائز أنْ يكون "دعواهم" الاسم في موضع رفع، و "تلك" في موضع نصب على

(1) سورة: الأحزاب، آية: ٤٠ ، "رسولَ".
(2) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ٢٣٠/٤ .
(3) الفراء: **معاني القرآن**، ج ٣٤٤/٢ .
(4) الأخفش: **معاني القرآن**، ج ٤٨٠/٢ .
(5) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٨٥/٢ .
(6) ابن هشام: **أوضح المسالك أوضح المسالك**، ج ٢٥٣/١.
(7) سورة الأنبياء ، آية: ١٥ .

الخبر لا اختلاف بين النحويّين في الوجْهَيْن [1]، ويؤيد ذلك صاحب الكشاف : (و"تِلْكَ" مرفوع أو منصوب اسماً أو خبراً وكذلك "دعواهم") [2].

جدول رقم ٧

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	التعريف	الزيادة	ملاحظات
فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ						تلك مبتدأ ودعوى خبر
فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ				*		تلك خبر ودعوى مبتدأ

والأفضل لغويّاً أنْ تكون "تلك" هي المبتدأ ، ودعواهم هي الخبر؛ لأنَّ "كانَ وأخواتِها" تُقاس على الفعل، يقول أبو حيان : (إذا لم تكنْ قرينة لفظيّة ولا معنويّة تُبيّن الفاعل من المفعول وَجَبَ تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، نحو: "ضرب موسى عيسى" و"كان وأخواتِها" مشبّهة في عملها بالفعل الذي يتعدّى إلى مفعول واحد، فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبّه به؛ وهو: "كان" و"دعواهم" وإلا أنْ قالوا لا يظهر فيهما لفظ يُبيّن الاسم من الخبر ولا معنى فوجب أن يكون السابق هو الاسم واللاحق الخبر) [3].

ولو عدنا إلى أصل الجملة قبل دخول "كان" عليها، نَجِدُها تتكون من: مبتدأ وخبر، وعرفنا أنَّه لا يُبتدأ بنكرة، فالأصل أنْ يكون المبتدأ معرفة، والتعريف درجات؛ تبدأ بالعلم الخاص، والمضمر، والمبهم وهما شيئان: أسماء الإشارة، والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقة[4]، ونعلم أنَّ اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ضمير الغائب وهذا يعطيه أفضلية للابتداء به في هذا الشاهد.

---

(1) الزجّاج: **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٣/ ٣٨٦ .

(2) الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت : ٥٣٨هـ): **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** ، ط ٣، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، ١٠٦/٣ .

(3) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٢٦٤/٤ .

(4) انظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٤٧/٣ و ج ٣٤٩/٣.

٣,٣,٢ (لا) العاملة عمل ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه، ولا تعمل في الخبر(إبطال عمل "لا" في الخبر)

قال تعالى: (لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ)[١]

والمعنى: ليس في الجنَّة قول باطل ولا تأثيم أحد[٢]، وجّه الزجّاج الرفع على ضربين:

الرفع على اعتبار " لا " عاملة عمل " ليس " رافعة، أو الرفع على الابتداء، و " فِيْهَا " هو الخبر. وبهذا فهو يجعل "لا" غير عاملة في أحد الوجهين، لأنَّها عنده إذا لم تنصب فَإِنَّما يُجرَى ما بعدها كما يُجرى ما بعد هَل، أي لا تَعْمل فيه شيئاً[٣]، ووافقه النحاس في التوجيهين فالرفع من جهتين: إحداهما أنْ تكون "لا" بمنزلة "ليس" . والأخرى أنْ ترفع بالابتداء [٤]، والحجَّة لمن رفع: أنَّه لم يُعْمِل "لا" وأعمل معنى "الابتداء" وجعل الظرف الخبر [٥].

جدول رقم ٨

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الأولوية التعرية الإسناد التعريف	الاستعمال	الزيادة	ملاحظات
لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ	*			***		*	غير عاملة وما بعدها يرفع على الابتداء
لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ					*		عمل ليس

وأرى أنَّ إبطال عمل "لا" ورفع الاسم النكرة الذي يليها على الابتداء قد خرق عدة شروط لغوية؛ منها شرط مهيمن؛ وهو حصول المعنى؛ لأنَّ كل زيادة في المبنى لها زيادة في المعنى، فإذا آمنا بذلك؛ فإنَّ المعنى يختل في الآية؛ لأنَّها تفيد النفي، وإسقاط معنى النفي يعني الإثبات، يقول المبرد : (فَإِنْ قدّرت دُخُولهَا على

(1) سورة: الطور، آية: ٢٣.

(2) الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري الوقاد (ت ٩٠٥هـ): **شرح التوضيح على التصريح أو "التصريح بمضمون التوضيح في النحو"** ، ط ١ ، دار الكتب العلمية –بيروت ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م ، ج ٢٤٦/١.

(3) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ٢٧٠/١ ، بتصرف

(4) النحاس: **إعراب القرآن** ، ج ١٧٣/٤.

(5) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) : **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط ٤ ، دار الشروق، بيروت ، ١٤٠١ هـ ، ج ٣٣٤/١.

شَيْء قد عمل فِيهِ غَيرُهَا، لم تعْمل شَيْئا، وَكَانَ الْكَلَام كَمَا كَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّك أدخلت النَّفْي على مَا كَانَ مُوجباً) [1]، وهذا يجعل توجيه الشاهد مرفوضاً لغويّاً.

أمَّا باقي الخروقات ومنها الابتداء بنكرة، فإذا كان مسوِّغُ الرفع على الابتداء هو (أنَّ "لا" لا تعمل في معرفةٍ) [2]، فهذا المسوِّغُ نفسُه هو دليلٌ على ردِّ هذا التوجيه؛ فشرطُ المبتدأ أنْ يكون معرفةً، و الابتداء بنكرة هنا لا مسوِّغَ له إلا إذا جعلنا شبه الجملة في محل رفع صفة وليست خبراً؛ حتى نسوغَ الابتداء بنكرة وفي هذه الحال لابدَّ من تقدير خبر وهو "موجودٌ" وهذا التقدير يَردُّ التوجيه أيضاً.

وأمَّا التعرية من العوامل، فإنَّ "لا" عاملة يقول ابن يعيش : (إنَّ "لا" لا تعمل لضعْفها، إلَّا فيما يَلِيها) [3]، والدليل على ذلك: أنَّها تعمل النصب في الاسم ولا ترفع إلا مع التكرير في حال إفرادها، يقول ابن يعيش : (ولم يجز الرفع في الإفراد، وجاز مع التكرير) [4].

أمَّا التوجيهُ الآخر بأنَّ "لا" تعمل عمل "ليس" فهو الأفضل لغويَّاً في هذه الحالة؛ لأنَّه حقق خروقات أقلَ للقاعدة، ولم يخل بالمعنى، ويؤيده الواقع الاستعمالي: إذ جَعلها سيبويه بمنزلة "ليس" وأنشد لسعد بن مالك القيسي [5]:

مَنْ فَرَّ عن نِيرانِها ... فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

والشاهد فيه: رفع "براح" بعد "لا"[6].

والبيت في معاني الزجّاج، وفي الخزانة [7]:

مَن صَدَّ عن نِيرانِها. . . فأنا ابنُ قيسٍ لاَ بَراحُ

وقرأ أبو جعفر[8]:(فلا رَفَثٌ ولاَ فُسُوقٌ ولا جِدَالٌ في الحج) [9]،

والحجّة لمن رفع "الرفث" وهو: "الجماع". والفسوق وهو: "الخروج" عن الحدّ: أنَّهما قد يكونان في حال من أحوال الحجّ، فجعل "لا" بمعنى ليس فيهما[10].

قال العجاج [11]:

تَاللهِ لولا أنْ تَحُشَّ الطُّبَّــخُ

---

(1) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، (ت ٢٨٥ هـ) : **المقتضب** ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، د.ط، عالم الكتب ، بيروت ، ج ٤ / ٣٥٩.

(2) ابن يعيش ، **شرح المفصل**، ج ٢٦٥/١ و ج ١١٢/٢.

(3) ابن يعيش ، **شرح المفصل**: ج ٢/ ١١٢.

(4) ابن يعيش ، **شرح المفصل**: ج ١١١/٢.

(5) سيبويه ، **الكتاب** ، ج ٥٨/١ .

(6) السيرافي: **شرح أبيات سيبويه**، ج ٢ /٢٧ .

(7) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج **٦٣/٥** ، البغدادي: **خزانة الأدب**، ج ١٧٢/٢.

(8) ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر** ، ج ٢٤١/٢ .

(9) سورة: البقرة ، آية: ١٩٧ .

(10) ابن خالويه: **الحجة في القراءات السبع**، ج ٩٤/١.

(11) العجّاج، عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر بن كثيف بن عَميرة التميمي (ت ٩٦ هـ): **الديوان**، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: عِزّة حسن ، د.ط، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان ، حلب، سوريا ، ١٩٩٥ م ، ص : ٤٠٠، وانظر: الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج **٢٧٠/١** .

بي الجَحيمَ حينَ لامُسْتَصرخُ
قال أميّة بن أبي الصلت [١]:

فلا لغوٌ ولا تأثيمٌ فيها" ... وما فاهوا به أبدًا مقيم

وقوله تعالى: (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ)[٢]، شاهدٌ لجواز الرفع مع التكرير، ومثله قوله الراعي من"البسيط":

وما هَجَرْتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَة ... لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ[٣]

وأجاز السيوطي إعمالها عمل ليس[٤]، في قوله تعالى : (وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ) [٥]

أمَّا آليّة عملها عمل "ليس" فقد بيّنه أبو حيّان في توجيه قراءة زيد بن علي برفع "ريبُ" في قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) [٦]، يقول : (يكون عملها عمل "ليس" ، فيكون "فيه" في موضع نصب على قول الجمهور: من أنَّ "لا" إذا عملت عمل "ليس" رفعت الاسم ونصبت الخبر، أو على مذهب من ينسب العمل لها في رفع الاسم خاصة، وأمَّا الخبر فمرفوع لأنَّها وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء كحالها إذا نصبت وبُني الاسم معها) [٧].

٤,٣,٢ إنَّ

١,٤,٣,٢ رفع اسم إنَّ ووقوع اللام المزحلقة في خبرها

إنَّ لام " إنَّ " حَقُّها أنْ تكون في الابتداء، فلمّا لم يجزْ أنْ تَلِيَ " إنَّ " جُعِلَت في الخَبر، في مثل قولك: إنَّ زيداً لقائمٌ، ولا يَجُوزُ " إنَّ لَزَيْداً قائِمٌ "، فإذا أمكن أنْ يكون ذلك في الاسم كانَ ذلك أجود الكلام، من ذلك : إنَّ في ذلك لآية[٨]، وآية هنا هي

---

(1) أبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ٤١٦/٨.
(2) سورة: البقرة، آية: ٢٥٤ .
(3) الراعي النميري ، عبيد بن حصين بن جندل بن قطن بن ربيعة... بن نمير...بن قيس عيلان بن مضر بن نزار (ت ٩٦ أو ٩٧ هـ) ، **الديوان** ، تحقيق: راينهَرت فايبرَت، د.ط، دار فرانْتس شتايْنر بفيسبَادن، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت ، ١٩٨٠ م ، ص: ١٩٨، وانظر: ابن يعيش : **شرح المفصل** ، ج ١١١/٢-١١٢.
(4) السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت ٩١١ هـ) ، **الإتقان في علوم القرآن** ، **تحقيق :** محمد أبو الفضل إبراهيم ، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1394 :هـ/ ١٩٧٤م) ، ج ٢٧٠/٢.
(5) سورة: يونس، آية: ٦١.
(6) سورة: البقرة، آية: ٣.
(7) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج ٣٢/١.
(8) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ٤١٥/٣ .

اسم "إنَّ" ودخول اللام عليها يُعَدُّ الأمثل لغويّاً عند الزجّاج ، لكنَّ الشاهد الذي دار الحديث حوله عند النحاة هو القراءات في قوله عزَّ وجلَّ: (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى)[1]

جدول رقم ٩

الشاهد	حصول المعنى	رسم المصحف	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الحذف	الزيادة	ملاحظات
إنْ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ						*	إنْ مخففة غير عاملة
إنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ	**نعم هذان لهما ساحران**	*		*	**	*	إنَّ بمعنى نعم
إنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ		*		*		*	إلزام المثنى الألف في كل أحواله
إنَّ هَـذَيْنِ لَسَاحرانِ		*				**	أصل مرفوض

أمّا الشاهد الأول فهو الأمثل لغويّاً، وهو ما جاءت عليه قراءة الجمهور فقرأ بها: أبو بحريّة، وأبو حيوة، والزهري، وابن محيصن، وحميد، وابن سعدان، وحفص، وابن كثير[2]، ووافقت رسم المصحف الشريفُ فـ"إنْ" غير عاملة، والإسناد متوافر بين المبتدأ والخبر ، و فضّلها الزّجّاج: ("إنْ هذان لساحران" بتخفيف "إنْ" وفيه إمامان: عاصمٌ والخليلُ) [3] .

يقول ابن خالويه: (والحجّة لمن خفّف النون: أنّه جعلها خفيفة من الشديدة؛ فأزال عملَها، وردَّ ما كان بعدَها منصوباً إلى أصله، وهو المبتدأ، وخبره، فلم يغيّر اللفظ ولا لحَن في موافقة الخطّ) [4]، والخرق الوحيد هو دخول اللام على الخبر وهو

(1) سورة: طه، آية: ٦٣.
(2) أبو حيان : **البحر المحيط** ، ج ٢٤٣/٦ .
(3) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج **٣٦١/٣-٣٦٤**
(4) ابن خالويه: **الحجة في القراءات السبع**، ص: ٢٤٣ .

مع شذوذه[١]، مستعمل في اللغة، ويحتجّون بأنَّ هذه اللامَ - أصْلُهَا - أنْ تقع في الابتداء .

وأجاز الزجّاجُ وُقُوعَها في الخبر[٢]، وكذلك ابن خالويه : (فإنْ قيل: إنَّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ، لا يُقال: زيد لقائم. فقلْ: من العرب مَنْ يفعلُ ذلك تأكيداً للخبر. وأنشد شاهداً لذلك:

خالي لأنت ومن جرير خاله ... ينل العلاء ويكرم الأخوالا) [٣]

و المعنى، والأصل: لأنت خالي، لكنَّ الضرورة الشعرية دفعت الشاعر إلى ذلك، حتى لا يختلَّ وزن البيت، فأصبح "أنت" خبراً و"خالي" مبتدأ؛ وذلك لأنَّ اللام إذا دخلت على المبتدأ امتنع تقديم الخبر عليها؛ ولذلك لا يجوز أنْ نقول بأنَّ "خالي" خبر مقدم و"لأنت" مبتدأ مؤخر، يقول الصبان : (يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ) [٤]، وذهب الرضي إلى أنَّ اللام تدخل على الخبر، وكذلك تدخل على متعلقه المتقدم عليه أيضاً، ومثال الأول عنده قوله تعالى: (قَالُواْ يَا شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ)[٥]، ومثال الثاني: تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه، نحو: "إنَّ زيداً لفيك لراغب"[٦]، وقريب من ذلك ما ذهب إليه ابن هشام إذ ضعّف القول بأَنَّ زِيَادَة "اللام" فِي الْخَبَر خَاصَّة بالشعر، وأنكر أنَّ اللام داخلة على المبتدأ المحذوف "خالي لهو أنت" لأنَّ الْجمع بَين لَام التوكيد وَحذف الْمُبْتَدَأ كالجمع بَين متنافيين[٧]، وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف، لئلا يجتمع التوكيد والحذف، وهو ممتنع عند الجمهور[٨].

ومن العرب من يفعل ذلك تأكيداً له، وهو مستعمل في اللغّة، وورد منه في القرآن قوله تعالى : (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى)[٩] فاللام في "لَسَاحِرَانِ" داخلة على خبر المبتدأ [١٠] ومنه في الرجز[١١]:

---

(1) أبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ٢٤٣/٦.

(2) الزجّاج معاني القرآن ، ج ٣٦٣/٣ .

(3) ابن خالويه : **الحجة في القراءات السبع،** ٢٤٣ وانظر : الصبان: **حاشية الصبان** ، ج ٣١٠/١. والبيت من الكامل ، وهو مجهول القائل.

(4) الصبان : **حاشية الصبان** ، ج ٣٠٩/١ .

(5) سورة: هود، آية: ٨٧.

(6) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحويّ (ت ٦٨٦ هـ) : **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب** ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس – ليبيا ، ١٩٧٥ ، ج ٣٥٩/٤.

(7) ابن هشام: **مغني اللبيب،** ٥٧/١.

(8) الأزهري: **شرح التوضيح على التصريح،** ج ٢١٧/١.

(9) سورة: طه، آية: ٦٣ .

(10) أبو حيّان: **البحر المحيط** ، ٢٤٣/٦.

(11) ابن العجاج ، أبو محمد رؤبة بن أبي الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري التميمي السعدي (ت ١٤٥ هـ)، **مجموع أشعار العرب مشتمل على (ديوان رؤبة)** ، تحقيق : وليم ابن الورد

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ . . . تَرْضى من الشاةِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

والمعنى لأم الحليس عجوز [1] ويرجع سبب نقل اللام إلى الخبر حتى لا يجتمع توكيدان، أو مؤكّدان على مؤكّد واحد.

وممّا يؤكد أفضليّة هذا الشاهد من ناحيّة لغويّة رأي أبي حيّان الذي يُعطي الشاهد أفضليّة مطلقة، مطابَقةً للقاعدة والاستعمال وهو: أنَّ اللام للتفرقة بين "إنْ" النافية و"إنْ" المخففة يقول : (وتخريج هذه القراءة واضح وهو على أنَّ "إنْ" هي المخففة من الثقيلة، والخبر واللام للفرق بين "إنْ" النافية و"إنْ" المخففة من الثقيلة على رأي البصريين) [2].

والفيصل في ذلك قول المبرد الذي كان سبّاقاً في تسويغ دخول اللام في خبرها ولم يُجز غير ذلك يقول: (فَإِذا رفعتَ مَا بعْدهَا لزمك أَنْ تُدخل اللَّام على الْخَبَر وَلم يجز غير ذَلِك؛ لِأَن لَفظهَا كَلَفْظِ الَّتِي فِي معنى "مَا" وَإِذا دخلت اللَّام عُلم أَنَّهَا الْمُوجبَة لا النافية وَذَلِكَ قَوْلك: "إنْ زيد لمنطلق" وعَلى هَذَا قَوْله عز وَجل: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[3]، وقوله تعالى: (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ)[4] وَإِنْ نصبت بهَا لم تحتج إِلَى اللَّام إِلَّا أَنْ تُدْخلهَا توكيداً كَمَا تَقول: "إِنْ زيداً لمنطلق") [5].

أمّا الشاهدُ الثاني بأنْ تَحمِل "إنَّ" معنى نعم وفقاً لقول الزجّاج: (والذي عندي - واللّه أعلم - وكنت عرضته على عالِمَيْنَا: محمد بن يزيد[6]، وعلى: إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي[7]، فقبلاه وذكرا أنَّه أجودُ ما سمعاه في هذا، وهو "إنَّ" قد وقعت موقع " نعم"، وأنَّ اللام وقعت مَوْقِعَهَا، وأنَّ المعنى: "هذان لَهما ساحِرَان"، والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة، لأنَّ حقَ الألف أنْ تَدُل على الاثنين، وكانَ حقُها ألا تتغيَّر كما لم تتغير ألف رحى وعصا، ولكنْ كانَ نقلُها إلى الياء في النصْبِ والخفض أبينَ وأفْضَلَ للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور) [8].

ويَرُدُّ البغدادي صاحب الخزانة هذا الرأي: (وَاعْلَم أَنَّ هَذَا الَّذِي رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاق فِي هَذِه الْمَسْأَلَة مَدْخُول غير صَحِيح ...وَوجه الْخَطأ فِيهِ أَنَّ هما المحذوفة الَّتِي قدَّرهَا مَرْفُوعَةً بِالِابْتِدَاءِ لم تحذف إِلَّا بعد الْعلم بهَا والمعرفة بموضعها، وَكَذَلِكَ كلُّ مَحْذُوف لَا يحذف إِلَّا مَعَ الْعلم بِهِ؛ وَلَوْلَا ذَلِك لَكَانَ فِي حذفه مَعَ الْجَهْل بمكانه ضربٌ

البروسي ، د.ط، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، النقرة، الكويت ، ص: ١٧٠ ، والبغدادي: **خزانة الأدب**، ج ٣٢٣/١٠ ،وابن خالويه: **الحجة في القراءات السبع** ،٢٤٣ .

(1) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٣٦٣/٣ .

(2) أبو حيان : **البحر المحيط** ، ج ٢٤٤/٦.

(3) سورة: الطارق، آية: ٤.

(4) سورة: الصافات، آية: ١٦٧.

(5) المبرد: المقتضب، ج ٣٦٣/٢.

(6) هو أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي البصري المعروف بالمبرد النحوي(ت ٢٨٥)، انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٣١٤/٤.

(7) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم القاضي الفقيه المالكي، انظر: ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١٥٠/٦.

(8) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٣٦٣/٣ .

من تَكْلِيف علم الْغَيْب للمخاطب، وَإِذا كَانَ مَعْرُوفاً فقد استُغني بمعرفته عَن تأكيده بِاللَّام، أَلا ترى أَنَّه يقبُح أَنْ تَأتي بالمؤكّد وتترك الْمُؤَكّد فَلَا تَأتي بِهِ، أَوَ لا ترى أَنَّ التَّأْكِيد من مَوَاضِع الإسهاب والإطناب، والحذف من مَوَاضِع الِاكْتِفَاء والاختصار، فهما إِذن لما ذكرتُ من ذَلِك ضدان لَا يجوز أَنْ يشْتَمل عَلَيْهِمَا عقد كَلَام..)[1].

فالخروقات وفقاً لذلك زيادة لام التوكيد على المبتدأ الثاني "لهما"، ثم حذف المبتدأ، ونقل لام الابتداء إلى خبر المبتدأ الثاني زائدة "لساحران" ، والتناقض الحاصل بين الحذف والإطناب.

أمّا الشاهد الثالث فكما أخلَّ بزيادة اللام في خبر "إنّ" فقد أخلَّ بسلامة الصيغة الإعرابية أيضاً؛ فالأصل في اسم "إنّ" أنْ يأتي منصوباً، وعلامة نصب المثنى هي الياء، مع أنَّ هذا يُوجّه على لغة بني الحارث بن كعب[2]، قال ابن خالويه: [3] (إنَّ الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حيّ من أحياء العرب. وهذه اللفظة بلُغَة «بلحارث بن كعب» خاصةً، لأنَّهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه، لا يقلبونها لنصب ولا خفض. قال شاعرهم:

إنَّ أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها[4]

فلمّا ثبتت هذه اللفظة في السّواد بالألف، وافقت هذه اللغّة، فقرءوا بها). ويَسْتَحْسِنُ الزجّاجُ أيضاً "إنَّ هذان" بالتشديد، لأنَّه مذهبُ أكثر القراء، وبه يُقرأ وهو قوي في العربية [5].

أمَّا الشاهد الرابع: فلم يجزه الزجّاج لمخالفته رسمَ المصحف يقول: (فأمَّا قراءةُ عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها لأنَّها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجِزْ مخَالَفَتَه، لأنَّ اتّباعه سنّة) [6].

وأرى أنَّ هذا الشاهد من الأصول المرفوضة لأنَّه جاء على الأصل، فاسم "إنَّ" منصوب وعلامة نصبه الياء لأنَّه مثنى لكن "الياء" على صحتها علامة إعراب، إلا أنّها زيادة مخالفة لرسم المصحف، وموافقة الرسم العثماني شرط من شروط صحة القراءة، وهو شرط مهيمن في ضوء نظريّة الأفضليّة وبالتالي يخرج الشاهد من المفاضلة ويجعله مرفوضاً، مع أنّه جاء على الأصل.

٢,٤,٣,٢ العطف على اسم "إنَّ" بالرفع قبل تمام الخبر

قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)[7].

---

(1) البغدادي: **خزانة الأدب**، ج ٣٢٤/١٠-٣٢٥

(2) انظر ابن يعيش : **شرح المفصل** ، ج ١/ ١٥٥

(3) ابن خالويه : **الحجة في القراءات السبع** ، ٢٤١ والبيت مجهول القائل.

(4) البيت مجهول ، أورده بالإضافة لابن خالويه ، ابن يعيش : **شرح المفصل** ، ج ١٥٥/١، وابن هشام: **مغني اللبيب**، ج ١٦٦/١.

(5) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج **٣٦١/٣-٣٦٤**

(6) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٣٦٤/٣ .

(7) سورة: المائدة، آية: ٦٩.

اختلف أهلُ العربية في تفسير رفع الصابئين، ولهم في ذلك مذاهب ذكرها الزجاج وهي[١]:

مذهب الكسائي والفراء: نَصْبُ " إنَّ "ضَعُفَ، فنسقَ بـ "الصَّابِئُونَ" على " الَّذِينَ"؛ لأنَّ الأصل فيهم الرفع، وهو قول الكسائي[٢]، وقال الفراءُ مثل ذلك إلا أنَّه ذكر أنَّ هذا يجوز في النسق على مثل " الذين" وعلى المضمر، يجوز: "إنِّي وزيد قائمان"، وأنَّه لا يجوز: "إنَّ زيداً وعمرو قائمان"، بمعنى أنَّ الفراء يجيز العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل تمام الخبر إنْ كان اسم "إنَّ" مبنياً لا تظهر عليه علامة الإعراب، بينما أجاز الكسائي العطف على اسم "إنَّ" بالرفع قبل تمام الخبر مطلقاً.

ونسب الزجاج[٣] إلى الخليل وسيبويه، والبصريين جميعهم أنَّ قوله: "وَالصَّابِئُونَ" محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء. المعنى: "إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن باللَّهِ واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك أيْضاً"، أي: "من آمن باللّه واليوم الآخر فلا خوف عليهم"، وأنشدوا في ذلك قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم. . . بغاة ما بقينا في شقاق

على معنى: "وإلا فاعلموا أنَّا بغَاة ما بقينا في شقاق، وأنتم أيضاً كذلك". وذكر سيبويه أنَّ قوماً من العرب يغْلِطونَ فيقولون: "إنَّهم أجمعونَ ذاهبون"، "وإنَّك وزيدٌ ذاهبان"[٤]. فجعل سيبويه هذا غلطاً وجعله كقول الشاعر:

بدا لي أني لسْتُ مدرك مَا مَضى. . . ولا سَابِقٍ شيئاً إذا كان جائيا[٥]

وذهب الزجاج إلى أنَّ "الذين آمنوا" هَهنا: "المنافقين الذين أظهروا الإيمان بألسنتهم"، ودلَّ على أنَّ المعنى هنا مَا تقدَّم من قوله تعالى: (لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ)[٦].

وفسر معنى الصابئ: بالخارج عن جملة الأديان لأنَّهم لا يدينون بالكتُب.

وللكسائي توجيه آخر وهو أنَّ "الصابئون" نسق على ما في هادوا، كأنَّه قال: "هادوا هم والصابئون" [٧]

---

(1) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٢/١٩٢-١٩٤.

(2) الكسائي، علي بن حمزة (ت ١٨٩ هـ): **معاني القرآن**، أعاد بناءه: عيسى شحاته عيسى، د. ط، دار قباء، مدينة العاشر من رمضان، مصر، ١٩٨٨ م ،ص: ١٢٥.

(3) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ١٩٢/٢.

(4) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٥٥/٢ .

(5) ابن أبي سلمى ، زهير بن ربيعة بن رباح بن قرط بن الحارث المزني: **الديوان**، تحقيق: علي حسن فاعور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص:١٤٠ والبيت من الطويل.

(6) سورة: المائدة، آية: ٤١.

(7) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ١٩٢/٢-١٩٤، انظر: الكسائي: **معاني القرآن**، ١٢٥.

جدول رقم ١٠

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
(إِنَّ الَّــذِينَ آمَنُــوا وَالَّـــذِينَ هَـــادُوا وَالـــــــصَّابِئُونَ وَالنَّــصَارَى مَــنْ آمَـنَ بِاللَّــهِ وَالْيَـوْمِ الآخِـــرِ وَعَمِـــلَ صَـالِحًا فَلَـا خَـوْفٌ عَلَـــيْهِمْ ولا هُـــمْ يَحْزَنُونَ)		*	*	*	العطـف علـى الموضـع (ضــعف إنَّ فعطـــف بالرفع على اسمها الذي ضـعفت عـن العمـل بـه فجــاء مرفوعـــاً علـــى الأصل)
(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُـوا وَالَّـــذِينَ هَـــادُوا وَالـــــــصَّابِئُونَ وَالنَّــصَارَى مَــنْ آمَـنَ بِاللَّــهِ وَالْيَـوْمِ الآخِـــرِ وَعَمِـــلَ صَـالِحًا فَلَـا خَـوْفٌ عَلَـــيْهِمْ ولا هُـــمْ يَحْزَنُونَ)			*	*	الرفــع علــى الابتــداء علـى معنـى: إنَّ الـذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن باللَّـهِ واليوم الآخر وعمــل صـــالحاً فـــلا خـــــوف علـــــيهم، والصابئون والنصارى كـذلك أيـضاً، أي مـن آمن باللَّـه واليوم الآخر فلا خوف عليهم
(إِنَّ الَّـذِينَ آمَنُـوا وَالَّـــذِينَ هَـــادُوا وَالـــــــصَّابِئُونَ وَالنَّــصَارَى مَــنْ آمَـنَ بِاللَّــهِ وَالْيَـوْمِ الآخِـــرِ وَعَمِـــلَ صَـالِحًا فَلَـا خَـوْفٌ عَلَـــيْهِمْ ولا هُـــمْ يَحْزَنُونَ)		*	*	*	عطــف علــى ضــمير الرفـــع المتــصل فـــي هادوا (هادوا هم والصابئون)

التوجيـه الأول بـالعطف علـى الموضـع: أي أنَّـه معطـوف علـى موضـع إنَّ واسمها "الابتداء" ،أو أنَّه معطوف على موضع اسم "إنَّ" الضعيفة ، لأنَّه قبل دخول "إنَّ" كان في موضع رفع.

أمَّا العطف على موضع إنَّ واسمها"الابتداء": وهو مذهب الكسائي والفراء، واختلفا في ذلك، فأجاز الكسائي رفع المعطوف على الموضع سواء كان الاسم مما

خفي فيه الإعراب، أو ممّا ظهر فيه [1]. وأمَّا الفراء فإنَّه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب. [2] واسم "إنَّ" هنا خفي فيه الإعراب[3]، وكأنَّه خفي عليه رأي سيبويه في هذا الباب إذ أنكر ذلك وخطّأه يقول: (واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: "إنَّهم أجمعون ذاهبون"، و"إنَّك وزيد ذاهبان" وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء) [4].

وكذلك لا يجيز الزمخشري العطف على محل إنَّ واسمها، قبل الفراغ من الخبر، في مثل: "إنَّ زيداً وعمرو منطلقان"؛ وذلك لأنَّ العامل في موضع "إن واسمها" هو الابتداء، والابتداء هو العامل في الخبر؛ لأنَّ الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها "إن" في عملها، فلو رفعت "الصابئون" المنويّ به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بأنَّ، لأعملت فيهما رافعين مختلفين [5]، وذلك محال؛ لأنَّ الخبر قد يكون خبرًا عن منصوبٍ ومرفوعٍ قد عمل فيهما عاملان مختلفان، فيجيء من ذلك أنْ يعمل في الخبر عاملان مختلفان، وهذا محالٌ [6].

أمّا القول إنَّ نَصْبَ" إنَّ " ضعيف لأنَّها إنَّما تغيِّرُ الاسم ولا تغير الخبرَ، وهذا يوافق زعم الكوفيّين بأنَّ خبر "إنَّ" وأخواتها مرفوع بهذه الحروف بما كانَ مرتفعًا به قبل دخول "إنَّ" ، يقولون: (أنَّ الأصل في هذه الأحرف أنْ لا تنصب الاسم، وإنَّما نصبته لأنَّها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنَّما عملت لأنَّها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأنَّ الفرع أبدًا يكون أضعفَ من الأصل؛ فينبغي أنْ لا يعمل في الخبر، جرياً على القياس في حَطِّ الفروع عن الأصول؛ لأنَّا لو أعملناه عَمَلَه لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أنْ يكون باقياً على رفعه قبل دخولها) [7].

ويرى الزّجّاج أنّ هذا التفسير فيه إقدام عظيم على كتاب اللّه وذلك أنَّهم زعموا كما ذكرنا أنَّ نَصْبَ" إنَّ " ضعيف لأنَّها إنَّما تغيِّرُ الاسم ولا تغير الخبرَ، وهذا غلط لأنَّ " إنَّ " عملت عَمَلَيْن النَصْبَ، والرفع، ولَيْسَ في العربية منصوب ليس معه مرفُوع؛ لأنَّ كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب " إنَّ " ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها، نحو قوله: "إنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ"، ونَصْبُ "إنَّ" مِنْ أقْوَى المنْصوبَاتِ عند الزجاج [8].

---

(1) أبو حيان: **تفسير البحر المحيط** ، ج ٥٠٥/٣

(2) الفراء: **معاني القرآن**، ج ٣١١/١

(3) أبو حيان: **تفسير البحر المحيط** ، ج ٥٠٥/٣

(4) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٥٥/٢

(5) الزمخشري: **الكشاف** ، ج ٦٦١/١ .

(6) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٥٤٢/٤ .

(7) الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (ت ٥٧٧هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين** ، ط ١،المكتبة العصرية ، ٢٠٠٣ ، ج ١٤٤/١ .

(8) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ١٩٢/٢.

وقد قويت لمشابهتها بالفعل لفظًا ومعنى، وذلك من خمسة أوجه؛ الأول: أنَّها على وزن الفعل، والثاني: أنَّها مبنيّة على الفتح كما أنَّ الفعل مبنيّ على الفتح، والثالث: أنَّها تقتضي الاسم كما أنَّ الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنَّها تدخلها نون الوقاية نحو: "إنّني، وكأنّني" كما تدخل على الفعل نحو "أعطاني، وأكرمني" وما أشبه ذلك. والخامس: أنَّ فيها معنى الفعل؛ فمعنى "إنَّ، وأنَّ" : حَقَّقتَ [١].

فلمّا كانت بينها وبين الأفعال كلُّ هذه المشابهة، كانت داخلةً على المبتدأ والخبر، وهي مقتضيةٌ لهما جميعًا،جرت مجرَى الفعل المتعدي، فلذلك نصبتِ الاسمَ، ورفعتِ الخبرَ [٢].والذي يدل على فساد القول بضعف عملها أنَّها تعمل في الاسم، إذا فَصَلْتَ بينها وبينه بظرف أو حرف جر، نحو قوله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا)[٣]، وقوله تعالى: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً)[٤]، وما أشبه ذلك [٥].

ونخلص إلى أنَّ التوجيه بضعف عمل "إنَّ" ، وبرفع "الصابئون" عطفاً على موضع "الذين" هو توجيه مرفوض لغويّاً وفقاً لمخالفته القاعدة اللغويّة ، وليس في سعةٍ من كلام العرب.وكذلك القول في العطف على موضع "إنَّ واسمها" قبل تمام الخبر لأنَّ العامل في موضع "إن واسمها" هو الابتداء، والابتداء هو العامل في الخبر، و الخبر قد يكون خبراً عن منصوبٍ وعن مرفوعٍ قد عمل فيهما عاملان مختلفان، وهذا مخالف لنظرية قام عليها النحو العربي، لاستحالة أنْ يعمل في الخبر عاملان مختلفان.

التوجيه الثاني: الرفع على الابتداء ، منوي به التأخير،يقول سيبويه :"وأمَّا قوله عز وجل: "والصابئون" فعلى التقديم والتأخير كأنَّه ابتدأ على قوله : "والصابئون" بعدما مضى الخبر،وقال الشاعر:

وإلاّ فاعْلموا أنّا وأنتم   بُغاةٌ ما بَقِينا فى شِقَاقِ[٦]

كأنَّه قال: "بغاة ما بقينا وأنتم" [٧].

فَالصَّابِئُونَ رُفع على الابتداء وخبره محذوف، والنيّة به التأخير عمّا في حيز "إنَّ" من اسمها وخبرها، كأنَّه قيل: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك" [٨]، وهو عند أبي حيان مذهب الخليل و سيبويه ونحاة البصرة ، ونظيره : "إنَّ زيداً وعمرو قائم"، التقدير : "وإنَّ زيداً قائم وعمرو قائم" ، فحذف خبر "عمرو" لدلالة خبر "إنَّ" عليه، والنيّة بقوله : "وعمرو" ، التأخير؛

---

(1) الأنباري: **الإنصاف،** ج ١٤٥/١ .

(2) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٢٥٤/١

(3) سورة: المزمل ، آية: ١٢ .

(4) سورة: الشعراء، آية: ١٠٣ و آية: ١٣٩، وسورة: سبأ، آية: ٩.

(5) الأنباري: **الإنصاف،** ج ١٤٦/١

(6) الأسدي، بشر بن أبي خازم بن عوف بن حميريّ بن ناشرة بن أسامة بن والبة: **الديوان** (٥٩٠م)، شرحه : مجيد طراد، ط ١، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٩٩٤ ، ص:١١٦ من الوافر

(7) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٥٥/٢.

(8) الزمخشري: **الكشاف** ، ج ٦٦٠/١ .

ويكون عمرو قائم بخبره هذا المقدر معطوفاً على الجملة من أنَّ زيداً قائم... وقَرأَ القراء السبعة بالرفع ، وعليه مصاحف الأمصار ، والجمهور [1]، وهو الأمثل لغويّاً .
التوجيه الثالث أنَّه مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في "هادوا" : وروي هذا عن الكسائي، وجاء التفسير بغير ذَلِكَ لأنَّه وصف الَّذِينَ آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثُمَّ ذكر اليهود والنصارى فقال: من آمن منهم فله كذا، فجعلهم يهوداً ونصارى [2].

وهذا القول خطّأه الزجاج من جهة المعنى، ذلك أنَّ الصابئ يشارك اليهودِي في اليهودية، وَإِنْ ذَكَرَ أنَّ "هادوا" في معنى: "تابوا" فهذا خطأٌ في هذا الموضع أيضاً؛ لأنَّ معنى: "الذين آمنوا" ههنا: إنَّما هو إيمان بأفواههم، لأنَّه يُعْنَى بِه "المنَافِقُونَ"، ألا ترى أنَّه قال: "من آمَنَ باللَّه"، فلو كانوا مؤمنين لم يحتج أنْ يُقال "إنْ آمنوا فلهم أجرهم" [3]، بمعنى أنَّ العطف عليه يقتضي أنَّ الصابئين تهودوا ، وليس الأمر كذلك [4].

وأما ردُّ التوجيه قواعديّاً فلأنَّه لا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل في غير الضرورة الشعريّة؛ إلا إذا كان هناك فاصل بينه وبين المعطوف [5]، والفاصل على نوعين:

إمَّا: تأكيد بضمير منفصل، وإمَّا: أنْ يطول الكلامُ بالمفعول أو بغيره - وسيأتي التفصيل في هذا في باب العطف على ضمير الرفع المتصل[6] - ولو اقتصر هذا الشاهد على خرق سلامة التركيب والصيغة الإعرابية وفق كلام العرب الذين ينصبون "الصابئين" على المعية لكان الشاهد مقبولاً لغوياً ، لكن الشاهد أخلَّ بالمعنى المراد وحصول المعنى شرط مهيمن يجعل الشاهد مرفوضاً لغوياً.

٣,٤,٣,٢ العطف على المضمر المرفوع الواقع في محل رفع خبر و العطف على إنَّ والعامل معاً

قال تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)[7].

ذكر الزجّاجُ أنَّها قُرئت: "والعَينُ بالعَيْنِ" والقراءةُ: بالرفع والنصب جميعاً لا اختلاف بين أهل العربيّة في ذلك، فَمَنْ قرأ: "العَيْنَ بالعيْنِ" أراد: "أنَّ العيْنَ بالعَيْنِ"، ومن قرأ: "والعَيْنُ بالعين"؛ فَرفْعُهُ عنده على وجهين:

---

(1) أبو حيان: **تفسير البحر المحيط** ، ج ٥٠٥/٣ .
(2) الفراء: **معاني القرآن**، ج ٣١٢/١ .
(3) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ١٩٢/٢-١٩٤.
(4) أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط** ، ج **٥٠٥/٣** .
(5) أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط** ، ج **١٥٥/١** .
(6) انظر: هذا البحث، ص: ٧٠.
(7) سورة: المائدة، آية: ٤٥.

علـى العطـف علـى موضـع: "الـنفس بـالنفس والعامـل فيهـا". المعنـى عنـده: "وكتبنا عليهم النفسُ بالنَفِس"؛ أي قلنا لهم: "النفس بالنفس"، ويجوز أنْ تكون "العينُ بالعَيْن"، ورفعُه على الاستئناف.

وفيها وجه آخر، يجوز أن يكون عطفاً على المضمر في النفس، لأنَّ المضمر فـي الـنفس فـي موضـع رفـع، والمعنـى: "أنَّ الـنفس مـأخوذة هـي بـالنفس"، والعَـيْنُ معطوفة على هي[1].

جدول رقم ١١

الشاهد	حصول المعنى	رسم المصحف	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ						العطف
وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ				*	*	الاستئناف
وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ	*			*	*	العطف على التوهم
وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ			*	*	*	عطف مفرد على مفرد (العطف على المضمر في النفس)

أمَّا الشاهد الأول بنصب "والعينَ" وما بعدها من معطوفات على التشريك في عمل أنَّ "النصب"؛ فهو متفق مع القاعدة والاستعمال وبه قرأ الجمهور، والحجّة لمن نصب: أنَّ "أنّ" وإنْ كانت حرفاً فهي شبيهة بالفعل الماضي؛ لبنائها على فتح آخرها كبنائه، وصحة كناية الاسم المنصوب فيها كصحة كنايته في الفعل إذا قلت: "ضربني" و"أنَّني". فلما كانت بهذه المنزلة، وكان الاسم الأول منصوباً بها كان حق المعطوف بالواو أنْ يتبع لفظ ما عُطف عليه إلى انتهائه[2]، وهذا الشاهد هو الأمثل لغويّاً واستعماليّاً لتوافقه مع القاعدة اللغويّة، وجاء به كلام العرب وقُرئ به القرآن الكريم.

وأمَّا القراءة بالرفع والثابت أنَّها قراءة الكسائي[3] فلها عدة توجيهات:

---

(1) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ١٧٩/٢.

(2) ابن خالويه: **الحجة في القراءات السبع** ، ج ١٣٠/١- ١٣١.

(3) ابن مجاهد، أبو بكر عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب ابن أبي صفرة الأزدي، الملقب نفطويه النحوي (ت ٣٢٣ هـ): **السبعة في القراءات،** تحقيق: شوقي ضيف، د.ط، دار المعارف، مصر، ص: ٢٤٤ ، وأبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ٤٨٥/٣.

الأول : وهو موطن الشاهد الثاني أنَّ الواو عاطفة جملة على جملة؛ فالحجّة لمن نصب "النفس"، ورفع ما بعدها: أنَّ النفسَ منصوبة "بأنَّ" و "بالنفس" خبرها. وإذا تمّت "أنَّ" باسمها وخبرها كان الاختيار فيما أتى بعد ذلك الرفع؛ لأنَّه حرف دخل على المبتدأ وخبره [1]، فيرتفع ما بعده للاستئناف، والمعنى: "فرضنا عليهم فيها أَنَّ النَّفْسَ مأخوذة بِالنَّفْسِ، مقتولة بها إذا قَتَلَتها بغير حق، وَكذلك الْعَيْنَ مفقوءة بِالْعَيْنِ، وَالْأَنْفَ مجدوع بِالْأَنْفِ، والأذنَ مصلومة بالأذن، وَالسِّنَّ مقلوعة بِالسِّنِّ، وَالْجُرُوحَ [2]، بمعنى: أنَّ الواو عاطفة جملة على جملة، كما تعطف مفرداً على مفرد ،[3]، فيكون "والعين بالعين" جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية وهي: "وكتبنا"، فلا تكون تلك الجمل مندرجة تحت "كتبنا" من حيث اللفظ ، ولا من حيث التشريك في معنى الكتب، بل ذلك استئناف إيجاب وابتداء تشريع [4].

وهذا التوجيهُ مقبولٌ لغويّاً، وإنْ تكلف النحاة عناء البحث فيه، وهو دون الأول في اتساقه مع القاعدة؛ لأنَّ الجملة الثانية من جنس الجملة الأولى، ومتضمنة فيها، وهي لا تحتاج حرف عطف في مثل هذه الحالة، لأنَّ حرف العطف في الأصل يربط بين الجمل الأجنبية عن بعضها، وقد يستخدم لربط الجمل غير الأجنبية [5].

الثاني: العطف على التوهم، والرفع للعطف على محل "أنَّ النفس"، لأنَّ المعنى: "وكتبنا عليهم: النفسُ بالنفس"، إمّا لإجراء "كتبنا" مجرى "قلنا"، وإمّا لأنَّ معنى الجملة التي هي قولك: "النفسُ بالنفس" مما يقع عليه الكتْب كما تقع عليه القراءة. تقول: كتبت: الحمدُ للّه، وقرأت: سورةٌ أنزلناها [6]، بمعنى أنَّ الواو عاطفة جملة على المعنى في قوله :" إن النفس بالنفس"، أي قل لهم: "النفسُ بالنفس" ، وهذا العطف هو من العطف على التوهم ، إذ يوهم في قوله : "إنَّ النفس بالنفس" ، "إنَّه النفس بالنفس" ، والجمل مندرجة تحت "الكتْب" من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ [7].

وهذا التوجيه "العطف على التوهم ضعيف لا يقبله فصحاء العرب، فكيف يقبل في كتاب الله، يقول النحاس: (والتوهم لا يحصل منه شيء) [8]، وهو لا ينقاس، إنَّما يقال منه ما سُمع [9]، وَقد بيّن سِيبَوَيْهٍ ضعفه وَبعده مَعَ أَخذه لذَلِك عَن الْعَرَب سَمَاعا فَلَا معنى للردّ عَلَيْهِ [10]، وهذا الضعف في التوجيه، والخلاف في التوهم،

---

(1) ابن خالويه: **الحجة في القراءات السبع** ، ج ١٣٠/١.
(2) الزمخشري: الكشاف، ج ٦٣٨/١.
(3) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ): **الإغفال**، تحقيق : عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، د.ط ، ج ٤٧/٢.
(4) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٤٨٥/٣
(5) انظر : الفارسي: **الإغفال** ، ج ٤٧/٢.
(6) الزمخشري: **الكشاف**، ج ٦٣٨/١.
(7) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٤٨٥/٣.
(8) النحاس: **إعراب القرآن**، ج ١٦٣/١.
(9) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٤٨٥/٣.
(10) البغدادي: **خزانة الأدب**، ج ١٥٩/٤.

وروده سماعاً عن العرب، وليس شائعاً في كلامهم، ووفقاً لنظريّة الأفضليّة اللغويّة يكون التوجيه مقبولاً لغويّاً ولا يُقاس عليه.

الثالث: أنْ تكون الواو عاطفة مفرداً على مفردٍ ، وهو أنْ يكون : "والعين" معطوفاً على الضمير المستكن في الجار والمجرور، أي بالنفس "هي" والعين وكذلك ما بعدها. وتكون المجرورات على هذا أحوالاً مبينة للمعنى [١]، وهذا التوجيه ضعيف أيضاً [٢]؛ لأنَّ الضميرَ مخفوضٌ، لا يجوز العطفُ عليه إلّا بإعادة الخافض،... والعطفُ إنّما هو اشتراكٌ في تأثيرِ العامل، ومحالٌ أنْ يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد [٣]؛ فيأتي المعطوف مرفوعاً ويكون المعطوف عليه مخفوضاً، فهذا لا مسوغ له؛ لأنَّ الاسم الظاهر لا يصلُح عطفه على المضمر المجرور إلا إذا أُضمر له فعل ينصبه[٤] وهذا يأتي مسوغاً لنصب "العينَ" وليس لرفعها، مما يجعل التوجيه مرفوضا لغوياً.

٤,٢ العطف على ضمير الرفع المتصل

قال تعالى: (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ)[٥].

ذهب الزجاجُ إلى أنَّ موضع " مَنْ " رفعٌ، عطفٌ على "الواو" في قوله: "يَدْخُلُونَهَا"، وجائز أنْ يكون نصباً، كما تقول: قد دخلوا وزيداً، أي: مع زيدٍ. وأعلَمَ اللّهُ - عزَّ وجلَّ - أنَّ الأنسابَ لا تنفع بغير أعمال صالحة فقال: "يَدْخُلونَها وَمَنْ صَلَح" مِمنْ جَرَى ذِكْرُه [٦].

ولم يجز العطف بالاسم الظاهر على المضمر، والمضمر في النية(المستتر) لا علامة
له، فكأنَّ الاسم يصير معطوفاً على ما هو متصل بالفعل غير مفارق له، فأمَّا قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)[٧] فمَنْ رفع فإنّما يجوز ذلك لأنَّ المفعول يُقَوّي الكلام، وكذلك: ضربْتُ زيداً وعمرٌو. كما يقوي الكلام دُخولُ "لا" [٨]، قال تعالى: (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)[٩].

جدول رقم ١٢

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
			*		
(يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ					من في موضع رفع

(1) أبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ٤٨٥/٣.
(2) أبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ٤٨٦/٣.
(3) ابن يعيش: **شرح المفصل،** ج ٢٧٩/٢ -٢٨١.
(4) السيرافي: **شرح أبيات سيبويه** ، ج ٩٠/١.
(5) سورة: الرعد، آية: ٢٣.
(6) الزجّاج: **معاني القرآن،** ج **١٤٧/٣**.
(7) سورة: يونس، آية: ٧١.
(8) الزجّاج: **معاني القرآن،** ج ١٦٤/٢.
(9) سورة: الأنعام، آية: ١٤٨.

صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ).	عطفا على الواو في يدخلونها
(يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ).	"من" في موضع نصب على تقدير مع من صلح من آبائهم

إنَّ القاعدة العامَّة أنَّه لا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل في غير الضرورة الشعرية؛ إلا إذا كان هناك فاصل بينه وبين المعطوف [١]، والفاصل على نوعين :

إمّا تأكيد بضمير منفصل، نحو: "زيدٌ قام هو وعمرٌو"، و"قمتُ أنا وزيد"، فلا يجوز أنْ نقول: "زيدٌ قام وعمرٌو" بعطفِ "عمرو" على المضمر المستتر في الفعل.

وإمَّا أنْ يطول الكلامُ، ويقع فصلٌ، فحينئذ يجوز العطفُ والنصب، ويكون طُولُ الكلام، والفاصلُ سادًّاً مَسَدَّ التأكيد، ونحوه قوله تعالى: (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)[٢]، عطف "الآباء" على المضمر المرفوع حين وقع فصلٌ بين حرف العطف، والمعطوف بحرف النفي وهو "لا"، ومنه قِراءةِ بعضهم َ"وشُرَكَاءُكُمْ" في قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)[٣] بالرفع، فإنَّه عطف "الشركاء" على المضمر المرفوع في "أجمعوا" حين طال الكلامُ بالمفعول.

ولكنَّ قراءة الجمهور وما ورد في المصحف جاء بالنصب على المعية [٤]، وتوجيه الزجاج بعطف "مَنْ" على الضمير في "يدخلونها" موافق للقاعدة اللغويّة بعد أنْ طال الكلام ، وقد فُصِلَ بينهما بالمفعول به، لكنَّ العربَ تميل إلى النصب على المفعول معه أكثر من الرفع عطفاً على الضمير، مما يخرج التوجيه من المستوى الأمثل لغويّاً إلى المستوى المقبول لغويّاً.

أمَّا الضرورة الشعرية فتسوغ الإجراء بإجازة العطف على ضمير الرفع المستتر دون فاصل أو تأكيد ومنه قول عمر بن أبي رَبيعَة[٥]:

---

(1) أبو حيان: **تفسير البحر المحيط** ، ج ١٥٥/١.

(2) سورة: الأنعام، آية: ١٤٨.

(3) سورة: يونس، آية: ٧١.

(4) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٢٨٠/٢، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط** ،ج ٣٨٣/٥.

(5) ابن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة القرشي المخزومي (ت ٩٣ هـ)، **الديوان** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، د.ط، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت ، ص: ١٧٧.

قلتُ إذْ أقبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى ... كنِعاجِ الفلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا
قدْ تَنَقَّبنَ بالحَريرِ وأَبْدَيْـ ـنَ عُيُونًا حُورَ المَدامِعَ نُجْلا

إذ عطف "زُهْرٍ" على الضمير المستتر في الفعل ضرورة. وكانَ الوجهُ أنْ يقول: "إذ أقبلت هي وزُهْرٌ"، فيُؤكّد الضمير المستتر لِيقوَى، ثمّ يعطِف عليه.

أما التوجيه على أنَّ "مَنْ" في موضع نصب مفعول معه، فهو مقبول لغويّاً على معنى يدخلونها مع مَنْ صلح[1]، وهو مستعمل أيضاً ومنه في قوله تعالى: (فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ)[2] و"مَنْ" في موضع نصب مفعول معه[3]. ومنه في الشعر:

فكونوا أنتُمُ وبني أبيكم مكان الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ[4]

الشاهد فيه أنَّه نصبَ "وبني أبيكم" ولم يعطفه على الضمير الذي هو فاعل "كونوا" وإنَّما انتصب لأنَّه مفعول معه، والناصب له "كونوا"، ويقع هذا في باب إيثار النصب مفعولاً معه دون العطف للمعنى، وهو هنا: اقربوا من بني أبيكم وعاضدوهم، وليكنْ مكانكم من مكانهم كمكان الكليتين من الطحال[5].

يؤكد هذا الشاهد أنَّ العرب تميل إلى النصب على المفعول معه على الرغم من توافر شروط العطف كافة : من وجود الضمير المنفصل المؤكد للضمير المتّصل، والعامل فيه الفعل الظاهر، فلم يرفع "بني" بالعطف على اسم "كان" بل نصبها على المعية، فيكون الشرط المقيد هنا الاستعمال، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)[6] مما يعطي التوجيه الثاني عند الزجاج الذي أورده على سبيل الجواز أفضليّة لغويّة على التوجيه الأول بالعطف على الضمير المستتر.

لكنْ لو جاء من يستشهد بقوله تعالى: (يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)[7].

بأنَّ زوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن، قلنا : نعم، ويمتنع النصب على المعية، لأنَّ الله تعالى مَنَّ على سيدنا آدم وعلى زوجته بأنْ أمرهما كلاهما بالسكن ، والأكل ، وعدم الاقتراب من الشجرة، فيكون هذا المعنى شرطاً مهيمناً لا يجوز الإخلال به، ولو قلنا بأنَّ "زوجَك" منصوب على المعية لاختل معنى الاشتراك والتساوي الذي أراده الله وكلفهما به معاً، ولا يتم التساوي إلا بالعطف.

---

(1) أبو حيان: **تفسير البحر المحيط** ، ج ٣٨٣/٥ .
(2) سورة: القلم، آية: ٤٤.
(3) أبو حيان: **تفسير البحر المحيط** ، ج ٣٠٤/٨.
(4) سيبويه: **الكتاب** ، ٢٩٨/١.
(5) السيرافي: **شرح أبيات سيبويه**، ج ٢٨٥/١.
(6) سورة: يونس، آية: ٧١.
(7) سورة: البقرة، آية: ٣٥.

الفصل الثالث

توجيه الشاهد القرآني في بابي المنصوبات والمجرورات في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية

٣,١ المفاعيل

٣,١,١ المحمول على المفعول به

٣,١,١,١ الاشتغال : حذف عامل المفعول به مع وجود ما يفسره(النصب على المعنى)

قال تعالى: (وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) [١] .

وجّه الزجاج نصب "رُسُلاً " على وجهين: أجودهما عنده أنْ يكونَ منصوباً بفعل مضمَرٍ، يفسِره الظاهرُ، على معنى: " وقد قصصنا رسلاً عليك قد قصَصْناهم"، ومثَّل على ذلك: " رأيت زيداً وعمراً أكرمته"، على معنى "وأكرمت عمراً أكرمته"، وأجاز أنْ يُحمل "وَرُسُلاً" على معنى: "إنّا أوحينا إليك"، لأنَّ معناه عنده: "إنّا أرسلنا إليك: موحين إليك، وأرسلنا رُسُلًا قد قصصناهم عليك"[٢].

والنصب؛ لأنَّ الفعل قد سقط بشيء من سببه وما قبله منصوب بالفعل[٣]، فيكون انتصاب "رسلاً" على إضمار فعل أي: "قد قصصنا رسلاً عليك"، فهو من باب الاشتغال، والجملة من قوله : "قد قصصناهم"، مُفَسِّرة لذلك الفعل المحذوف، ويدلُّ على هذا قراءة أُبيّ: "ورسلٌ" بالرفع في الموضعين على الابتداء [٤].

ورجّح خالد الأزهري النصبَ؛ " لاحتياجه إلى التقدير للعامل، وهو فعل موافق للفعل المذكور" فيما يلائمه "محذوف وجوباً" لأنّ الفعل المذكور مفسر له[٥].

غير أنَّ ما يؤخذ على رأي النحويّين القدماء هذا التقدير الذي قدروه للأصل المفترض لجمل أسلوب الاشتغال، فقد قرروا أنَّ الأصل في قوله: "ورسلاً قد قصصناهم عليك"، هو: "قد قصصنا عليك رسلاً قد قصصناهم عليك". ولا أعتقد أنّ العرب قد نطقوا بمثل هذا التركيب يوماً، أو أنَّهم يستسيغونه[٦].

---

(1) سورة النساء: آية: ١٦٤ .
(2) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ٤/ ١٨٤.
(3) الأخفش: **معاني القرآن**، ج ٢٦٩/١.
(4) أبو حيّان: **البحر المحيط**، ج ٣٩٤/٣.
(5) الأزهري: **شرح التوضيح**، ج ٤٤١/١.
(6) عبابنة ، يحيى: كتاب القراءات القرآنية ، غير منشور (مسودة) ، باب الاشتغال ، ص ١١٠.

جدول رقم ١٣

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	الحذف	ملاحظات
وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ				*	**	قد قصصنا عليك رسلاً قد قصصناهم عليك
وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ					**	وأرسلنا رُسُلًا قد قصصناهم عليك

نلاحظ أنَّ الاسم "رسل" تقدم وتأخر عنه الفعل "قصص" وعمل في ضميره، ولو فُرِّغَ الفعلُ من العمل في الضمير وسُلِّطَ على الاسم المتقدم لنصبه، نحو: "زيدٌ ضربته" فلو حذفنا الضمير "الهاء" لعمل الفعل المتأخر بالاسم المتقدِّم النصب .

وبمّا أنَّه لا يجوز توكيد الظاهر بالمضمر؛ لأنَّ المضمرَ أعرفُ من المظهر، فلم يجز أنْ يكون توكيدًا له؛ ولأنَّ التوكيد كالصفة من الجهة المذكورةِ، وأيضًا فإنَّ الغرض من التوكيد الإيضاحُ والبيانُ، وإزالةُ اللَّبْس، والمضمرُ أخْفَى من الظاهر، فلا يصلُح أنْ يكون مُبينًا له.... المظهر أبْيَنُ من المضمر، فيصلُح أن يكون تأكيدًا له ومُبيّنًا[1].

ومن هنا فإنّه لا يجوز أنْ ننصب "رسلا" بالفعل المتأخر ونَعُدَّ الضمير توكيداً "لرسل"، واعتماداً على ذلك فإنَّ الأفضل لغوياً هو التوجيه الثاني للزجاج هو نصب الاسم على المفعوليّة وتقدير عامل محذوف وأرسلنا رُسُلًا قد قصصناهم عليك لأنَّه حقق خروقات أقل .

لكنَّ الملاحظ هنا في هذا الشاهد أنَّ الزجّاج أخضع اللغّة للقاعدة لتفسير العلامة الإعرابية "الفتحة"؛ فقدر العامل وتأوله، وكان الأولى به أنْ يُخضعَ القاعدة المبنية على الاستقراء الناقص للغّة؛ لأنَّ اللغّة هي الأساس في التقعيد والقرآن من أهم مصادر السماع، فإنْ تعذر عليه ذلك كما هو واقع الحال، فإنَّ الأفضل من ممارسة العنف على اللغّة الاعترافُ بوجود تراكيب لغويّة متمردة على القاعدة ومستعملة في اللغّة، ومنها أسلوب الاشتغال، علماً بأنَّنا إذا أجزنا توكيد الظاهر بالمضمر في مثل هذه الحالة فقط؛ فقد جوزنا عمل الفعل المتأخر الظاهر في مفعوله المتقدم عليه ويكون هذا أكثر قبولاً من تقدير فعل؛ لأنَّ تقديم المفعول به يكون لأهميته، ولا يختل المعنى، ولا يجوز أنْ نعمم ذلك لأنَّه قد يفسد المعنى في مثل: "محمداً خطت له قميصاً"، إذ يلزمنا هنا أنْ نتأول فعلاً عاملاً النصب في "محمداً" يختلف عن الفعل"خطت" لأنَّه يفسد المعنى.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ، ج ٢٢٣/٢ .

وهذا القول"توكيد الظاهر بالمضمر" ليس ارتجالا أرتجله؛ فقد أشار السيرافي إلى أنَّ الاسم الظاهر متى احتيج إلي تكريره في جملة واحدة، كان الاختيار ذكر ضميره نحو "زيد ضربته " و"وزيد ضربت أباه" ، و" زيد مررت به" ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كنايته، بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك من حيث إنَّ تكرار الظاهر دون ضميره يكون ضعيفاً في نحو قولك: "كان زيدٌ منطلقاً زيد"، لم يكن حد الكلام. وكان هاهنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: "ما زيدٌ منطلقاً هو"، لأنَّك قد استغنيت عن إظهاره [1].

وأميل إلى القول بأنَّ أسلوب الاشتغال هو أسلوب متمرد على اللغة، ونطقت به العرب؛ فإنْ أخضعته للإعراب قد يفسد المعنى، وإنْ قدّمت المعنى قد يفسد الإعراب، ولا بدَّ لنا من رجع النظر بهذا، من خلال القول بأنَّ "رسلاً" المشغول عنها: هو أداء لغوي، وباقي باب الاشتغال كذلك ، ولا نُكلّف أنفسنا تأويل ما ليس موجوداً ونقدر الفعل، وماذا لو كان الفعل لازماً، أو كان يخل بالمعنى؟ أليس من الأفضل لغويّاً القول: بأنَّها أداءات لغويّة وردت "منصوبة" سماعاً، وهي كثيرة الدوران في كلام العرب، كما قلنا: إنَّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، وآمنا بذلك دون أنْ نبرره بشكل سليم، وبهذا فإنّنا نعرب "رسلا" على أنَّه اسم مشغول عنه منصوب، تماماً كما نقول الفاعل مرفوع ونقف، ولا نتكلف تأويل ما ليس موجوداً مثل عامل النصب هنا.

٣,١,١,٢ النداء

٣,١,١,٢,١ نداء اسم الجنس المحلى بأل

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)[2]، أمَّا بناؤه "أيُّ" على الضم، فلأنَّ له أصلاً في التَمَكُن، فوجب أنْ يُميَّز عمّا بُني ولا أصلَ له في التمكّن، فبُني على حركةٍ، تمييزاً له عن مثلِ "مَنْ" و"كَمْ" وغيرهما ممّا لم يكن له سابقةُ إعراب، وخُصّ بضمٍّ لشبَهه بالغايات، نحو: "قَبْلُ"، "وبَعْدُ"، ووجهُ الشَبَه بينهما أنَّ المنادى إذا أضيف، أو نُكر، أعرب؛ وإذا أُفرد بُني كما أنّ "قبل"، و"بعد" تُعْرَبان مضافتَيْن ومنكورتَيْن، وتُبْنَيان في غير ذلك فكما بُني "قبلُ" و"بعدُ" على الضمّ كذلك المنادى المفرد يُبْنَى على الضمّ[3]، وضمُّها فيه لغّة بني مالك من بني أسد، يقولون: يا أيُّه الرجل ، ويا أيّتُها المرأة[4].

و ذهب الزجّاجُ إلى أنَّ "أيُّ" اسمٌ مُبْهَم مبنيٌّ على الضم، لأنَّه منادى مفرد، والناس صفةٌ لأيّ لازمة، تقول : يا أيُّها الرجل أقبل، ولا يجوز يَا الرجُل لأنَّ " يا " تَنْبِيهٌ بمنْزِلة التَّعريفِ في الرجل فلا يُجْمَعُ بين " يَا " وبين الألف واللام فتصل إلى الألف واللام "بأي"، و"ها" لازمه لأي، لِلتَّنْبيه، وهي عوض من الإِضافة في "أيّ"

---

(1) السيرافي: **شرح أبيات سيبويه،** ج ٨٦/١ -٨٧ ، وانظر: ياقوت ، محمود: **التراكيب غير الصحيحة نحويّا** ، ص ١٣٦ .

(2) سورة: البقرة ، آية: ٢١.

(3) ابن يعيش: **شرح المفصل،** ج ٣٢٢/١-٣٢٣.

(4) انظر: النحاس: **إعراب القران،** ج ٣٥/١ وأبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ١/ ٩٢.

لأنَّ أصْل "أي" أنْ تكون مضافة في الاستفهام والخبر، ثم نجد الزجّاجَ يورد رأي المازني إذ يُجيز في يا أيُّها الرجل النصب في الرجل، ويذكر الزجّاجُ أنْ هذا الرأي لم يقل به أحد من البصريين غير المازني، مع أنَّ النصب هو القياس لأنَّ موضع المفرد المنادى نصب، فحُمِلَت صفتُه على موضعه، وهذا في غير "يا أيُّها الرجل" جائز عند جميع النحويّين؛ نحو قولك: "يا زيدُ الظريفُ والظريفَ"، والنحويّون لا يقولون إلا "يا أيُّها الرجلُ"، و"يا أيُّها الناسُ"، ولغةُ العرب في هذا الرفع ولم يرد عنها غيره، وذلك لأنَّ المنادى في الحقيقة "الرجل" [١].

إذاً وفقاً لذلك فنحن أمام رأيين: الأقيس المعياري قليل الدوران (النصب على الموضع) قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة، والمستعمل المطرد في سعة الكلام .

جدول رقم ١٤

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
يَا أَيُّهَا النَّاسُ					نعت لأي
يَا أَيُّهَا النَّاسَ				*	نصب على الموضع

ونجد شيخ النحاة يُفرد لهذا الموضوع باباً سماه: "هذا بابٌ لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً" يقول فيه: (وذلك قولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرجلان، ويا أيّتُها المرأتان؛ "فأيُّ" ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك: "يا هذا"، والرجل وصف له كما يكون وصفاً "لهذا"، وإنَّما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنَّك لا تستطيع أنْ تقول يا "أيُّ" ولا يا "أيُّها" وتسكت؛ لأنَّه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنَّك قلت يا رجل) [٢]، ومفاد ذلك أنَّ الرفع للاسم المحلى بأل الموصول له بأيّ على أنَّه صفة لمرفوع "أيُّ".

ويرد سيبويه القول بالنصب على الموضع، يقول: (قلت: ألستَ قد زعمتَ أنَّ هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون كقوله لقيته أمس الأحدث ؟ قال: من قِبَلِ أنَّ كلَّ اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كلُّ اسم في موضع أمس يكون مجروراً، فلمّا اطّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يَرْتَفِعُ بالابتداء، أو بالفعل؛ فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته[٣]،ومن ذلك قول الراجز :

يا أيُّها الجاهلُ ذو التَّنزِّى لا تُوعِدَنِّي حيّةً بالنَّكْزِ [٤]

ويرى السيرافي: أنَّ "الجاهلُ" ليس بمنادى، إنَّما هو وصفُ منادى، وهو يقصد أنَّ "الجاهل" وصف ل "ذو التَّنزِّى"، ووصف المنادى لا يجري مجرى المنادى؛ فلذلك صَلُحَ أن يُنعتَ "الجاهل" بنعت مرفوع مضاف[٥].

(1) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٩٧/١-٩٩، وانظر: النحاس: **إعراب القران**، ج ٣٥/١ .
(2) سيبويه: **الكتاب**، ج ١٨٨/٢.
(3) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٨٣/٢: .
(4) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٩٢/٢، المبرد: **المقتضب** ،٢١٨/٤، السيرافي: **شرح أبيات سيبويه**، ج ٢١٩/١.
(5) السيرافي: **شرح أبيات سيبويه** ، ج ٢١٩/١.

وبرجع النظر بقول السيرافي نجد أنَّ اسم الجنس بعد "أي" لا يحقق شروط الصفة كاملة؛ لأنَّ الصفة تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سَبَبه وإنَّما قرَّبه النحاة إلى الصفة، فصار صفةً يقول ابن يعيش : (واعلم أنَّ حقيقة هذا النعت، وما كان مثلَه في نحو: "هذا الرجلُ" إنَّما هو عطفُ بيان، وقولُ النحويّين إنَّه نعتٌ تقريبٌ، وذلك لأنَّ النعت تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سَبَبه، وهذه أجناسٌ، فهي شرحٌ، وبيانٌ للأوّل كالبَدَل، والتأكيدِ، فلذلك كان عطفَ بيان، ولم يكن نعتًا) [١].

ثم نجده يقول: (هذه الأشياء يجوز أنْ تكون نُعوتًا لـ "أيّ"، نحوَ: "يا أيُّها الرجلُ"، و"يا أيُّها الغلامُ"، و"يا أيُّهذا"، لأنّ "أيًّا" مبهمٌ، والمبهمُ يُنْعَت بما فيه الألف واللام، أو بما كان مبهمًا مثلَه. قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى)[٢] قال الشاعر :

يَا أَيُّهَا الرجلُ المُعلِّمُ غيرَه ... هَلَّا لنفسك كان ذا التعليمُ[٣]

ويجعلُ صاحبُ الكشاف ورود اسم الجنس بعد "أي" شرطاً لإزالة الإبهام يقول: (وهو اسم مبهم مفتقر إلى ما يوضحه ويزيل إبهامه، فلا بدَّ أنْ يردفه اسم جنس أو ما يجرى مجراه يتصف به حتى يصح المقصود بالنداء، فالذي يعمل فيه حرف النداء هو "أيّ" والاسم التابع له صفته)[٤] .

ويذهب ابن مالك إلى تخطئة من قال بجواز النصب، ولا وجه عنده إلا الرفع؛ فإذا قلت: "أيها الرجل" لم يصلح في "الرجل" إلا الرفع؛ لأنَّه المنادى حقيقة، و"أي" متوصل به إليه، وإنْ قُصِدَ مُؤنَثٌ زيدت التاء كقوله تعالى: (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ)[٥] ولا تكون إلا مرفوعة: مفردة كانت أو مضافة ، ومن وصف "أيًا" بغير ما أشرت إليه فقد أخطأ، ومثل "أيّ" في لزوم رفع صفتها، وعدم الاستغناء عنها صفة اسم الإشارة إذا جعل سببا إلى نداء ما فيه الألف واللام[٦].

والرفع كثيرٌ في كتاب الله تعالى وكلام العرب، وشهرته في استعمالهم، تغني عن الإسهاب والتطويل بالشواهد؛ إذ كان ذلك أكثر من أنْ يُحصى، وأشهر من أنْ يُظهر؛ لذا فإنَّ سعة الكلام هذه جعلت الرفع يتغلب على النصب من ناحية الأفضليّة اللغويّة الاستعماليّة؛ ذلك أنَّ كثرة الاستعمال تعطي بعضَ التراكيب اللغويّة أحكاماً

---

(1) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ١/٣٢٢-٣٢٣ .

(2) سورة: الحجرات، آية: ١٣ .

(3) الليثي، المتوكل بن عبد الله بن نهشل(ت ٨٥ هـ): **الديوان**، تحقيق: يحيى الجبوري ، د.ط، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ص:٢٨٣ ، من الكامل ، وانظر :ابن يعيش ، **شرح المفصل**، ج ٣٦٢/١-٣٦٣

(4) الزمخشري: **الكشاف**، ج ٨٩/١-٩٠ .

(5) سورة: الفجر، آية: ٢٧.

(6) انظر: ابن مالك، أبا عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجيّاني (ت ٦٧٢ هـ): **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ج ٣/ ١٣١٧-١٣١٩.

خاصة تخصُّها بها وتميِّزها من غيرها؛ ومن ذلك ما ذكرنا من رفع الاسم المحلى بألـ المتوصل بالنداء إليه بوساطة "أيًّ" المبنية على الضم، وربما يكون لكثرة الاستعمال أثر في بنائها أيضا.

٣,١,١,٣ الإغراء

قال تعالى: (وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[1].

جدول رقم ١٥

الشاهد	حصول المعنى	الإسناد	الحذف	الاستعمال	ملاحظات
بَلْ مِلَّـةَ إبـرَاهِيمَ حَنِيفاً			**		بـل نتبـع ملّة
بَلْ مِلَّـةُ إبـرَاهِيمَ حَنِيفاً			**	*	بـل ملتنـا ملّة

يقولُ الزجّاجُ: (تُنصَبُ الملّة على تقدير: "بل نتّبعُ ملّة إبراهيم"، ويجوز أنْ تنصبَ على معنى: "بل نكون أهلَ ملّةِ إبراهيم"، وتَحْذِفَ " الأهل " كما قال الله عزَّ وجلَّ: "واسْأَلِ القَرْيَةَ التِي كُنَّا فِيهَا"؛ لأنَّ القرية لا تُسْأل ولا تجيب، ويجوز الرفع: "بل ملّةُ إبراهيم حنيفاً"، والأجود والأكثر: النصب. ومجاز الرفع على معنى: "قل ملتُنا ودينُنا ملّةُ إبراهيم"، ونَصْبُ "حنيفاً" على الحال)[2] ، والقراءة بالرفع لابن هرمز الأعرج، وابن أبي عبلة[3].

والملاحظ أنَّ الزجّاج جوّد النصب، وفضّله على الرفع مع أنَّ الرفع موافق للقاعدة اللغويّة، فالمبتدأ حذف لدلالة المقام عليه على تقدير: "بل ملتنا وديننا ملّةُ إبراهيم"، ولكنَّ الشاهدَ الأولَ أقلُ خرقاً للقاعدة اللغويّة، مع سعة الكلام فإضمار الفعل مما كثر استعماله، وبهذا يكون التوجيه حقق خرقين هما حذف الفعل، والفاعل، وهما كالشيء الواحد لأنَّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ[4].

والإضمار هنا جائز في اللغّة لأنَّه يقع في باب الإغراء "اتبع"، والاسم مفرد خالص الإفراد "ملة" خال من الضمير، ولو لحقه ضمير لكان أكثرَ تسويغاً لحذف الفعل، يقول ابن يعيش: (واعلم أنَّ هذه الأسماء المنصوبة على إضمار الفعل، إنْ كان الفعل فيها ممّا يجوز أنْ يَظهر؛ كان الاسمُ خاليًا من الضمير، وكان خالِصَ الإفراد. وإنْ كان ممّا لا يجوز أنْ يَظهر عاملُه؛ كان فيه ضميرٌ، وكان فيه شائبةُ لِنيابته عن الفعل، وتضمُّنه ضميرَه، الذي كان فيه) [5]، بينما الثاني حقق ثلاثة خروقات من

---

(1) سورة: البقرة ، آية: ١٣٥ .

(2) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٢١٣/١.

(3) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ١ / ٣٩٧.

(4) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٨٦/٢.

(5) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٣٩٩/١.

خلال حذف المبتدأ، والمضاف إليه، وكثرة الاستعمال وهذا ما يفسر تفضيل الزجّاج، و الفراء[١]، للنصب على الرفع في ملّة وهي قراءة الجمهور، وكذا في الرسم المصحفي.

٣,١,١,٤ الاستثناء

٣,١,١,٤,١ الاستثناء الموجب (المثبت)

قال تعالى: (فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ القِتَالُ تَوَلَّوْا إلا قَلِيلا مِّنْهُمْ)[٢].

جدول رقم ١٦

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
تَوَلَّوْا إلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ					
تَولوْا إلا قليلٌ منهم	*	*	*		

نعلم أنَّ شرط المستثنى إذا أتى بعد موجب نُصِب، وإذا أتى بعد منفي رُفِع[٣]، ولكنّا نجد منْ قرأ بالنصب، ومن قرأ بالضم، فقرأ عبد الله وأبيّ والأعمش [٤]:"قليلٌ" في الآيتين: (فَشَرِبُواْ مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً)[٥] و (إلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أنجَيْنَا مِنْهُمْ)[٦]، ووجه الأخفش الرفع على أنَّ قوله: "إلاَّ قَلِيلٌ" صفة [٧].

وللزجاج رأي مخالف ينكر فيه رفع المستثنى في الاستثناء الموجب المثبت يقول : ("قليلاً" منصوب على الاستثناءِ، فأمَّا من روى " تَولوْا إلا قليلٌ منهم " فلا أعرف هذه القراءَة، ولا لها عندي وجه، لأنَّ المصحف على النصب والنحو يوجبها، لأنَّ الاستثناء - إذا كان أولُ الكلام إيجاباً - نحو قولك: جاءَني القوم إلا زيداً - فليس في زيد، المستثنى، إلا النصب – والمعنى: تولوا أسْتَثْنِي قَليلاً مِنْهم - وإنَّما ذكرتُ هذه لأنَّ بعضهم قرأ " فشربوا منه إلا قليلٌ منهم " وهذا عندي ما لا وجه له) [٨]. وكذلك عند المبرد فالشاهد الموجب بالنصب[٩]، واستشهد على ذلك بقوله تعالى:

---

(1) الفراء: **معاني القرآن**، ج ٨٢/١.

(2) سورة: البقرة، آية: ٢٤٦.

(3) ابن خالويه : **الحجة في القراءات السبع**، ج ١٢٤/١.

(4) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٢٦٠/٢.

(5) سورة: البقرة، آية: ٢٤٩.

(6) سورة: هود، آية: ١١٦.

(7) الأخفش : معاني القران، ج ٤٣٩/٢.

(8) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٣٢٧/١ .

(9) المبرد: **المقتضب**، ج ٣٨٩/٤.

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلا مِنْهُم)[١] وَقَالَ تعالى: (فَسجدَ الْمَلَائِكَة كلهم أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ)[٢].

وتُوجَّه القراءةُ بالرفع من باب الحمل على المعني، لأنَّها تدخل في باب الاستثناء المنفي: والمعنى: أنَّ هذا الموجب الذي هو : "فشربوا منه" ، هو في معنى المنفي، كأنه قيل: "فلم يطيعوه" ، فارتفع: "قليل"، على هذا المعنى، ولو لم يلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد : "إلاّ"، فيظهر أنَّ ارتفاعه على أنَّه بدل من جهة المعنى، فالموجب فيه كالمنفي[٣].

واعتبار معنى النفي مع التمام يجيز في المستثنى الإبدال عند ابن مالك، وعلى ذلك حمل قراءة الرفع؛ لأنَّ في تقديم (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي)[٤]، ما يقتضي تأويل: "لم يكونوا مني" بدليل: "فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي"، "فَشَرِبُوا مِنْه"، "فلم يكونوا منه" [٥]، فَدلَّ هذا عند ابن هشام على أن الْكَلَام مُوجب وَلَكِنَّ فِيهِ رَائِحَة غير الْإِيجَاب[٦].

ولم يجز العكبري الْبَدَل فِي الْمُوجب؛ لفساد مَعْنَاهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ "إلاّ" يُخَالِفُ مَا بعْدهَا مَا قبلهَا، وَإِذا قلتَ: قَامَ الْقَوْم إلاّ زيداً، كَانَ كَقَوْلِك: قَامَ إلاّ زيد؛ ف "زيد" إنْ جعلته فِي الْمَعْنى قَائِما لم يكن ل "إلاّ" معنى، وإنْ نفيت عَنهُ الْقيام احتجت إِلَى تَقْدِير فَاعل؛ وَلَا يَصح لأنَّه يصير قَامَ كلّ وَاحِد وَهَذَا محَال[٧].

وكل هذا الكلام والتأويل الذي جاء به النحاة يجعل الشاهد الثاني مرفوضاً لغويّاً، لكثرة عدد الخروقات للقاعدة النحويّة التي جعلت النحاة يتكلفون عناء التأويل، وهو لا يصل إلى درجة الشاهد الأول، الذي توافق مع القاعدة النحويّة؛ فالأصل في الاستثناء في هذه الحالة النصب، يقول سيبويه: (هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً ؛ لأنَّه مُخْرَجٌ مما أَدْخَلتَ فيه غَيْره؛ فعملَ فيهِ مَا قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله؛ وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك) [٨].

يقول المبرد: (أَنْ يكون الْفِعْل أَو غَيره من العوامل مَشْغُولاً، ثمَّ تَأتي بالمستثنى بعد؛ فَإِذا كَانَ كَذَلِك، فالنصب وَاقع على كل مُسْتَثْنى) [٩]؛ لأنَّ المستثنى يشبه المفعول

---

(1) سورة: البقرة، آية: ٢٤٩.
(2) سورة: الحجر، آية: ٣٠.
(3) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٢٦٠/٢.
(4) سورة: البقرة، آية: ٢٤٩.
(5) ابن مالك: **شرح الكافية الشافية**، ج ٧٠٩/٢ ، الصبان: **الحاشية** ، ج ٢٠٩/٢.
(6) ابن هشام: **مغني اللبيب**، ج ٣٦٤/١.
(7) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، (ت ٦١٦ هـ): **اللباب في علل البناء والإعراب** ، تحقيق : عبد الإله النبهان ، ط ١، دار الفكر،دمشق، (١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م) ، ج ٣٠٥/١.
(8) سيبويه: **الكتاب**، ج ٣٣٠/٢.
(9) المبرد: **المقتضب**، ج ٣٨٩/٤.

إذا أُتِيَ به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام: تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم: كلام تام؛ وهو فعل وفاعل، فلو جاز أنْ تذكر "زيداً" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً.، لكنْ لا معنى لذلك إلا بتوسط شيءٍ آخر؛ فلمَّا توسطت "إلا" حددت معنى الاستثناء ووَصَلَ الفعل إلى ما بعد إلا[١].

اعتماداً على الحجج النحويّة التي سقناها متممينها برأي ابن يعيش بأنَّ المستثنى من الموجب منصوبٌ أبداً، نحو قولك: "أتاني القومُ إلّا زيداً"، و"رأيتُ القومَ إلّا زيدًا"، و"مررتُ بالقوم إلّا زيداً"، ليس فيه إلّا النصبُ، وإنَّما كان منصوباً لشَبَهه بالمفعول [٢]، وهذا هو الأصل في هذا الباب،وما جاء على الأصل، القواعديّ والاستعماليّ، فلا يحتاج إلي تسويغ ويكون هو الأمثل، أو الأفضل لغويّاً.

٢,١,٣ المفعول المطلق

قال تعالى : (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ)[٣]

جوز الزجّاج الرفع، ويجوز "قَوْلَ الْحَقِّ" بالنصب، فمن رفع فالمعنى: "هو قول الحق" ومن نصب فالمعنى: "أقول قولَ الحق الذي فيه يمترون"، أي يشكون[٤]، وإلى مثل ذلك ذهب مكي: فمن رفع أضمر مبتدأً، وأخذ يوضح ذلك، ومن نصب عنده فعلى المصدر"أقول قول الحق" ولم يزد على ذلك[٥].

وقرأ زيد بن عليّ وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وابن أبي إسحاق، والحسن، ويعقوب : "قَوْلَ الْحَقّ" بنصب اللام ، وانتصابه على أنَّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة؛ أي: هذه الأخبار عن "عِيسَى" أنَّه "ابْنُ مَرْيَمَ" ثابت صدق ليس منسوباً لغيرها، أي: إنَّها ولدته من غير مسٍّ بشرٍ؛ أي: أقولُ قولَ "الْحَقِّ" فيكون "الْحَق" هنا الصدق وقرأ الجمهور "قَوْلُ" برفع اللام.وتتفق قراءة النصب وقراءة الرفع في المعنى[٦].

جدول رقم ١٧

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الحذف	ملاحظات
قَوْلُ الْحَقِّ				*	(هو قَوْلُ الْحَقِّ)خبر

(1) ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، لبنان ، ج ٢٨١/١.

(2) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٤٨/٢.

(3) سورة: مريم، آية: ٣٤.

(4) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ٣/ ٢٢٩، وانظر: ابن خالويه: **الحجة في القراءات السبع**، ج ٢٣٨/١، والزمخشري: **الكشاف** ، ج ١٦/٣.

(5) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت ٤٣٧ هـ): **مُشْكِل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣ م، مجلد ٢/ ١١.

(6) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ١٨٨/٦.

إنَّ الأصل في قاعدة المفعول المطلق أنْ يُذْكَرَ فعله؛ فصيغَة الفعل هي التي تدلّ عليه [١]؛ لأنَّ من طبيعة القاعدة الأصليّة في اللغّة أنْ يُذْكَرَ هذا العامل، وأنْ يكون موجوداً ضمن مساحة الجملة، يقول ابن يعيش: (والفعلُ إنَّما يَنْصب ما كان فيه دلالةٌ عليه، فالفعلُ يعمل في مصدره بلا خلاف، نحو: "قمتُ قياماً"، و"ضربتُ ضرباً" لقُوّة دلالته عليه إذ كانت دلالته عليه لفظيّة) [٢].

و نجد أنَّ التوجيه على الرفع أفضلُ لغويّاً من التوجيه على النصب لأنَّه أقلُّ خرقاً للقاعدة اللغويّة إذ نقدر المبتدأ فقط في الرفع ويتناسب مع المراد الرباني على معنى: (هَذَا الَّذِي بَيَّنْتُ لَكُمْ صِفَتَهُ، وَأَخْبَرْتُكُمْ خَبَرَهُ، مِنْ أَمْرِ الْغُلَامِ الَّذِي حَمَلَتْهُ مَرْيَمُ، هُوَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَهَذِهِ الصفَّةُ صِفَتُهُ، وَهَذَا الْخَبَرُ خَبَرُهُ، وَهُوَ "قَوْلُ الْحَقِّ": يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الَّذِي قَصَصْتُهُ عَلَيْكُمْ "قَوْلُ الْحَقِّ"، وَالْكَلَامُ الَّذِي تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ قَوْلُ اللَّهِ وَخَبَرُهُ، لَا خَبَرُ غَيْرِهُ، الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْوَهْمُ وَالشَّكُّ، وَالزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ، عَلَى مَا كَانَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: فَقُولُوا فِي عِيسَى أَيُّهَا النَّاسُ هَذَا الْقَوْلَ الَّذِي أَخْبَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ عَنْهُ، لَا مَا قَالَتْهُ الْيَهُودُ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ لِغَيْرِ رِشْدَه، وَأَنَّهُ كَانَ سَاحِرًا كَذَّاباً، وَلا مَا قَالَتْهُ النَّصَارَى، مِنْ أَنَّهُ كَانَ لِلَّهِ وَلَداً، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً، وَلا يَنْبَغِي ذَلِكَ لَهُ، وعلى هذا المعنى قَرَأَتْهُ عَامَّةُ قُرَّاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ:"قَوْلُ الْحَقِّ" بِرَفْعِ الْقَوْلِ، وَجَعَلُوهُ فِي إِعْرَابِهِ تَابِعاً) [٣].

وَالرَّفْعُ أَظْهَرُ إِعْرَابًا عند ابن كثير بدليل قوله تعالى: (الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ)[٤]؛ لأنَّ الخطاب من الله لسيدنا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ذَلِكَ الَّذِي قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ خَبَرِ عِيسَى، "قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ" أَيْ: يَخْتَلِفُ الْمُبْطِلُونَ وَالْمُحِقُّونَ مِمَّنْ آمَنَ بِهِ وَكَفَرَ بِهِ؛ وَقَرَأَ الأَكْثَرُونَ: "قَوْلُ الْحَقِّ" بِرَفْعِ قَوْلٍ. وَقَرَأَ عَاصِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ: "قَوْلَ الْحَقِّ")[٥].

بينما نحتاج إلى تقدير الفعل والفاعل في النصب ويكون المصدر"قول" تأكيداً للفعل المحذوف من جنسه "أقول" ودليلاً عليه، لكنْ هذا لا يطّرد في اللغّة؛ فيتسع الباب لتقدير الفعل في الجملة وهذا الاتساع قد يمس المعنى، والله تعالى أعلم.

٢,٣ المضارع المنصوب بعد إذن

---

(1) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٧٢/١.

(2) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٢٧٤/١.

(3) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الآملي، ت (٣١٠ هـ): **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١ ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م)، ج ٥٣٤/١٥-٥٣٥.

(4) سورة: آل عمران، آية: ٦٠ .

(5) ابن كثير،أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري،ثم الدمشقي، (ت ٧٧٤هـ): تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط ٢، دار طيبة للنشر والتوزيع،(١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م)، ج ٢٣٠/٥ .

قال تعالى : (أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)[١].

المعنى عند الزجّاج : لضنَّوا بالقليل، ووجه رفع " يُؤْتُونَ" على " فلا يؤتون الناس نقيراً إذنْ " وأجاز النصب : " فإذا لا يؤتوا الناسَ " في غير القراءة فأمَّا المصحف فلا يخالف جعل "إذاً" لغواً[٢].

جدول رقم ١٨

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا					
فإذا لا يؤتوا الناسَ			*		

وفي الكتاب: (واعلم أنَّ "إذن" إذا كانت بين الفاء والواو، وبين الفعل؛ فإنَّك فيها بالخيار: إنْ شئت أعملتها كإعمالك "أرى" و"حَسِبْت"؛ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين وذلك قولك: "زيداً حسبت أخاك"، وإنْ شئت ألغيت "إذن" كإلغائك "حسبت" إذا قلت: "زيدٌ حسبت أخوك"؛ فأمَّا الاستعمال فقولك: "فإذن آتيك وإذن أكرمك"، وبَلَغَنَا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف: " وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً "[٣] ، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : "وإذن لا يلبثوا"، وأمَّا الإلغاء فقولك: "فإذن لا أجيئُك")[٤]، وقال تعالى: (فإذن لا يؤتون الناس نقيراً)[٥].

وقرأ ابن مسعود: "فإذاً لا يؤتوا"، على إعمال "إذاً" عملها الذي هو النصب، وهي ملغاة في قراءة العامة، كأنَّه قيل: فلا يؤتون الناس نقيرا إذاً [٦]، والقراءة لعبد الله بن عباس [٧].

وهي إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الَّذِي فِي أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف فيقال: إذا أضربَك، إذًا أجزيَك. فإذا كان فيها: "فاء"، أو "واو"، أو "ثُمَّ"، أو "أو" - حرف من حروف النسق- فإن شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها أيضاً. وإنْ شئت جعلت "الفاء" أو "الواو" إذا كانتا منها منقولتين عَنْهَا إلى غيرها. والمعنى في قوله: "وإذا لا يؤتون" على: فلا يؤتون الناس نقيراً إذاً. ويدلل الفراء على ذلك أنَّ فِي المعنى جواباً لجزاء مضمر، كأنَّك قلت: ولئن كان لهم، أو ولو كان

---

(1) سورة: النساء ، آية: ٥٣.

(2) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٦٢/٢.

(3) هذه قراءة في الآية: ٧٦، من سورة: الإسراء: (وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجوكَ مِنْهَا وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً).

(4) سيبويه : **الكتاب**، ج ١٣/٣-١٤.

(5) سورة: النساء، آية:٥٣.

(6) الزمخشري: **الكشاف**، ج ٥٢٢/١.

(7) أبو حيان: **البحر المحيط**، ج ٢٦٥/٣.

لهم نصيب لا يؤتون الناس إذاً نقيراً، ويرى أنَّ النصب يكون بها أي بإعمالها في الفعل، وأمَّا الرفع فيكون بنقلها إلى آخر الكلام كأنَّه قال: "فأكرمك إذا"[١].

وإلى مثل ذلك ذهب المبرد؛ فجعل النّصب على إعْمَال "إذن" وَأَمَّا الرَّفْع فعلى أَنَّ الثَّانِي مَحْمُول على الأول في قوله تعالى: (فَإِذا لَا يُؤْتونَ النَّاس نقيراً)[٢]؛ أي فهم إذن كَذَلِك؛ فالفاء وَالْوَاو يصلح بعدهمَا هَذَا الْإِضْمَار على مَا وصفت لَك من التَّقْدِير، وأنْ تَنْقَطِع "إذن" بعْدهَا مِمَّا قبلهمَا، ثمَّ يدخلانِ للْعَطْف بعد أنْ عملت "إذن" وَنَظِير ذَلِك قَوْلك: "إنْ تعطني أشكرك وَإِذن أَدْعُو الله لَك" كَأَنَّهُ قَالَ: "إذن أَدْعُو الله لَك"، ثمَّ عطف هَذِه الْجُمْلَة على مَا قبلهَا، لأنَّ الَّذِي قبلهَا كلام مستغن) [٣].

ويوضح ابن يعيش ذلك: (فإنْ كان ما قبلها واوًا أو فاءً، فيجوز إعمالها وإلغاؤُها، وذلك قولك: "زيدٌ يقوم، وإذن يذهبُ"، فيجوز ها هنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفَيْن: وذلك أنَّك إنْ عطفت، "وإذن يذهب" على "يقوم" الذي هو الخبر، ألغيتَ "إذن" من العمل، وصار بمنزلة الخبر، لأنَّ ما عُطف على شيء صار واقعاً موقعه، فكأنَّك قلت: "زيد إذن يذهبُ"، فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها، لأنَّه خبر المبتدأ، وإنْ عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنَفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأُعمل لذلك، ونُصب به قال الله تعالى: (وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلا)[٤] ، وفي قراءة ابن مسعود "وإذًا لا يلبثوا" بالنصب على ما ذكرنا) [٥]، وقال تعالى: (فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)[٦].

ويفضل ابن مالك إلغاءها بعد حرف العطف يقول : (ولو قَمَّ عليها حرف عطف جاز إلغاؤها، وإعمالُها، وإلغاؤها أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى: (وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلا)[٧]، وفي بعض الشواذ: "لا يَلْبَثُوا" -بالنصب) [٨].

ويوضح الاستراباذي بيان سبب النصب والرفع وأيهما أفضل: (بأنَّها إذا وقعت بعد العاطف، كقوله تعالى: (وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا)[٩]، وكقولك: "تأتيني فإذنْ أكرمك"، جاز لك نصب الفعل وترك نصبه، وذلك أنَّك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون "إذن" في أول جملة مستقلة، هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب

---

(1) انظر: الفراء: **معاني القرآن** ، ج ٢٧٣/١-٢٧٤ بتصرف والمراد بنقل حرف العطف عن «إذا» تقديره مقرونا بالفعل بعدها (فلا يؤتون الناس نقيرا إذًا)، وهنا تقع «إذا» في آخر الجملة- وبذلك تتأخر عن الصدر فتلغى.

(2) سورة: النساء، آية: ٥٣ .

(3) المبرد: **المقتضب** ، ج ١٢/٢.

(4) سورة: الإسراء ، آية: ٧٦ .

(5) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٢٧/٤.

(6) سورة: النساء، آية: ٥٣.

(7) سورة: الإسراء ، آية: ٧٦.

(8) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج ٨٥/١ ، وقمَّ : كنس ، علا، انظر:ابن منظور: اللسان ، ج ٤٩٣/١٢ ،مادة: "قم".

(9) سورة الإسراء ، آية: ٧٦.

ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط، وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر ولهذا لم يُقرأ: "وإذن لا يلبثوا " إلا في الشاذ) [1] .

وإلى مثل ذلك ذهب صاحب المغني فجعل القراءة بالنصب شاذة[٢]، والأفصح إلغاء "إذن" في مثل هذا التركيب، يقول ابن حيان : (والأفصح إلغاء إذن بعد حرف العطف الواو والفاء ، وعليه أكثر القرّاء)[٣].

ونجد أنَّ ما عليه أكثر القراء هو إلغاء عملها بعد الفاء والواو وهو الأفضل والأفصح، وهو المستعمل ومنه في القرآن قال تعالى : (وإذا لا يلبثون خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلا)[٤] وقال تعالى : (وَإِذاً لا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلا)[٥]، وإبطال عملها واسع في اللغة[٦]، ولم ترد عاملة إلا في موضعين، وفي قراءات شاذة كما ذكرنا سابقاً ، فإذا جاز إعمالها وإلغاؤها بعد حروف العطف يكون الاستعمال التداولي هو الشرط المهيمن هنا، وهذا الشرط يعطي الأفضليّة اللغويّة لعدم إعمالها بعد حروف العطف لأنه الغالب في كلام العرب.

٣,٣ المنصوب على نزع الخافض

قال تعالى: (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ)[٧]

اختلف النحويّونَ في تفسير "سفه نَفْسَه" في الآية الكريمة السابقة، وقد أورد الزجّاجُ عدة توجيهات نحويَّةٍ لها، ويَحكم على هذه التوجيهات وكأنه يضع لنا أسساً لنظريّة الأفضليّة اللغويّة؛ فتوجيهٌ مرفوض، وتوجيهٌ صالح، وثالث جيد:

جدول رقم ١٩

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	التنكير	الحذف	ملاحظات
سفه نفسَه						سفه نفسه (جهل)
سفه نفسَه					**	سفه من نفسه

أمَّا الصالح فهو الذي يوافق القاعدة النحوية وهي "النصب على نزع الخافض"[٨]، إذ جوّز النصب على نزع الخافض في "سفه نفسَه" بمعنى: "سَفُه في

(1) الاستراباذي: **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، ج ٤/٤٤-٤٥.
(2) ابن هشام: **مغني اللبيب**، ج ٣٢/١
(3) أبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ٣/ ٢٦٥، وانظر: ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه : **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، تحقيق : برجستراسر ، تقديم: آرثر جفري ، د.ط، مكتبة المتنبي، القاهرة ، ص ٣٤.
(4) سورة: الإسراء، آية: ٧٦ .
(5) سورة: الأحزاب، آية: ١٦.
(6) عضيمة : **دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، ج ١٥٦/١**.
(7) سورة: البقرة، آية: ١٣٠.
(8) نصَّ عليها النحاة دون أنْ يصطلحوا عليها بهذا الاسم، انظر:سيبويه: **الكتاب**، ج ٣٥/١-٣٧ ،الأخفش : **معاني القران**، ج ١٥٧/١.

نَفْسه" إلا أنَّ " في " حُذِفَتْ، كما حذفت حروف الجر في غير موضع وهذا مستعمل في اللغّة ومنه قوله عزَّ وجلَّ: (إِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ)[١]، والمعنى: أنْ تسترضعوا لأولادِكم، ومثله قوله عزَّ وجلَّ: (ولا تعزموا عقدة النكاح)[٢] أي: على عقدة النكاح.

ومثله قول الشاعر:

نُغالي اللحمَ للأضيافِ نَيْئاً . . ونَرْخُصُهُ إذا نَضِجَ القدورُ[٣]

المعنى: نغالي باللحم، ومثله قول العرب: "ضُرِبَ فلانٌ الظهر والبطن"

والمعنى: على الظهر والبطن. فهذا الذي استُعْمِلَ من حذف حرف الجر موجود في كتاب اللّه، وفي أشعار العرب وألفاظها المنثورة، وهو عند الزجّاج مذهب صالح. [٤]

ومنه قوله عزَّ وجلَّ: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا)[٥]. فهو ينصب (مَعِيشَتَهَا) بإسقاط "في" وَعَمَل الفِعْل. وتأويله بطرت في مَعِيشَتِها والبطرُ الطغيانُ بالنِعْمَةِ[٦].

لكنَّه مع ذلك فضّل إعمال الفعل نفسه على معنى "جهل" يقول: (والقول الجَيِّد عندي في هذا أنَّ سَفِه في موضع جَهل، فالمعنى:- واللّه أعلم - إلا من جَهل نَفْسَه، أي: لم يفكر في نفسه. كقوله عزَّ وجلَّ: (وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ)[٧] ، فوضع موضع جهل ، وعُدِّي كما عُدِّي)[٨]، وهذا التفضيل يتناسب مع القاعدة حيث إنَّه الأقلُ خرقاً للقاعدة اللغويّة، وهو الأصل الذي تسير عليه اللغّة، وجاء به التنزيل ، يقول المبرد: (كل خافض فِي مَوضِع نصب إذا حذفته وُصِل الْفِعْل فَعمل فِيمَا بعده)[٩]، وهو مذهب ابن جني[١٠] واستشهد بقوله تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا)[١١]، واستعملته العرب، يقول الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لستُ مُحصيه رِبَّ العبادِ إليه الوجه والعملُ[١٢]

---

(1) سورة البقرة ، آية: ٢٣٣ .

(2) سورة البقرة ، آية: ٢٣٥ .

(3) انظر: الفراء : **معاني القرآن** ، ج ٣٨٣/٢ ، الأخفش : **معاني القرآن** ، ج ١٥٧/١، ابن منظور: **لسان العرب** ، ج ٤٩٧/١٣ ، والبيت ورد بلفظ "القدور" وليس "القديد".

(4) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ١/ ٢١١ .

(5) سورة: القصص ، آية: ٥٨ .

(6) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ٤/ ١٥٠ .

(7) سورة: الذاريات، آية: ٢١ .

(8) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ١/ ٢١١ . وهي عند الأخفش (إنَّ سَفِهَ نَفْسَهُ" جرت مجرى "سَفُهَ" إذْ كان الفعل غير متعد، وإنَّما عداه إلى "نَفْسِه" وأشباهُ ذا مِمّا هو في المعنى نحو "سَفِهَ" إذا لم يتعد)، الأخفش: **معاني القرآن** ، ج ١/ ١٥٧ -١٥٨.

(9) المبرد: **المقتضب** ، ج ٣٢١/٢.

(10) ابن جني:**المحتسب**، ج ٢٧٢/١.

(11) سورة: القصص ، آية: ٥٨ .

(12) سيبويه: **الكتاب** ، ج ٣٧/١ ، المبرد : **المقتضب** ، ج ٢/ ٣٢١ ، والبت مجهول.

والشاهد فيه على حذف حرف الجر من ذنب، والأصل : أستغفر الله من ذنب ، ولكنَّه حَذف الحرف [١]، على أنَّ الأصْل: اسْتغْفر الله من ذَنْب، فَحذف "من" لِأَنَّ "اسْتغْفر" يتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُول الثَّانِي بِمن [٢].

وقال عمرو بن معد يكَرِب الزّبيدىّ :

أَمَرتُكَ اَلخيَر فافْعَلْ ما أُمِرتَ به فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[٣]

وَأصله: "أمرتك بِالْخَير"؛ لِأَنَّ "أَمَرَ" يتَعَدَّى بِنَفسِهِ إِلَى مفعول وَاحِد، وَهُوَ "الْكَاف" هُنَا، ويتعدى بحرف الجَرّ إِلَى آخر، ف "الْخَيْر" مَنْصُوب بِنَزْع "الْبَاء" بِدَلِيل: "مَا أمرت بِهِ"[٤].

وممَّا يقوِّي قولَ الزجاج، الحديث الثابتُ المرفوع حين سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكِبْر فقال: (الكِبْرُ أن تَسْفَهَ الحَقَّ وتَغْمِطَ الناسَ) [٥]؛ فجعل سَفِهَ واقعاً معناه: أنْ تَجْهَلَ الحق فلا تراه حقاً [٦].

ولا يقف الزجّاجُ عند هذين التوجيهين؛ بل أورد توجيهاً وجعله مرفوضاً لغويّاً؛ وهو النصب على التمييز؛ وذلك أنَّ معنى التمييز لا يحتمل التعريف؛ لأنَّ التمييز إنمّا هو واحد يدُلُّ على جنسٍ أو خلة تخلص من خلال، فإذا عرفه صار مقصوداً قصده، وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويّين[٧]؛ لأنّ التمييزَ لا يكون معرفة. [٨] إنَّما هو اسم نكرة، بمعنى "من"، مبين لإبهام اسم أو إبهام نسبة[٩].

٤,٣ الحال

١,٤,٣ جواز حذف الفعل وبقاء الحال دليلاً عليه

---

(1) السيرافي : **شرح أبيات سيبويه** ، ج ١/ ٢٧٠.

(2) البغدادي : **خزانة الأدب** ، ج ٣/ ١١١.

(3) الزبيدي، عمرو بن معد يكرب (ت ٢١ هـ)، **شعره(الديوان)**، شرح : مطاوع الطرابيشي، ط ٢، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ص: ٦٣. ، وانظر البيت: سيبويه: **الكتاب** ، ج ٣٧/١، المبرد : **المقتضب** ، ٢/ ٣٢١ ، البغدادي: **خزانة الأدب** ، ج ٣٣٩/١ وهو من البسيط.

(4) البغدادي: **خزانة الأدب** ، ج ٣٣٩/١ ، وهو من البسيط.

(5) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي ت(٣٦): **المعجم الكبير**،تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط ٢ ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ج ١٣٢/٣، "إِنَّمَا الْكِبْرُ أَنْ تُسَفِّهَ الْحَقَّ، وَتَغْمِصَ النَّاسَ".وفي ج ٢٠٣/٨ " وَإِنَّمَا الْكِبْرُ مَنْ جَهِلَ الْحَقَّ، وَغَمَصَ النَّاسَ بِعَيْنِهِ " وانظر: الزمخشري: **الكشاف**، ج ١٩٠/١ ،وابن منظور: **لسان العرب** ، ٤٩٧/١٣. والسجستاني: **سنن أبي داود**، ج ٤٥٧/٢، "بطر الحق وغمط الناس".،و السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، (ت ٩١١ هـ) : **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، دار الفكر، بيروت ، ج ١٢٢/٥" أن تسفه الْحق وَتَغْمِص النَّاس ".

(6) ابن منظور: **لسان العرب** ، ج ٤٩٧/١٣.

(7) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ١/ ٢١١ .

(8) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٤/ ٤٠٣ .

(9) الأزهري: **شرح التصريح**، ج ١/ ٦١٦ .

قال تعالى: (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ، خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ)[١].
قراءة الجمهور بالرفع"خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ"، المعنى: أنَّ الساعة والقيامة تخفض أهلَ المعاصي، وترفع أهل الطاعة، والتقدير في ذلك: "هي خافضة رافعة"، والرفع هو الوجه عند الزجّاج "هي خافضةٌ رافعةٌ" [٢]، عَلَى استئناف الكلام: أي الواقعة يومئذ خافضة لقومٍ إلى النار، ورافعة لقوم إلى الجنة[٣]، وهذا الوجه"الرفع" هو الأشهر، وهذا المعنى هو الأبدع عند أبي حيان[٤]، وأجاز الزجّاج القراءة بالنصبِ، مع أنَّه لم يقرَأ بها إمامٌ من القراء،لأنَّ الصنعة النحويّة تجيزها، وإنْ لم يُقرأ بها، لكنْ قرأ بها اليزيدي صاحب أبي عمرو بن العلاء[٥]، والحسن والثقفي وأبو حيوة[٦]، وزاد أبو حيان: زيد بن علي وعيسى وابن أبي عبلة وابن مقسم والزعفراني[٧] وقد وجّه الزجّاج هذه القراءة على وجهين:

أحدهما " إذا وقعت الواقعةُ خافِضَةً رافِعةً " على الحال ،والآخر : على إضمار " تقع " ويكون المعنى إذا وقعت تقع خافضةً رافعةً ـ على الحال من تقع المضمر[٨].

ويؤيد ابن جني الرأي الأول ويجعل "ليس لوقعتها كاذبة " حالا أولى بمعنى : إذا وقعت الواقعة ، صادقة الوقعة ،ثم تليها الحال الثانية "خافضة" ،ثم الثالثة "رافعةً"[٩].

جدول رقم ٢٠

لشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الحذف الرتبة	ملاحظات
إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ				*	هي خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ
إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ خافِضَةً رافِعةً				*	خافِضَةً رافِعةً
إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ تقع خافِضَةً رافِعةً	*			**	تقع خافِضَةً رافِعةً

وقراءة الجمهور"بالرفع" هي الأفضل قواعديّاً واستعماليّاً؛ لأنَّ الحديث مستأنف، وتقدير المبتدأ لا يُخِلُّ بالمعنى" هي خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ "، ولا يتعارض مع القاعدة، وشائع في كلام العرب، في حين أنَّ النصب على الحال يَقْبُحُ لأنَّ العرب لا

(1) سورة: الواقعة، آية: ١.
(2) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ١٠٧/٥.
(3) الفراء: معاني القرآن ، ج ١٢١/٣.
(4) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٢٠٠/٨.
(5) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ١٠٧/٥ .
(6) ابن جني: **المحتسب** ، ج ٣٠٧/٢.
(7) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٢٠٠/٨.
(8) الزجّاج: **معاني** ، ج ١٠٧/٥.
(9) ابن جني: **المحتسب** ، ج ٣٠٧/٢ ،و انظر: السيوطي : **الإتقان** ، ج ١٧٦/٢.

تَقُولُ: "إذا أتيتني زائرًا" حتَّى يقولوا: "إذَا أتيتني فأتني زائرًا" أو"ائتني زائرًا"[1]

كما أنَّ تعدُّدَ الأحوال فيه خلاف، فليس ذلك مما أجمع عليه النحاة[2].

ولو أخذنا بجواز تعدُّد الأحوال فإنَّ الأولويّة تكون للاسم؛ لأنَّ الاسم هو للثبوت، ثم للجار والمجرور، ثم الجملة لأنَّها في الرتبة الثالثة، يقول أبو حيان : (ألا ترى في الحال وصفاً في المعنى ؟ فكما أنَّ الأحسنَ والأكثرَ في لسان العرب أنَّه إذا اجتمع أوصاف متغايرة بدئ بالاسم، ثم الجار والمجرور ، ثم بالجملة. كقوله تعالى: (وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ)[3]؛ فكذلك الحال ، بدئ بالاسم ، ثم الجار والمجرور ، ثم بالجملة) [4].

وفي التوجيه الثاني: نجد الحال الجملة تقدمت على الحال الاسم، وحقها أنْ تتأخر، وهو مع مخالفته للقاعدة قليل في كلام العرب مما يجعل الشاهد في مرتبة أدنى من الشاهد الأول الذي يحقق خروقات أقلّ مع سعة في الكلام، فيُعَدُّ الأفضل لغويّاً.

أما الشاهد الثالث فهو في أدنى سلم الأفضليّة بل ربما يكون مرفوضاً لغويّاً لما صاحبه من غموض في المعنى، إضافة للخروقات القواعديّة من حذف الفعل، وصاحب الحال فنحتاج إلى تقديرهما "تقع هي خافِضَةً رافِعةً"، بالإضافة إلى الجانب الاستعماليّ وقلة الدوران.

٣،٥ ما النافية

قال تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)[5].

يرى سيبويه[6] أنَّ بشراً منصوب خبرَ "مَا"، يجعلونه بمنزلة "ليس" وَ " مَا " مَعناها معنى "ليس" في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغَةُ القُدْمَى الجيدَةُ عند سيبويه، و الزجّاج ، ويُخَطِّئُ الزجّاج زعم بعضهم أنَّ الرفْعَ في قولك: "مَا هَذَا بَشَرًا" أقْوى من النصب ، لأنَّ كتاب اللَّه ولغة رسول اللَّه أقْوى الأشياء، وأقوى اللغات. وهذا القول على لغة بني تميم: "ما هذا بشر". ولا تجوز القراءة بها إلَّا بروايةٍ صَحيحةٍ عند الزجّاج، ودليله على بطلان الرفع إجماعهم على: (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ)[7] وما قرأ أحَدٌ: "ما هُنَّ أُمَّهَاتُهمْ " [8].

---

(1) الفراء: **معاني القرآن** ، ج ١٢١/٣.
(2) أبو حيان : **البحر المحيط** ، ج ٨/ ٢٠٠ .
(3) سورة: غافر ، آية: ٢٨.
(4) أبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ٢/ ٤٤٥.
(5) سورة: يوسف ، آية: ٣١.
(6) سيبويه: **الكتاب**، ج ٥٩/١.
(7) سورة: المجادلة، آية: ٢.
(8) الزجّاج: **معاني القرآن**، ج ١٠٧/٣-١٠٨ .

ويخالف ابن جني رأي الزجّاج، ويفرد باباً في الخصائص سماه "باب اختلاف اللغات وكلها حجّة "، أجاز فيه الوجهين على سعة القياس يقول: (اعلم أنَّ سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أنَّ لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به ويُخلد إلى مثله. وليس لك أنْ تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنَّها ليست أحقَ بذلك من رسيلتِها. لكنْ غاية مالك في ذلك أنْ تتخيّر إحداهما فتقوّيها على أختها، وتعتقِدَ أنَّ أقوى القياسين أقبلُ لها ، فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا) [1].

أمَّا القول في إعمالها عند سيبويه على أنَّها حرفٌ جَاء لِمَعْنى، جرى مجْرى الفِعْل، ووقع فِي مَعْنَاهُ، وهي لغة أهل الحجاز، فقد رأوها فِي معنى "لَيْسَ" فِي جَمِيع حالاتها" تقع مُبتَدأة، وتنفي مَا يكون فِي الْحَال وَمَا لم يَقع"، تغني كلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا "ما" و"ليس" عَن صاحبتها أجروها مجْراهَا فِي الْعَمَل مادام الكلام على وَجهه، فَلَمَّا خَلُصَت فِي معنى "لَيْسَ" ودلّت على مَا تدلُّ عَلَيْهِ، وَلم يكن بَين نفييهما فصل الْبَتَّة، ومن ذَلِك قول الله عز وَجل: (مَا هَذَا بشرا) [2] و (مَا هن أمهاتِهم) [3]، والحجازيون إذا أدخلُوا عَلَيْهَا مَا يُوجِبهَا أو قدمُوا خَبَرهَا على اسْمهَا ردوهَا إِلَى أَصْلهَا فَقَالُوا: "مَا زيد مُنْطَلقًا"، كَمَا يَقُولُونَ: "لَيْسَ زيد مُنْطَلقًا"، فَإِنْ أدخلُوا عَلَيْهَا مَا يُوجِبُهَا، أو قدّمُوا خَبَرهَا رجعت إِلَى أَنَّهَا حرف فَقَالُوا: "مَا منطلق زيد"، لِأَنَّهَا ترجع إِلَى أَنَّ الْكَلَام ابْتِدَاء وَخبر، فَصَارَ بِمَنْزِلَة قَوْلك : "قَائِم زيد" وَأَنت تُرِيدُ: زيد قَائِم، لَا يكون التَّقْدِيم إِلَّا على ذَلِك، لِأَن "لَيْسَ" فعل وَهَذِه لَيست بِفعل تَقول لست ولسنا وَلَيْسوا ولسن وَلَا يكون شَيْء من هَذَا الْإِضْمَار فِي "مَا"، وَلَكِن لما أشبهت الْفِعْل جرت مجْرَاه وَفِي مَوْضِعه فَلَمَّا فَارَقت ذَلِك لم يجز النَّقْض(النفي) فِيهَا وَالتَّصَرُّف؛ لِأَنَّهَا فِي نَفسهَا غير متصرفة وَلَا مُحْتَمِلَة دخول الضمير، فنقول: "إنَّ زيداً منطلق" وَلَو قدّمنا الْخَبَر لم نقل: "إنَّ منطلق زيداً" لِأننا لَا نجْعَل الْحُرُوف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة، وَلَو فعلنا ذَلِك للزمنا أنْ نَصرفَهَا فِي أَنْفسِهَا وَهَذَا محَال. فَأَمَّا تَقْدِيمُ الْخَبَر فمثل: "مَا منطلق زيد" و"مَا مسيء من أعتب"، فَإِنَّمَا قَدِمْنا على إهمالها في: "مَا زيد منطلق"، وَلَو أردْنا التَّقْدِيم على إعمالها في: "مَا زيد مُنْطَلقاً"، لم يجز كَمَا لَا يجوز: "إنَّ منطلق زيداً"، وَأَمَّا نقض الْخَبَر فقولك: "مَا زيد إِلَّا منطلق"؛ لِأَنَّك نفيت عَنهُ كل شَيْء إِلَّا الانطلاق فَلم تصلح "مَا" أنْ تكون عاملة فِي نقض النَّفْي كَمَا لم تعْمل فِي تَقْدِيم الْخَبَر ومن ذلك قوله تعالى : (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ) [4] و (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاء

---

(1) ابن جني: **الخصائص**، ج ١٢/٢.
(2) سورة: يوسف، آية: ٣١.
(3) سورة: المجادلة ، آية: ٢.
(4) سورة: القمر، آية: ٥٠.

اللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ)[1] في حين أنَّها تعمل فِي موضعهَا (مَا هَذَا بشرا)[2] و (مَا هن أمهاتهم)[3] وهذا ما عليه إجماع النحويّين [4]

وأمَّا بنو تميم فقد أجروها مجرى الحروف غير العوامل، و يَدَعُونَهَا حرفاً على حَالِهَا بِمَنْزِلَة "إِنَّمَا" إذا قلت : "إِنَّمَا زيد منطلق" ومثلها "ما" فتقول : "ما منطلقٌ عبدُ الله"، أو"ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ"، ولم تتصرف كالفعل عند التميميين؛ لأنَّها قيست على "إنَّ" ولا يجوز أنْ تقول: "إنَّ أخوك عبدَ الله" على حدّ قولك: "إنَّ عبدَ اللهِ أخوك"؛ لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف "إنّ" كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تَقْوَ قوّتَه؛ فكذلك "ما" عند بني تميم ، لكنَّهم يتركون قياسهم ولغتهم ويذهبون إلى لغة القرآن ، وقال سيبويه :(وبنو تميم يَرْفعونها إلاّ من دَرى كيف هي في المُصحَفِ)(٥).

ويفسر المبرد إهمالها عند التميميين أنَّهم أدخلُوا "مَا" على المبتدأ، وَقد عمل فِي خَبره، كَمَا يعْمل الفِعْل فِي فَاعله؛ فَكَأَنَّ قَوْلهم "مَا زيد عَاقل"، بِمَنْزِلَة: "مَا قَامَ زيد"؛ لأنَّهم أدخلوها على كَلَام قد عمل بعضه فِي بعض، فَلم يُغيَّر لِأَنَّهُ لَا يدْخل عَامل على عَامل[6].

جدول رقم ٢١

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
ما هذا بشراً					ما الحجازية (عاملة)
ما هذا بشر				*	ما التميمية (غير عاملة)

وجاء النصب في القرآن في قوله تعالى: (مَا هَذَا بشراً)[7] و (مَا هن أمهاتِهم)[8].
ومنه في أشعار العرب قول الشاعر :

وأنا النذيرُ بَحَّرةٍ مُسْوَدَّةٍ
تَصِلُ الجيوشُ إليكمُ أقوادَها
أبناؤها مُتَكنِّفونَ أباهمُ
حَنِقُو الصدورِ وما هم أولادَها [9]

---

(1) سورة: المؤمنون، آية: ٢٤.
(2) سورة: يوسف، آية: ٣١.
(3) سورة: المجادلة، آية: ٢.
(4) انظر: سيبويه: **الكتاب** ، ج ٥٩/١ ، والمبرد: **المقتضب**، ج ١٨٨/٤-١٩٠،و ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٦٨/١.
(5) سيبويه: **الكتاب**، ج ٥٩/١.
(6) المبرد: **المقتضب**، ج ١٨٨/٤-١٩٠.
(7) سورة: يوسف، آية: ٣١.
(8) سورة: المجادلة، آية: ٢.
(9) أبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ٢٩٩/٥.

ومن هنا فإنَّ تلك التراكيب يمكن قبولها على أساس أنَّها استعمال لهجي، ويمكن رفضها على أساس أنَّها استعمال لهجي أيضاً لم يبلغ مستوى الشيوع من حيث الاستعمال[1].

وَالشائع المستعمل هو لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن، وبه قرأ بنو تميم في القرآن، وهما لغتان من لغات العرب لا ينبغي ردُّ إحداهما أو رفضُها فالقومان يقيسون قياساً صحيحاً متوافقاً مع اللغة، ولا يُخِلُّ بالمعنى.

ومن منظور الأفضليّة اللغويّة وفقاً لجدول التفاضل نجد أنَّ التوجيهين يتساويان قواعديّاً، ويختلفان في الشيوع، إذ تفردت "ما" الحجازية بالأفضليّة الاستعماليّة .

وأخذاً بسعة الكلام فإنَّ الأفضليّة اللغويّة تكون "لما" الحجازية التي قرئ بها القرآن؛ ولأنَّ تميماً نفسَها كانت تقرأ القرآن بالنصب.

كما أميل إلى الأخذ برأي الحجازيين من حيث تصرفها تصرف الفعل في هذا الموضع، وبالشروط التي أشرنا إليها، وإهمالها في حال الإخلال بالشروط من حيث الرتبة أو انتفاء النفي ب "إلا" وهذا يوافق القاعدة اللغويّة التي تقول : (كل مَا كَانَ متصرفاً عمل فِي الْمُقدم والمؤخر، وَإِنْ لم يكن متصرفاً لم يُفَارق مَوْضِعه لِأَنَّهُ مدْخل على غَيره)[2]، وهذه القاعدة تنطبق على ما الحجازية؛ بدليل أنَّها وردت في القرآن الكريم عاملة: (مَا هَذَا بشرا)[3] و (مَا هن أمهاتِهم)[4] ، وغير عاملة. قَالَ الله عز وَجل: (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ)[5] و (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ)[6]ويُبطل الأخفش عملها في حال زيادة "إنْ"بعدها ، فإذا زيدت رفع الخبر[7] ومثال ذلك قول فروة بن مسيك[8] :

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ   منَايانا ودَوْلةُ آخرينَا

ثم ذهب المبرد إلى مثل ذلك، وجعل دخول "إنْ" زائدة بعد "مَا" فتَرُدُّ "ما" إِلَى الِابْتِدَاء؛ كَمَا تدخل "مَا" على "إِنَّ" الثَّقِيلَة فتمنعها عَملهَا وتردُّها إِلَى الِابْتِدَاء فِي قَوْلك: "إِنَّمَا زيد أَخُوك" و قوله تعالى: (إِنَّما يَخْشى الله مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ)[9] وَذَلِكَ قَوْلك: "مَا أنْ يقوم زيد"، وَمَا "أنْ زيد منطلق" لَا يكون الْخَبَر إِلَّا مَرْفُوعا [10].

---

(1) ياقوت: **التراكيب غير الصحيحة نحويّا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية** ، ص : ٢٦٦.
(2) المبرد: **المقتضب**، ج ١٨٨/٤-١٩٠.
(3) سورة: يوسف، آية: ٣١.
(4) سورة: المجادلة، آية: ٢.
(5) سورة القمر، آية: ٥٠.
(6) سورة: المؤمنون، آية: ٢٤ .
(7) الصغير، محمود أحمد ، **الأدوات النحويّة في كتب التفسير**، ط ١ ، دار الفكر، دمشق دار الفكر المعاصر ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص : ٤٢٤.
(8) سيبويه: **الكتاب** ، ج ١٥٣/٣، والمبرد : **المقتضب** ، ج ٣٦٤/٢ ، والمعنى المقصود : "ليست عادتنا أو علتنا الجبن، ولكن تلك المصائب منايانا المقدرة لنا، أو لكن علتنا منايانا. والدولة: النوبة من النصر، لأنَّه يتداول بين الجيشين".
(9) سورة: فاطر، آية: ٢٨.
(10) المبرد: **المقتضب** ، ج ٣٦٣/٢ .

٦,٣ نصب الاسم المعطوف على مجرور بإضمار فعل يناسب المعنى

١,٦,٣ العطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور

قال تعالى: (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)[1].

ذهب الزجّاج إلى أنَّ "والمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ" نسق عَلَى " ما " والمعنى: يُؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة؛ أي: "ويُؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة"، ولم يُجز عطفها على "الهاء والميم"، على معنى: "لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يُؤمنون بما أنزل إليْك"، وهذا - حسب الزجاج - عند النحويّين رَدِيء، يعني: العطف على الهاء والميم لأنَّه لا يُعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعْرٍ، وذهب بعضهم أنَّ هذا وهْمٌ من الكاتب[2].

(1) سورة: النساء، آية: ١٦٢.
(2) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ١٣٠/٢-١٣١.

جدول رقم ٢٢

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ	*				العطف عَلى " ما " المعنى يُؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة أي ويُؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة.
لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ	*	*	*		عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور عطف على الهاء والميم، المعنى: لكنْ الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يُؤمنون بما أنزل إليْك

التوجيه الأول : بالعطف عَلى " ما ": فإنَّه وإنْ كان يتسق مع القاعدة اللغويّة، وسليم الصيّغة التركيبيّة والصيّغة الإعرابيّة، إلا أنَّه لا يخلو من لبس في المَعْنَى فمَنْ المعنِيُّ "بالمقيمين الصلاة"؟.

ذهب الزمخشري إلى أنَّهم الأنبياء[١]، وفي البحر المحيط: إنَّهم الملائكة ذكره ابن عطية. وقيل : المسلمون ، والتقدير : وندب المقيمين ، ذكر ابن عطيّة معناه [٢].وهذا اللبس الحاصل في المعنى يُخرج التوجيه من دائرة المقبوليّة اللغويّة إلى دائرة المرفوض لغويّاً وفقاً لنظريّة الأفضليّة اللغويّة.

وكذلك الأمر في التوجيه الثاني: "العطف على الهاء والميم" ؛ فإنَّه لا يتفق مع القاعدة اللغويَّة، لأنَّه لا يُعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعْرٍ، أو بإعادة الخافض [٣]، وهو عند النحويّين رَدِيء[٤]، وهو مع رداءته لغويّاً لا يخلو من غموض في المعنى عند أبي حيّان: لكن الراسخون في العلم منهم ، ومن

(1) الزمخشري: **الكشاف** ، ج ٥٩٠/١.
(2) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٣٩٤/٣.
(3) ابن يعيش: **شرح المفصل** ، ج ٢٧٩/٢ ـ ٢٨١.
(4) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ١٣٠/٢-١٣١ .

المقيمين، ذكره ابن عطية على قوم لم يسمهم [(١)]، ومع كثرة الخروقات اللغويّة للتوجيه ورداءته اللغويّة إلا أنَّه مقبول من وجهة نظر نظريّة الأفضليّة اللغويّة.

وأرى أنَّ المقيمين منصوب بفعل محذوف تقديره أمدح المقيمين الصلاة حملاً على ما كثر من كلام العرب، تقول الخرنق بنت بدر [(٢)]:

لا يبْعدَنْ قومي الذين همُ ... سمُّ العداةِ وآفةُ الجزْرِ
النازلون بكل مُعتـرَكٍ ... والطيبين معاقد الأُزْرِ
الضاربون بحَوْمةٍ نُزلت...والطاعنون بأذرعٍ شُعرِ

مدحت قومها بالعفّة؛ فواحدهم لا يفك إزاره إلّا على زوجه أو ما ملكت يمينه.واعتدَّ سيبويه بشعرها هذا في باب ما ينتصب على المدح يقول: (إنَّ من العرب من يقول: "النازلون بكل معترك والطيبين" فهذا مِثْلُ: "والصابرين"، ومن العرب من يقول: "الظاعنون والقائلين" فنصبه كنصب الطيبين، إلا أنَّ هذا شتم لهم وذم كما أنَّ الطيبين مدح لهم وتعظيم؛ ونصبه على الفعل ....كأنَّه قال : أذكر المقيمين، ولكنَّه فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: "إنَّا بني فلان نفعل كذا"، لأنَّه لا يُريد أنْ يُخبر من لا يدرى أنَّه من بني فلان، ولكنَّه ذكرَ ذلك افتخاراً وابتهاءً) [(٣)].

والنصب مذهب الفراء أيضاً : (وفي قراءة أُبي "وَالْمُقِيمِينَ" ولم يُجْتَمَعْ فِي قراءتِنا، وفي قراءة أُبيّ إلا على صوابٍ) [(٤)] ، فإذا ألحقْتَ النونَ نصبت لانَّ الإضافة قد ذهبت[(٥)]، قال تعالى (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)[(٦)] فنَصبَ "الْمُقِيمِينَ" على فعل مضمر، ثم قال: "وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ" فيكون رفعاً على الابتداء أو بعطفه على "الراسخين"[(٧)]، وذهب الزمخشري بأنَّ المقيمين منصوب على الاختصاص [(٨)] أو على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع عنده [(٩)].

وهذا التوجيه "النصب بتقدير فعل محذوف" الذي أغفله الزجاج يتفوق على التوجيهين اللذين جاء بهما و(إنْ منع ذلك أحد فهو محجوج بثبوت ذلك في كلام العرب مع حرف العطف) [(١٠)]، فلا خلاف في أنَّ التوجيه الثاني "عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور" حقق درجة من المقبوليّة اللغويّة، على الرغم من

---

(1) أبو حيّان: **البحر المحيط** ، ج ٣٩٤/٣.
(2) الخرنق ، بنت بدر بن هفان(ت ٥ هـ) ، -أخت طرفة بن العبد-: **الديوان** ،تحقيق : يسري عبد الغني عبد الله، ط ١ ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠ م ، ص: ٤٣-٤٤، وانظر: سيبويه: **الكتاب** ، ج ٦٤/٢ ، الفراء: **معاني القرآن** ، ج ١٠٥/١،الأخفش: **معاني القرآن** ، ج ١٦٧/١ ، السيرافي: **شرح أبيات سيبويه** ، ج ٣٢/٢.
(3) سيبويه: **الكتاب**، ج ٦٤/٢ -٦٥.
(4) الفراء: **معاني القرآن**، ج ١٠٦/١.
(5) الأخفش: **معاني القرآن**، ج ٩٢/١.
(6) سورة: النساء، آية: ١٦٢.
(7) الأخفش: **معاني القرآن** ، ج ١٦٧/١.
(8) الزمخشري: **الكشاف** ، ج ٣١٠/٢.
(9) الزمخشري: **الكشاف** ، ج ٥٩٠/١.
(10) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ٣٩٤/٣.

كثرة عدد الخروقات التي جعلته رديئاً عند النحويين كما نص على ذلك الزجاجُ نفسُه[1]، وأمَّا الأول فقد أخلَّ بشرط مهيمن وهو حصول المعنى، فلا يدخل مجال التفاضل ويوسم بأنه توجيه مرفوض لغويّاً.

وردَّ الزمخشري قولَ من قال بأنَّه خطأ من الكاتب، أو لحن في المصحف فقال: (ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف. وربَّما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغَبِيَ عليه أنَّ السابقين الأوّلين الذين مَثَلُهم في التوراة ومَثَلُهم في الإنجيل كانوا أبعدَ همة في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه، من أنْ يتركوا في كتاب اللّه ثُلمةً ليسدّها مَنْ بعدهم وخرقاً يرفوه مَنْ يلحق بهم) [2].

٢,٦,٣ عدم جواز الخفض في العطف إلا بإعادة الخافض

قال تعالى: (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ)[3].

وفيها قراءتان عند الزجاج النصب والرفع[4]: فأما من قرأ: "وَمِن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ"، فيعقوب في موضع نصب؛ محمول على موضع فبشرناها بإسحاق، محمول على المعنى، والمعنى: "وهبنا لها إسحاق ووهبنا لها يعقوب".

ومن قرأ "يَعْقُوبُ" فرفْعُه على ضربين: أحدهما الابتداء مَؤخَّراً، معناه التَّقديم، والمعنى: "ويعقوب مُحْدَثٌ لها من وراء إسحاق". ويجوز أنْ يكون مرفوعاً بالفعل الذي يعمل في " مِنْ وَرَاء " كأنَّه قال وثَبَتَ لها من وراء إسحاق يعقوبُ.

وذهب الزجّاج إلى عدم جواز الخفض في العطف إلا بإعادة الخافض: ومن زعم أنَّ يعقوب في موضع جر فخطأ زعمُه، ذلك لأنَّ الجارَّ لا يفصلُ بينه وبين المجرور، ولا بينه وبين الواو العاطفة، لا يجوز مررت بزيد في الدارِ، والبيْتِ عَمْروٍ ولا في البيتِ عَمْرو، حتى تقولَ وَعَمروٍ في البيت. [5]

---

(1) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ١٣٠/٢-١٣١.

(2) الزمخشري: **الكشاف** ، ج ٥٩٠/١.

(3) سورة: هود، آية: ٧١.

(4) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٦٢/٣ .

(5) الزجّاج: **معاني القرآن** ، ج ٣/ ٦٣ .

جدول رقم ٢٣

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ		*			يعقوب في موضع نصب محمول على موضع فبشرناها بإسحاق، محمول على المعنى، المعنى: وهبنا لها إسحاق ووهبنا لها يعقوب.
فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ		*	*		من زعم أنْ يعقوب في موضع جر فخطأ
فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ		**			رفع على الابتداء مَؤخَّراً، معناه التَّقديم، والمعنى ويعقوب مُحْدَثٌ لها من وراء إسحاق.
فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ	*	*	*		رفع بالفعل الذي يعمل في " مِنْ وَرَاء " كأنَّه قال وثبت لها من وراء إسحاق يعقوب.

التوجيه الأول : الحمل على المعنى فيكون "يعقوب" في موضع نصب محمولاً على معنى: "وهبنا لها إسحاق ووهبنا لها يعقوب أيضاً"، وكذلك قال الزمخشري[١]

والمعنى: فبشرناها على لسان رسلنا؛ بشرتها الملائكة بإسحاق، وبأنَّ إسحاق سيلد يعقوب....فلمَّا وُلِدَ لإبراهيمَ إسماعيلُ عليهما السلام من هاجر، تمنَّت سارة أنْ يكون لها ابن، وآيست لكبر سنها، فبُشِّرَت بولدٍ يكونُ نبياً ويلِدُ نبياً، فكان هذا بشارة لها بأنْ ترى ولد ولدها[٢].ومعنى يَبْشُرُكَ من البِشَارَة ، وأصل هذا كلُّه: أنَّ بَشرَةَ الإنسانَ تنْبَسِطُ عند السرور ، ومن هذا قولهم : فلان يَلْقَاني بِبِشْرٍ ، أي بوجهٍ مُنْبَسِطٍ عند السرور [٣]. وترتبط البشارة بالهبة والعطاء وهو معنى الفعل المضمر: (وَهبتُ له هِبَةً ومَوْهِبةً ووَهْباً ووَهَباً ، إذا أعطيتَه، وَهَب الله له الشيء ، فهو يَهَب هِبَةً)[٤] ، فالعطاء يكون بعد البشارة التي هي الفرحة والبسمة ترتسم على صفحة الوجه، والبشارة مؤشر على العطاء والهبة.

(1) الزمخشري: **الكشاف**، ج ٤١١/٢.
(2) أبو حيان: **البحر المحيط**، ج ٢٣٦/٥.
(3) الأزهري: **تهذيب اللغة**، ج ٢٤٥/١١.
(4) الأزهري: **تهذيب اللغة** ، ج ٢٤٢/٦.

إذن حمل معنى البشارة بإسحاق، معنى الهبة بيعقوب ومما يؤكد هذا توجيه ثعلب الذي ذكره الأزهري و ابن منظور فإنه قال: (نُصِبَ يعقوبُ بإضمار فِعْلٍ آخر كأَنَّه قال: "فبشرناها بإسحقَ ووهبنا لها من وراءِ إسحق يعقوبَ"، ويعقوبُ عنده في موضع النصب لا في موضع الخفض بالفعل المضمر)[١].

أمَّا الخرق الوحيد في هذا التوجيه فهو إضمار الفعل فقد كثر في كلام العرب وجوزه سيبويه: (وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب وممّن يوثق به يَزْعُمُ أنَّه سَمِعَها من العرب ، من ذلك قولُ العرب فى مَثَلٍ من أمثالهم: "اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً"؛ إذا كان يَدْعو بذلك على غنم رجُل، وإذا سألتَهم ما يَعْنُون؟ قالوا: اللهُمَّ اجْمَعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعاً وذئبا ، وكلُّهم يفسِّرُ ما يَنْوِى . وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم؛ لأنَّ المضمَرَ قد استُعمل في هذا الموضع عندهم بإظهارٍ، حدّثنا أبو الخطّاب أنَّه سمع بعض العرب وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانَكم هذا ؟ فقال: الصبّيان بأَبى، كأَنَّه حَذِرَ أن يُلامَ فقال: لُمِ الصبيانَ) [٢] فإذا كانت العرب تقدر وجود حرف الجر - على ضعفه - في خبر ليس، وتخفض به مع عدم وجوده فإنَّ تقدير وجود الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله[٣].

ومن ذلك قول المسكين [٤]:

أخاك أخاكَ إنّ مَنْ لا أخَا له كسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغَيْرِ سِلاح

كأَنَّه يريد: "الزَمْ أخاك" ، ومن ذلك قولُك: "زيداً وعمراً"؛ كأَنَّك تريد: "اضرب زيداً وعمراً" ،كما قلتَ: "زيداً وعمرا رأيتُ" ، ومنه قول العرب: أمرَ مُبْكِياتِك لا أمَر مضحِكاتك، و الظِّبَاءَ على البَقَر ، يقول عليك أَمْرَ مبكياتِك، وخَلِّ الظِّباءَ على البَقَر[٥].

وأفرد السيرافي باباً سماه " نصب الاسم المعطوف على مجرور بإضمار فعل يناسب المعنى: (لو قلت: "مررت بعبد الله وزيداً" كان عربياً، فكيف هذا، لأنَّه فعل، والمجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى... ولا يمكنْ أنْ تَجُرَّ "زيداً" بإضمار "باء"؛ لأنَّ حروف الجر لا تُضمر، فلا بدَّ أنْ يُحمل على فعل ينصبه، ووجب فيه إضمار الفعل) [٦].

التوجيه الثاني : " من زَعَمَ أنَّ "يعقوبَ" في موضع جر فخطأ"، وهذا رأي سيبويه: (ومما يقبح أنْ يشركه المظهر علامة المضمر، المجرور؛ وذلك قولك: "مررت بك وزيد" و"هذا أبوك وعمرو" كرهوا أنْ يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله)[٧]، ووصفه الفراء بأنَّ فيه قبحاً[٨].

---

(1) الأزهري: **تهذيب اللغة،** ج ١٨٣/١ ،ابن منظور: **اللسان،** ج ٦٢٣/١ ، ولم أجدها في المجالس ولا في الفصيح.

(2) سيبويه: **الكتاب،** ج ٢٥٥/١.

(3) ابن يعيش: **شرح المفصل،** ج ٤٤٧/١.

(4) مسكين الدارمي: **الديوان** ، ص: ٨.

(5) سيبويه: **الكتاب** ، ج ٢٥٥/١.

(6) السيرافي: **شرح أبيات سيبويه،** ج ٤٩/١.

(7) سيبويه: **الكتاب،** ج ٣٨١/٢.

(8) الفراء: **معاني القران** ، ج ٢٥٢/١.

وخالف الأخفش ذلك، وزعم أنَّه منصوب وهو في موضِع الخفض عطفاً على قوله بإسحق والمعنى: بشرناها بإسحق ومِنْ وراءِ إسحق بيعقوب[1]، وهذا ليس بسديد عند الزمخشري[2].

و التوجيه بردّ العطف دون إعادة الخافض موافق للقاعدة اللغويّة؛ بأنَّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلّا بإعادة الخافض[3]، وكل ما خالف ذلك غير جائز عند حُذَّاق النحويين من البصريين والكوفيين [4] ، لكنَّ العطف دون إعادة الخافض مع مخالفته للقواعديّة اللغويّة لا يَخرج من دائرة الاستعمال اللغويّ وبه قرأ: ابن مسعود، وابن عبّاسٍ، والقاسم، وإبراهيمَ النخعي، والأعْمَش، والحسن البصري، وقَتادَةَ، ومُجاهِدٍ[5] ، وزاد أبو حيّان : يحيى بن وثاب ، وأبو رزين ، وحمزة. [6] (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)[7]، وإذا صحّت الروايةُ، لم يكن سبيلٌ إلى رَدّها[8]، وهي من القراءات السبعة ومن ادَّعى اللحن فيها أو الغلطَ على حمزة فقد كذب [9].

وجوّزه سيبويه في الشعر وأنشد: [10]

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ

والقول فيه عند ابن يعيش كالآية [11] ، على أنَّ حرف الْجَرّ قد يتْرك ضرورة عِنْد الْبَصرِيين أي: مَا بك وبالأيام عجب [12]. ومنه قول مسكين الدارمي:

تَعْلَقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنا وما بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ تنائفُ [13]

والمراد: وما بينها وبين الكعب، إلّا أنَّه حذف الظرفَ لتقدُّمِ ذكره، وبقى عملُه[14].

وقد وثق أبو حيّان في ذلك من أشعار العرب شيئاً كثيراً يخرج عنْ أنْ يكون ذلك ضرورة شعريّة [1].

---

(1) الاخفش: **معاني القرآن**، ج ٣٨٥/١.

(2) الزمخشري: **الكشاف** ، ج ٤٦٢/١.

(3) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٤٤٤/١.

(4) الأزهري: **تهذيب اللغة** ، ج ١٨٣/١.

(5) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٨٣/٢.

(6) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ١٣٣/٢.

(7) سورة: النساء، آية:١.

(8) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٨٣/٢.

(9) أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ١٣٣/٢.

(10) سيبويه:الكتاب، ج ٣٨٢/٢ ، والبغدادي: **خزانة الأدب** ، ج ٥/ ١٢٣، وهو من البسيط

(11) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٨٤/٢.

(12) البغدادي: **خزانة الأدب** ، ج ١٢٣/٥.

(13) مسكين الدَارمي ، ربيعة بن عامر، بن أنيف بن شريح (٨٩هـ): **الديوان**، تحقيق: كارين صادر، ط١ ، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٠ م، ص: ٧٥ و ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٨٣/٢ (نَفانِفُ) ، أبو حيان: **البحر المحيط** ، ج ١٣٣/٢، والبيت من الطويل.

(14) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٢٨٤/٢.

إنَّ الجانب الاستعمالي الذي تؤكده كثرة الشواهد الواردة عن العرب، يجعل رأي الزجاج في هذا الباب نوعاً من المغالاة اللغوية(التمسك بقداسة القاعدة) من خلال العنف الذي يمارس على اللغة؛ وذلك بإخضاع اللغّة للقاعدة النحويّة المبنيّة أساساً على استقراء ناقص للغّة، وما نطقت به العرب يكون مقبولاً لغويّاً حتى لو خالف القاعدة، وبنى صيغة إعرابية غير مقبولة لغويّاً تتفق مع هذه المخالفة، وهذا يتفق تماماً مع مفهوم نظرية الأفضلية اللغويّة.

أما التوجيه الثالث عند الزجاج برفع يعقوب على الابتداء مَؤخَّراً، ومعناه التَّقديم" ويعقوب مُحْدَثٌ لها من وراء إسحاق"، وقدره الزمخشري: (من وراء إسحاق يعقوب مولود أو موجود، أي من بعده) [2]، أو بمعنى أوضح" ومن وراءِ إسحق يعقوبُ مُبَشَّر بِهِ"[3] فهذ التوجيه وإنْ خرق قيد سلامة التركيب من حيث الرتبة، والإضمار إلا أنَّه لا يُخلُّ بشرط حصول المعنى ولا يخرجه عن المراد الإلهي، فهو مقبول لغويّاً وبه قراءة قرآنية ، إذ قرأ به الحرميان ، والنحويان ، وأبو بكر[4].

التوجيه الرابع : رفعُ "يعقوبُ" بالفعل الذي يعمل في " مِنْ وَرَاء " على معنى: "وثَبَتَ لها من وراء إسحاق يعقوبُ"، فهذا التوجيه لا يحصل فيه المعنى لأنَّ الرفع يخرج يعقوب من معنى البشارة على تقدير: "ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب" أو "ثَبَتَ يعقوب"، ولا يكون على هذا داخلا في البشارة[5]، وبما أنه أخل بشرط مهيمن هو حصول المعنى فلا نحتاج إلى الحديث عن الخروقات الأخرى مثل الإضمار، والصيغة الإعرابية، ومخالفة قراءة الجمهور، ورسم المصحف.

ويتضح مما سبق أنَّ التوجيه الأول بالنصب على إضمار الفعل تفوق على جميع التوجيهات السابقة، فيكون الأفضل قواعديّاً، واعتماداً على قول السيرافي بإضمار الفعل وجوباً، فإنَّ هذا الإضمار لا يشكل خرقاً رئيسياً للقاعدة ، وبه قرأ الجمهور ، وكثر في كلام العرب وبمقارنته مع التوجيهات السابقة يحقق شرط الأفضليّة اللغويّة على التوجيهات الأخرى.

---

(1) أبو حيان : **البحر المحيط** ، ج ١٣٣/٢.

(2) الزمخشري: **الكشاف**، ج ٤١١/٢.

(3) ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٦٢٣/١.

(4) أبو حيّان: **البحر المحيط**، ج ٢٣٦/٥.

(5) النحاس: **إعراب القرآن**، ج ١٧٦/٢.



الخاتمة

لقد تناولنا نظريّة لغويّة غربيّة معاصرة، هي نظريّة الأفضليّة اللغّويّة، وقدمناها بشكل موجز حتى لا تتشتت الفكرة، وجعلنا وضوح الطرح وسيلة لإيصالها للقارئ العربي وبالشكل الذي يراعي خصوصية اللغة العربية، أمَّا وقد انتهينا فنعود لنجمل ما خلصت إليه الدراسة:

١. إنَّ الإطار العام للنظريّة له أصول واضحة وبينة في التراث العربي قديماً وحديثا، وبيّنّا ذلك عند سيبويه والزجاج، وعند عبد الصبور شاهين كأمثلة فقط على تأصيل النظريّة في التراث.

٢. تعدُّ النظريّة بإطارها الغربي قاصرة لا يمكن تطبيقها على المستوى التركيبي في اللغّة العربيّة، لذاً خلص البحث إلى إطار جديد يمكن تطبيقه على المتسوى التركيبي في اللغّة العربيّة يقوم على:

أ. توضيح معالم مستويي الأفضلية في النظرية الغربية والاصطلاح عليها بمصطلحات عربية، ثم إضافة مستوى جديد إلى الإطار الغربي وهو المستوى المرفوض لغويّاً لتصبح مستويات التفاضل ثلاثة:

(١). المستوى الأمثل لغويّاً.
(٢). المستوى المقبول لغويّاً.
(٣). المستوى المرفوض لغويّاً.

ب. رفض الأحكام العامة التي تصنف الأداء اللغوي بأنَّه أداء مثالي مطلق (في غير القرآن) لأنَّها تعد تشويها للغّة استناداً إلى:

(١). الاستقراء الناقص للغّة الذي بنيت على أساسه القواعد .
(٢). الخلاف في حجم الكثرة الاستعماليّة.
(٣). التطور اللغويّ (اللغّة كائن حيّ).
(٤). إنَّ إضفاء الطابع المثالي المطلق للغّة يقوم على افتراض أنَّ اللغة ذات نظام قواعدي صارم محدد وثابت ومنتظم إلى درجة عالية، وهذا غير صحيح.
(٥). العمليات اللغويّة التي يستخدمها ابن اللغّة مثل:
(أأ). الضرورة والإجراء.
(ب ب). الأداءات اللهجيّة.

ج. وضع آلية للحكم على مدى أفضليّة الشاهد المنفرد، لم تكن موجودة في الإطار الغربي للنظريّة.

٣. إن الفشل في التعرف على جميع خصائص اللغّة ومعاييرها يقود إلى انحراف كبير في التحليل التفاضلي للمادة اللغويّة.

٤. قد تبدو النظرية بسيطة سهلة الاختبار نسبياً من خلال قياس عدد الخروقات، ومقارنتها وفق الجدول التفاضلي، لكن الواقع أنَّ الأمر في غاية الصعوبة على المستوى العملي فيما يتعلق بالترتيب التفاضلي للقيود.

٥. صعوبة التوافق على جداول الأفضليّة القواعديّة، يتم الاحتكام إليها في القضايا التركيبيّة، نظراً للكم الهائل من القيود القواعديّة التي تتضارب أحياناً ولا يوجد حجج نحويّة واضحة فيها، وإنْ وجدت تكون موضع خلاف.

٦. ليس شرطاً أنْ يحصل الشاهد الأمثل في حيز تفاضلي معين على الأفضليّة اللغويّة في حيز مفاضلة آخر.

٧. صعوبة القرار على الأفضليّة الاستعماليّة، لأنَّنا لا ندري ما هو المقدار الذي نحكم به على الشاهد بأنَّه كثير الاستعمال أم قليل الاستعمال، بمعنى ما هو حجم هذه الكثرة؟.

٨. إنَّ تعدد الوجوه للظاهرة الواحدة في القرآن الكريم جاء ليحاكي لهجات القبائل العربية إذ جاء النص القرآني معجزاً للعرب بما برعوا فيه من بلاغة وفصاحة، و في الوقت نفسه حفظ اعتبارهم من خلال محاكاة لهجاتهم المختلفة.

٩. تعدُّ هذه الدراسة على ما فيها من هنات، محاولة لرفد المكتبة العربيّة بمرجع أوليّ يعطينا فكرة موجزة عن نظريّة الأفضليّة اللغويّة، وفقاً لما توصل إليه الباحث، وربما تكون فاتحة للكثير من الدراسات؛ لأنَّ الموضوع متشعب وكل جزئية فيه تصلح أنْ تكون دراسة منفصلة، وهذا سَيُغْني الدرس اللغوي العربي، وربما يسفر عن نتائج تؤكد ما توصلت إليه هذه الدراسة أو تدحضه وهذا سيثلج صدري، فقد يبقى لهذه الدراسة فضل السبق في هذا الباب.

جريدة المصادر والمراجع

المراجع العربية والمعرَّبة:

الأخطل، غيّاث بن غوث (ت ٩٢ هـ)، **الديوان** ، شرحه وصنف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين ، د.ط، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٤.

الأزهري : أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، (ت ٢٨٢ هـ) : **تهذيب اللغة** ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، ط ١، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ .

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري الوقاد (ت ٩٠٥ هـ): **شرح التوضيح على التصريح أو "التصريح بمضمون التوضيح في النحو"** ، ط ١ ، دار الكتب العلمية –بيروت ، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحويّ (ت ٦٨٦ هـ) : **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب** ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، د.ط، منشورات جامعة قار يونس – ليبيا ، ١٩٧٥.

الأسدي، بشر بن أبي خازم بن عوف بن حميريّ بن ناشرة بن أسامة بن والبة: **الديوان** (ت ٣٢ ق. هـ)، شرحه : مجيد طراد، ط ١، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٩٩٤.

الأفغاني ، سعيد بن محمد بن أحمد: **من تاريخ النحو العربي** ، د.ط، دار الفكر، بيروت .

الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، د.ط، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٩٩٤.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (ت: ٥٧٧هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين** ، ط ١ ،المكتبة العصرية ، ٢٠٠٣.

بروكلمان ، كارل : **تاريخ الأدب العربي** ، ترجمة : عبد الحليم النجار، ط ٥ ، دار المعارف ، القاهرة .

البغدادي، إسماعيل باشا: **هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون)**، د.ط، دار الفكر، ١٩٨٢.

البغدادي عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط ٢، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٧.

الجاسم ، محمود حسن : "أسباب التعدد في التحليل النحويّ" ، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد: ٦٦، ٢٠٠٤ م.

جبر ، يحيى عبد الرؤوف: "الشاهد اللغوي"، **مجلة النجاح للأبحاث** ، المجلد ٢ ، العدد ٦، ١٩٩٢.

ابن الجزري ، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣ هـ): **النشر في القراءات العشر** ، تحقيق : علي محمد الضباع ، د.ط، دار الكتب العلمية ، بيروت.

الجندي ، أحمد علم الدين : "في التركيب اللغوي" ، **مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة** ، ج ٧٢ ، ١٩٩٣.

ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ): الخصائص،تحقيق: محمد علي النجار، ط ٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ): **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، د.ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٩٤.

جومسكي(تشومسكي) ، نوم(نعوم) : **البنى النحويّة** ، ترجمة : يؤيل يوسف عزيز،مراجعة : مجيد الماشطة ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧ .

الجوهري ، إسماعيل بن حماد(ت ٣٩٣هـ) ، **الصحاح** ، تحقيق : محمد زكريا يوسف، ط ٤، دار العلم للملاين ، بيروت ، ١٩٩٠ .
الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦ هـ): **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، تحقيق: إحسان عباس، ط ٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠.
أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلـــــسي، (ت ٧٤٥ هـ) : **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط ، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ .
ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) : **الحجة في القراءات السبع** ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط ٤ ، دار الشروق، بيروت ، ١٤٠١ هـ.
ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، تحقيق : برجستراسر ، تقديم : آرثر جفري ، د.ط، مكتبة المتنبي، القاهرة.
الخرنق ، بنت بدر بن هفان(ت ٥ هـ) ، -أخت طرفة بن العبد-: **الديوان** ،تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، ط ١ ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠ م.
ابن خلكان ، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١ هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق : إحسان عباس، د. ط ، دار العلم للملايين، لبنان ، بيروت.
الراعي النميري ، عبيد بن حصين بن جندل بن قطن بن ربيعة.. بن نمير.. بن قيس عيلان بن مضر بن نزار (ت ٩٦ أو ٩٧ هـ) ، **الديوان** ، تحقيق: راينهَرت فايبرَت، د.ط، دار فرانْتس شتايْنر بفيسبَادن، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت ، ١٩٨٠ م
الرافعي ، مصطفى صادق : **تحت راية القرآن المعركة بين القديم والجديد** ، د.ط، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢٠٠٢.
ابن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة القرشي المخزومي (ت ٩٣ هـ)، **الديوان** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، د.ط ، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت.
الزجّاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري(ت ٣١١ هـ) : **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، ط ٣ ، عالم الكتب، بيروت ،(١٤٠٨ هـ/١٩٨٨).
الزركلي، خير الدِّين بن محمود بن محمَّد بن علي بن فارس (ت ١٣٩٦ هـ): **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط ١٥، دار العلم للملايين، لبنان – بيروت، ٢٠٠٢.
الزبيدي، عمرو بن معدٍ يكرب(ت ٢١ هـ)، ، **شعره(الديوان)**، شرح : مطاوع الطرابيشي، ط ٢، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٥ .
الزيدي ، كاصد ياسر: **دراسات نقدية في اللغة والنحو** ، ط ١، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٣.
الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت : ٥٣٨هـ): **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** ، ط ٣ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
السجستاني، أبو داؤد سُليمانُ بن الأشعثِ، (ت ٢٧٥ هـ): **سننُ أبي داود**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٤ هـ.
ابن أبي سلمى ، زهير بن ربيعة بن رباح بن قرط بن الحارث المزني: **الديوان**، تحقيق: علي حسن فاعور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٨٨.
سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠ هـ): **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢.

السيرافي،أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت ٣٨٥هـ) : **شرح أبيات سيبويه** ، تحقيق : محمد علي الريح هاشم ، د.ط، دار الفكر، القاهرة ، دار الفكر بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٤.

السيوطي ، الحافظ جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، **الإتقان في علوم القرآن** ، **تحقيق :** محمد أبو الفضل إبراهيم ، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1394 هـ/ ١٩٧٤م).

السّيوطي: الحافظ جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ): **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر، ١٩٧٩.

السيوطي ، الحافظ جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت ٩١١ هـ) : **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، د.ط، دار الفكر- بيروت.

شاهين ، عبد الصبور : **في علم اللغة العام** ، ط ٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨.

الصبان: أبو العرفان الشيخ محمد بن علي الشافعي(ت ١٢٠٦هـ): **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م).

الصغير: محمود أحمد **: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي** ، ط ١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩.

الصغير، محمود أحمد ، **الأدوات النحويّة في كتب التفسير**، ط ١ ، دار الفكر، دمشق دار الفكر المعاصر ، بيروت، ٢٠٠١.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي ت(٣٦): **المعجم الكبير**،تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط ٢ ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الآملي، ت (٣١٠ هـ): **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١ ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م).

عبابنة ، يحيى: "ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي"، **مجلة جذور** ، العدد ٣٤ ، النادي الأدبي الثقافي، جدة ، ٢٠١٣ .

عبابنة ، يحيى: **كتاب القراءات القرآنية** ، غير منشور (مسودة) ، باب الاشتغال ، ص ١١٠.

العجّاج، عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر بن كنيف بن عَميرة التميمي (ت ٩٦ هـ): **الديوان**، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: عِزّة حسن ، د.ط، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان ، حلب، سوريا ، ١٩٩٥ م.

ابن العجاج ، أبو محمد رؤبة بن أبي الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري التميمي السعدي (ت ١٤٥ هـ)، **مجموع أشعار العرب مشتمل على (ديوان رؤبة)** ، تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، د.ط، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، النقرة، الكويت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ): **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط ١، د. دار نشر، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م)،

عضيمة ، محمد عبد الخالق : **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، د ط ، دار الحديث، القاهرة ، مصر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ): **اللباب في علل البناء والإعراب** ، تحقيق : عبد الإله النبهان ، ط ١، دار الفكر، دمشق،(١٤١٦ هـ ،١٩٩٥ م).

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ): **الإغفال**، تحقيق : عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، د.ط.

الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ) **:** **معاني القرآن** ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، و عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط ١ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، ٢٠١٠

القفطي، الوزير جمال الدِّين أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٢٤ هـ): **إنباه الرواة على أنباه النحاة،** تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٦.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت ٤٣٧ هـ): **مُشْكِل إعراب القرآن،** تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣ م.

كاخر ، رينيه : النظريّة التفاضليّة في التحليل اللغويّ ، ترجمة : فيصل بن محمد المهنا ، د.ط، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠٠٤ .

ابن كثير،أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري،ثم الدمشقي، (ت ٧٧٤ هـ): تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط ٢، دار طيبة للنشر والتوزيع،(١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م).

الكسائي، علي بن حمزة (ت ١٨٩ هـ): **معاني القرآن،** أعاد بناءه: عيسى شحاته عيسى، د. ط، دار قباء، مدينة العاشر من رمضان، مصر، ١٩٨٨ م

ليونز ، جون **: نظرية تشومسكي اللغويّة** ، ترجمة وتعليق : حلمي خليل ، ط ١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥.

ابن مالك ،محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ): **متن ألفيّة ابن مالك،** ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف بن محمد الخطيب ط ١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، النقرة ، ٢٠٠٦ م.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجيلاني (ت ٦٧٢ هـ): **شرح الكافية الشافية،** تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، (ت ٢٨٥ هـ) : **المقتضب** ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، د.ط، عالم الكتب ، بيروت.

ابن مجاهد، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب ابن المهلب بن أبي صفرة الأزدي، الملقب نفطويه النحوي (ت ٣٢٣ هـ): **السبعة في القراءات،** تحقيق: شوقي ضيف، د.ط، دار المعارف، مصر

مَسكين الدَارمي ، ربيعة بن عامر، بن أنيف بن شريح (٨٩ هـ): **الديوان،** تحقيق: كارين صادر، ط ١ ، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٠ م.

مصطفى ، إبراهيم ، و أحمد الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد النجار : **المعجم الوسيط** ، د.ط، دار الدعوة ، مجمع اللغة العربية .

ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمَّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١ هـ) **لسان العرب،** د.ط، دار صادر، بيروت، (٢٠٠٠ م).

موور ، تيرينس ، و كارلنغ ، كريستين : **فهم اللغة نحو علم لغة ما بعد تشومسكي ،** ترجمة : حامد حسين الحجاج ، مراجعة : سلمان داود الواسطي ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨.

النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحّاس (ت ٣٣٨ هـ)،**إعراب القرآن** ،تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط ١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ .

ابن النديم، أبو الفرج محمَّد بن إسحق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي (ت ٤٣٨ هـ): **الفهرست**. اعتنى به وعلّق عليه الشيخ: إبراهيم رمضان، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٩٧.

ابن هشام ، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ت (٧٦١ هـ) :**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.

ابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت ٧٦١ هـ) : **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك،** تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ياقوت ، محمود سليمان ، **التراكيب غير الصحيحة نحويّا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية** ، د ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

ابن يعيش ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ) ، **شرح المفصل** ، قدم له : إميل بديع يعقوب ط ١ ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١ .

اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد (ت ٧٤٣ هـ): **إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين،** تحقيق: عبد المجيد ذياب ، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٦.

المراجع بالانجليزية:

Abigail Rhoades, Kaum (1995**): The Typology of Rounding Harmony: An Optimality Theoretic Approach,** University of California, Los Angeles, Degree Doctor Of Philosophy in Linguistics.

Btoosh, Mousa(2003): **Continuous Syllabification in Karak Arabic: An Optimality Theoretic Analysis**. 10th Annual University of Texas at Arlington Student Conference in Linguistics, Arlington, TX, U.S.A.

Gerhard, Jager(2002): **Some Notes on the Properties of Bidirectional Optimality Theory** – Kluwer Academic Publisher – Netherlands .

McCarthy, John J (2002): **A Thematic Guide to Optimality Theory, Research Surveys in Linguistics**, Cambridge University Press, UK, First Published.

Mobaidin , H (1999): **Consonant Underpaying in Arabic: An Optimality theoretic Approach**, Dirasat, Proceedings of F.I.C.A.E.C.C.S Special Issue, University of Jordan.

Prince, Alan, and John, McCarthy (1995): **Faithfulness and Reduplicative Identity**, University of Massachusetts, Amherst.

Prince, Alan and Paul Smolensky(2002):**Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar** , ROA Version , August .

Sakarna, Ahmad Khalaf(2013): "**A Proposed Model of Optimality Theory for Jordanian Arabic Broken Plurals**, English Language Teaching, ISSN 1916-4742, Published by Canadian Center of Science and Education, Vol,6, No 1.

معلومات شخصية

الاسم: أحمد عبد المجيد حمد القيسي
الكلية: الآداب
التخصص: دراسات لغوية
السنة:٢٠١٥
هاتف: ٠٣٥٥٥٥١٥/ جوال ٠٧٧٢٢٢٣٤٣٤
بريد الكتروني:Qaisi.ahmad@yahoo.com